مقدمة في

علم الرجال

بقلم

عادل هاشم

مقدمة في

علم الرجال

بقلم
عادل هاشم

سرشناسه	هاشم ، عادل
عنوان	مقدمة علم الرجال
تکرار نام پدید آور	بقلم عادل هاشم
مشخصات نشر	تهران : نشر کوخ، ۱۴۴۰ هـ =۲۰۱۹ م = ۱۳۹۸ ش
مشخصات ظاهری	۲۱۶ ص .
بهاء	۵۰۰۰۰۰ ریال: ISBN: ۹۷۸-۶۰۰-۶۷۰۱-۵۶-۱
وضعیت فهرست نویسی	فیپا
یادداشت	کتابنامه : ص ۱۹۹ ـ ۲۱۰ ؛ همچنین به صورت زیرنویس
یادداشت	عربی
موضوع	حدیث ـ علم الرجال.
موضوع	محدثان
رده کنگره	۱۳۹۸ ، ۷ م ۲ هـ / ۱۱۴ Bp
رده دیویی	۲۹۷/۲۶۴
شمارهٔ مدرک	۵۱۳۵۴۳۵

مقدمة علم الرجال

تأليف: عادل هاشم

الطبعة: الاولى ١٤٤٠ هـ - ١٣٩٨ش - ٢٠١٩م

القطع: وزيري

المطبعة: سرمدي

عدد النسخ: ٤٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٢١٦ صفحة

ردمک: ١-٥٦-٦٧٠١-٦٠٠-٩٧٨

الناشر: كوخ

مراكز التوزيع:

ايران - تهران - شارع ناصرخسرو - زقاق حاج نايب - سوق المجيدى

موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤-٠٢١

ايران - قم - شارع معلم - مجمع ناشران - الطابق الاسفل - رقم B٤٠

موسسة الصادق ٠٩١٢٤١٠٢٠٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين محمد وآله الطيبين الطاهرين:

وبعد:

فبعد كتابة المباحث الرجالية بحلقتيه الأولى والثانية استشعرنا ضرورة وجود مقدمة عامة لعلم الرجال تعطي لقارئها القدرة عل التصور الإجمالي للأبحاث الرجالية، وما يرتبط بها من أبحاث الدراية والأصول والحديث، خصوصاً مع الالتفات الى دراسة الطالب للمباحث الرجالية بحلقتيها-الأولى والثانية- فكان لابدّ من الإبتداء بمقدمة أولية عامة تعين الطالب على تحصيل نظرة أولية إجمالية ترسخ في ذهنه العناوين الأساسية في علم الرجال، تاركين التفصيلات للحلقتين.

ولا يخفى أهمية هذه المقدمة وارتباطها بتحصيل الغرض والغاية المرجوة من الحلقات الرجالية، وتتميم الأبحاث الرجالية بكافة جوانبها.

نسأل الله تعالى التوفيق لإتمام المراد، ومنه نستمد العون والتوفيق.

عادل هاشم

ليلة ١٩ -شوال-١٤٤٠ هجري

النجف الاشرف

الفصل الأول

مقدّمة

وتشتمل على:

تعريف علم الرجال

الغاية من علم الرجال

موضوع علم الرجال

مسائل علم الرجال

الحاجة إلى علم الرجال

أمّا الكلام في تعريف علم الرجال

فقد عُرّف علم الرجال بعدّة تعاريف منها: أنّه علم يُبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث اتصافهم بشرائط قبول الخبر وعدمه.[١]

وأمّا الكلام في الغاية من علم الرجال

فالغاية من البحث في كل هذه الجهات في علم الرجال إنّما هو للوصول إلى إمكانية الاعتماد على مرويات الراوي من عدمه، فإنّها غاية الفقيه حال الاستعانة بالرواية في عملية الاستدلال الفقهي.

وأمّا الكلام في موضوع علم الرجال.

فموضوعه رواة الحديث الواقعون في سنده الممتد بين الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) من جهة الابتداء إلى صاحب الأصل أو الكتاب أو الجامع الروائي ونحو ذلك - على اختلاف مصدر الرواية - من جهة الانتهاء.

١ - انظر: بهجة الآمال في شرح زبدة المقال: ٥.

وأمّا الكلام في مسائل علم الرجال.

فقد صار واضحاً أنّ مسائله هي العلم بأحوال الرواة والبحث فيها من جهات مرتبطة بكل ما له مدخلية في مقبولية إخبارات الراوي من عدمها، كالوثاقة والضبط المتعارف، والإتقان في التدوين بالنحو المتعارف، وغير ذلك.

الحاجة إلى علم الرجال

الاحتياج إلى علم الرجال من جملة الأبحاث التي وقع فيها الخلاف بين الأعلام، ووجه الخلاف نابع من جملة من المباني - التي مع ثبوتها - اعتقد البعض انتفاء الحاجة لعلم الرجال، كالقول بقطعية أخبار الكتب الأربعة وغير ذلك.

ومن هنا ظهرت أقوال متعدّدة يمكن الإشارة إلى أهمّها:

القول الأول: الحاجة إلى علم الرجال في عملية الاستدلال بل أنّه ممّا يدور حوله الاستدلال في الأحكام الشرعية.

القول الثاني: عدم الحاجة إليه أساساً، وسنشير إلى ما يمكن أن يكون مستندهم -في الجملة -.

القول الثالث: التفصيل في الحاجة بين ما عمل به المشهور من الروايات وما ترتّب عليها من أحكام، فلا حاجة بل لا دور لعلم الرجال فيها وبين غيرها، فتبرز فيها الحاجة اليه.[1]

---

١ - تنبيه: عزفنا عن الدخول في بيان أدلّة القائلين بالتفصيل لاستلزامه التطويل في البحث، البحث، وهذا يخرجنا عن عنوان الحلقة الأولى وكونها أبحاثاً أساسية، فمن أراد فليطلبه من مظانّه في المطولات.

الفصل الثاني

نظرة عامّة في تاريخ علم الرجال

وترتيب طبقات الرجال

نظرة عامة في التاريخ:

تُعدّ دراسة علم الرجال من الدراسات المهمّة في إتمام عملية الاستدلال الفقهي، ومن أجل تكوين فكرة عامّة عن علم الرجال لا بدّ من الإحاطة بتاريخ نشوءه، ونحاول في هذه السطور أن نلقي الضوء- ولو في الجملة - على تاريخ نشوء هذا العلم، فنقول:

ارتبط علم الرجال تاريخياً بولادة الرواية عن المعصومين (عليهم السلام) وهذا يعني ولادة الرواة مع عصر النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) وقد كان جملة من الأصحاب كسلمان الفارسي وعمّار بن ياسر (رضوان الله عليهم) وغيرهم يحملون صفة الرواية عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) - مضافاً إلى الصفات الأخرى-ومن ثمّ عن الإمام عليّ (عليه السلام) وقد سجّل لنا التأريخ جملة من أوائل الرواة كعلي بن أبي رافع الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكان كاتباً له، وحفظ عنه الكثير، وجمع كتاباً في فنون الفقه والوضوء والصلاة وسائر الأبواب، كما صرح بذلك النجاشي (عليه الرحمة) في رجاله. [1]

إلّا أنّ الطابع العام في هذه الفترة - والفترات التي لحقتها زماناً - قلّة ما

١- فهرست النجاشي: الصفحة: ٦: الرقم: ٢.

وصل إلينا منها كمّاً وكيفاً، واستمرت هذه الحالة في الطبقات المتلاحقة إلى أن وصل الأمر إلى مرحلة الإمام الصادق (عليه السلام)، فقد شهد عصره ازدياداً ملحوظاً في عدد الرواة والرواية.

ومن هنا فقد بلغ عدد تلامذته ورواته ثمانية آلاف - كما قيل - الثقات منهم أربعة آلاف أو أربعة آلاف كلّهم ثقات [1]، وكان نتيجة هذا الاتساع في الرواية أن ورث الجيل الذي جاء بعد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) إرثاً روائياً كبيراً، وزاد عليه الإمام الكاظم (عليه السلام) ونتج عن ذلك - بطبيعة الحال - ميزة ميزت عصر ما بعد الإمام الصادق (عليه السلام) وتحديداً عصر الإمامين الكاظم والرضا (عليهما السلام) ألا وهي ميزة تأليف وتصنيف المجاميع الروائية والأصول التي عرفت بالأصول الأربعمائة، وهذه نتيجة طبيعية ومنطقية لكثرة الروايات عدداً، وتنوعها في الأبواب الفقهية وغير الفقهية، ممّا شجّع الرواة على جمعها وتصنف الأصول والجوامع الروائية بكلّ يسر وسهولة، واستمرّ هذا النشاط في الجمع والتأليف إلى زمان الإمام الجواد (عليه السلام).

وبعد ذلك جاء عصر الغيبة الصغرى وما بعدها، فقد شهد مرحلة أخرى من مراحل علم الرجال، وهي مرحلة تأليف الكتب الأربعة الجامعة للأصول الأربعمائة وغيرها من الكتب الروائية، التي أُلفت في عهد الأئمّة (عليهم السلام) وقد ابتدأ هذا العصر على يد ثقة الإسلام الكليني (رحمه الله) الذي عاش في عصر الغيبة

١- لا نريد من خلال سرد هذا الكلام إثبات كون الثقات أربعة آلاف بل نريد الإشارة إلى ازدياد عدد الرواة والرواية لا أكثر.

الصغرى والمتوفى سنة ٣٢٩ هـ، وهي سنة وفاة السفير الرابع وبداية الغيبة الكبرى.

واستمرت هذه المرحلة - تأليف الكتب الأربعة - إلى عام ٤٦٠هـ (أي ما يقارب المائة والخمسين عاماً بضميمة ما قيل من أنّ الكليني (رحمه الله) ألّف الكافي في عشرين عاماً ابتدأ بتأليفه سنة ٣٠٩ من الهجرة) وقام الشيخ الصدوق عليه الرحمة (المتوفى سنة ٣٨١ هجرية) بتأليف (كتاب من لا يحضره الفقيه) ومن ثمّ أعقبه الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) (المتوفى سنة ٤٦٠ هجرية) بتأليف كتابيه تهذيب الأحكام والاستبصار، وبذلك تمّت الكتب الأربعة في عام ٤٦٠ هـ (عام وفاة الشيخ الطوسي).

ومن ثمّ بعد ذلك بحوالي ٦٠٠ عام جاء الحرّ العاملي (عليه الرحمة) (المتوفى ١١٠٤هجرية) وجمع الروايات الفقهية من الكتب الأربعة في كتاب واحد وهو (وسائل الشيعة) وأضاف إليها روايات من عشرات المصادر التي وقعت بين يديه، وفي نفس الوقت جمع العلّامة المجلسي الثاني (طاب ثراه) (المتوفى عام ١١١١ هجري) عدداً كبيراً من الروايات في أبواب متنوعة - ولعله انفرد في بعض الأبواب - في كتابه الكبير (بحار الأنوار)، ومن ثمّ استدرك الشيخ النوري الطبرسي رحمه الله (المتوفى سنة ١٣٢٠هجرية) في كتابه مستدرك الوسائل وختمها السيد البروجردي (قدس سره) (المتوفى عام ١٣٨٠هجري) بالإشراف على تأليف (جامع أحاديث الشيعة) الذي استدرك فيه جملة ممّا وقع فيه صاحب الوسائل من نواقص وملاحظات فنيّة، مضافاً إلى الإشارة إلى الآيات المباركة

المرتبطة بالمطالب.[١]

وبذلك صار واضحاً لنا تاريخ ما بأيدينا من الروايات.

سؤال: ما هي طبقات الرواة وكيف يتمّ حسابها؟

يعتبر هذا السؤال من أمّهات الأسئلة التي تدور في ذهن دارسي علم الرجال، من جهة دخالته في إعطاء تصوّر- ولو إجمالي - للترتيب الزماني للرواة، والعلاقة الزمانية فيما بينهم، وبالتالي قدرة أو عدم قدرة رواية كلّ منهما عن الآخر، ونحو ذلك من الآثار الرجالية، وقد رتّب أصحاب التحقيق في علم الرجال كالسيد البروجردي (قدس سره) طبقات الرجال من عهد النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) من السنة الأولى للهجرة إلى عهد الشيخ الطوسي (قدس سره) المتوفى سنة ٤٦٠ للهجرة إلى اثنتي عشرة طبقة خلال ٤٦٠ عاماً، وأنّ السنّ المتعارف للراوي هو سبعون عاماً، وأنّ كلّ راو يعيش نصف حياته الأول معاصراً لطبقة الرواة السابقة له، والنصف الآخر يعيشه مع طبقة الرواة اللاحقة ـ.

ونذكر مجدداً أنّ هذه الحسابات تبقى تقريبية إلى حدّ ما، الغاية منها إعطاء فكرة أولية عن ترتيب طبقات الرواة في خلال المقطع الزماني.

وتتراوح فترة كلّ طبقة ما بين (٣٥- ٤٠) سنة، وبمعدل (٣٧ونصف السنة)، بصورة تقريبية، ويمكن لنا تحديد الطبقة – تقريباً - من خلال ما نقترحه من تكوين معادلة يكون طرفها الأيمن سنة وفاة الراوي، بينما يكون

١- وسيأتي الحديث عن هذه الملاحظات في آخر الكتب في فصل في الفوائد الرجالية حينما نتعرّض بشيء من التفصيل لهذه الكتب فانتظر.

طرفها الأيسر قيمة الطبقة (فلنفرض ٤٠ عاماً) مضروباً في (س) (و(س) تمثّل الطبقة المجهولة المراد معرفتها).

ويمكن تطبيق المعادلة بمثال من خلال القول:

كيف يمكن حساب طبقة الشيخ الطوسي؟

والجواب: نطبّق المعادلة:

توفي سنة ٤٦٠، وقيمة الطبقة فلنفرض (٤٠) عاماً مضروباً في (س).

فإذن (س) = ٤٦٠ مقسومة على (٤٠) وتساوي: ١١ **ونصف**.

أي أنّ الشيخ الطوسي يقع في الطبقة الثانية عشر، وهو المطلوب، هذا إجمال الكلام وأمّا تفصيل الطبقات فهو:

الطبقة الأولى (الأصحاب):

طبقة الأصحاب، وهم الذين رووا عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) (الذي ولد في عام الفيل وتوفي في ١١ للهجرة) من دون واسطة، ومنهم أمير المؤمنين (عليه السلام) (المستشهد سنة ٤٠ للهجرة) وسلمان الفارسي وعمّار بن ياسر والمقداد (رضوان الله عليهم) وأضرابهم. وزمنهما يمتدّ إلى زمن أمير المؤمنين (عليه السلام).

الطبقة الثانية (التابعون):

طبقة التابعين الذين يروون عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) بواسطة واحدة، وهم أيضاً من الأصحاب، ويمتدّ زمنها من ٣٥- أو ٤٠ إلى سنة ٧٠- ٧٥- للهجرة، ويدخل فيها الإمام الحسن (عليه السلام) (المولود ٣ للهجرة والمستشهد ٥٠ للهجرة)، والإمام الحسين (عليه السلام) (المولود ٤ للهجرة والمستشهد ٦١ للهجرة).

ورواتها هم صحابة وتلامذة الأصحاب من الرواة، ومن رجال هذه الطبقة:

محمد بن أبي بكر، الأصبغ بن نباتة، وكميل بن زياد، أبو الطفيل عامر بن وائلة وأضرابهم.

الطبقة الثالثة (تابعو التابعين):

وتسمّى طبقة تابعي التابعين، وهم الذين يروون عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) بواسطتين (التابعين والأصحاب) وتمتدّ زماناً من حوالي (٧٠-٧٥ للهجرة إلى حوالي ١٠٥-١١٠ للهجرة) ووقعت في عصر الدولة الأمويّة بتمامها، ورواتها تلامذة التابعين ويروون عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) بواسطتين (التابعين والأصحاب)، ويقع في هذه الطبقة الإمام زين العابدين (عليه السلام) (المولود ٣٨ هجري والمستشهد ٩٥ هجري). ومن رجال هذه الطبقة:

أبو حمزة الثمالي، الزهري سلمة بن كهيل، وزر بن حبش.

الطبقة الرابعة: أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام):

وهم تلامذة الطبقة الثالثة، ورووا في الفترة الممتدة بين (١٠٥-١١٠ هجري – إلى ١٤٥-١٥٠ هجري تقريباً)، في عصر حكم الأمويين وأوائل حكم العباسيين، ويروون عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) بثلاث وسائط (تابعي التابعين، التابعين، الأصحاب)، ويسمّون في هذه الطبقة بأصحاب الإمام الباقر (عليه السلام) (المولود ٥٨ هجري والمستشهد سنة ١١٤ هجر ي)، ومن رجال هذه الطبقة:

زرارة بن أعين وأخوته، أبو حنيفة النعمان مؤسّس المذهب الحنفي المولود

عام ٨٠ للهجرة والمتوفى عام ١٥٠ للهجرة، والمدفون في بغداد في منطقة الأعظمية.

الطبقة الخامسة: أصحاب الإمام الصادق والكاظم (عليهما السلام):

وكذلك يسمّون بأصحاب الإمام الصادق (المولود ٨٣هـ والمستشهد ١٤٨هـ) والكاظم (المولود ١٢٨هـ والمستشهد ١٨٣هـ) (عليهما السلام)، وتمتدّ الفترة الزمنية بين ١٤٥-١٥٠ هجري إلى ١٨٠-١٨٥هـ تقريباً) في عصر العباسيين، ويروون عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) بأربع وسائط (أصحاب الباقر (عليه السلام)، تابعي التابعين، التابعين، الأصحاب).

ومن رجال هذه الطبقة:

سماعة بن مهران، عبد الله بن سنان، سفيان بن عيينة، سفيان الثوري، مالك بن أنس (٩٣-١٧٩ هجرية) مؤسّس المذهب المالكي وأضرابهم.

الطبقة السادسة: أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام):

ويسمّون بأصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) (المولود سنة ١٤٨هـ والمستشهد سنة ٢٠٣هـ)، وعادة يقعون في الفترة ما بين ١٨٠-١٨٥هجري إلى ٢١٠-٢١٥هـ تقريباً) في عصر العباسيين، ويروون عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) بخمس وسائط (أصحاب الإمام الصادق والكاظم، (عليهما السلام)، أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، تابعي التابعين، التابعين، الأصحاب).

من رجال هذه الطبقة:

أحمد بن محمد بن أبي نصر، محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠- ٢٠٤هـ)

مؤسّس المذهب الشافعي، المتوفى في مصر.

الطبقة السابعة: وهم تلامذة أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)

رووا في الفترة ما بين ٢١٥-٢٢٠هجري إلى ٢٥٠-٢٥٥هـ) وعاصروا الإمام الجواد (عليه السلام) (المولود سنة ١٩٥هـ والمستشهد سنة ٢٢٠هـ)، والإمام الهادي (عليه السلام) (المولود سنة ٢١٤هـ، والمستشهد سنة ٢٥٤هـ).

ومن رجالها:

أحمد بن محمد بن خالد البرقي وأبوه، وعاش في تلك الفترة أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤- ٢٤١هـ) مؤسّس المذهب الحنبلي وغيرهم.

الطبقة الثامنة: وهي التي تقع في زمن الإمام العسكري (عليه السلام). (المولود سنة ٢٣٣هـ والمستشهد سنة ٢٦٠هـ)، وكذلك شهدت ولادة الإمام الحجّة (عجل الله تعالى فرجه الشريف) سنة ٢٥٥هـ والذي لا يزال حياً يرزق)، ونكون قد دخلنا في عصر الغيبة الصغرى وعصر السفراء الأربعة. وفيها الرواة الذين رووا في الفترة ما بين ٢٥٠-٢٥٥هـ إلى ٢٩٠-٢٩٥هـ تقريباً. منهم:

محمد بن الحسن بن الصفار، وعاش في تلك الفترة أبو سليمان داود بن علي الظاهري المولود بالكوفة سنة ٢٠٢هـ والمتوفى ببغداد ٢٧٠هـ، وهو مؤسّس المذهب الظاهري، وغيرهم.

الطبقة التاسعة: وهي التي تمتد من ٢٩٠- ٢٩٥هـ إلى ٣٣٠- ٣٣٥هـ تقريباً، وفيها نهاية عصر الغيبة الصغرى ودخول الغيبة الكبرى. ومن رجالها:

الشيخ الكليني (قدس سره) (ت٣٢٨ أو٣٢٩هـ).

الطبقة العاشرة: وهي الممتدّة من الفترة ٣٣٠-٣٣٥هجري إلى حوالي ٣٧٥-٣٨٠هجري تقريباً، ومن رجالها: الشيخ الصدوق المتوفى سنة ٣٨١ هجري.

الطبقة الحادية عشر: وهي الفترة الممتدّة بين ٣٨٠ هجري إلى حوالي ٤٢٠ هجري تقريباً، ومن رجالها الشيخ المفيد (ﰜ) المتوفى سنة ٤١٣ هجرية، أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، علي بن أحمد بن العباس والد النجاشي.

الطبقة الثانية عشر: وهي الممتدّة بين الفترة من ٤٢٠ إلى ٤٦٠هـ تقريباً، ومن رجالها الشيخ الطوسي (ﰜ) (ت٤٦٠هـ) الذي هاجر من بغداد إلى النجف الأشرف في عام ٤٤٨هـ وبقي في النجف الأشرف ١٢ عاماً أسّس خلالها الحوزة العلمية فيها.

الفصل الثالث

الأصول (الكتب) الرجالية

تأليف الأصول الرجالية

تعتبر مرحلة تأليف الأصول الرجالية من أهمّ مراحل علم الرجال في تاريخ الشيعة؛ وذلك من جهة أنّ هذه الكتب هي التي وصلت إلينا وبين أيدينا ونتداولها ونستعين بها في أبحاثنا الاستدلالية، فمن هنا كان لا بدّ لنا من دراسة مراحل نشوئها وكتابتها للاطمئنان على ظروف تدوينها والركون إلى محتواها المؤثر جداً في عملية الاستدلال الفقهي - كما سيتضح إن شاء الله تعالى -.

وقبل الدخول في بيان هذه الأصول لا بدّ من تقديم مقدّمة تاريخية للاطلاع - ولو اجمالاً - على الظروف العامّة التي نشأت في ضمنها هذه الأصول، والترتب الزمني بينها، فنقول:

تعتبر مرحلة تدوين الأصول الرجالية الواصلة إلينا من أدق المراحل التاريخية التي مرّت على مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، خصوصاً ما تضمنته من فقد الاتصال المباشر المبارك للمعصوم (عليه السلام)، وكذا غير المباشر من خلال السفراء الأربعة في عصر الغيبة، فكان هذا أهمّ العوامل التي حرّكت الفكر الشيعي نحو إيجاد أصول له تعينه على فهم الشريعة وتحفظ الأحكام الشرعية، ولم يكن بدّ في تلك اللحظة الحاسمة في تاريخ التشيع من تأصيل أصول للفقه والرجال والرواية وغيرها من العلوم الإسلامية تعين الفقيه - الذي أوكل

الأئمّة (عليهم السلام) له المهمّة في استنباط الأحكام الشرعية وحفظها إلى أن يسلّم الراية إلى صاحب الأمر (عجل الله تعالى فرجه الشريف) – على استنباط الأحكام الشرعية.

فشمّر الأعلام عن سواعدهم ووضعوا اللبنات الأولى في طريق عملية بناء الأصول الرجالية الواصلة إلينا، واستمرّت هذه الفترة قرابة المائة عام (من زمن الكشّي الذي عاش في النصف الأول من القرن الرابع الهجري إلى زمن الشيخ الطوسي (رحمه الله) (ت٤٦٠هـ).

ولا بدّ من الإشارة إلى الظرف السياسي الحاكم في ذلك الوقت، فقد كان الحكم في بغداد – موطن الأصول الرجالية – للبويهيين الذين استلموا الحكم عام ٣٣٤هـ –أي بعد بداية الغيبة الكبرى بحوالي خمس سنين –، وعلى الرغم من أنّ البويهيين كانوا يعتنقون المذهب الشيعي إلّا أنّهم تركوا الناس أحراراً في معتقداتهم حتى يستقر لهم أمر الحكم، ويستتب النظام من جهة كونهم رجال دولة، وقد أسهم هذا المنهج المعتدل في إدارة البلاد إلى ترعرع الثقافة والعلم حتى أصبحت بغداد في عهدهم – الذي استمر لغاية عام ٤٤٧ هجري – قبلة للعالم الإسلامي في جميع فصائل المعرفة، وبلغت نضجها الفكري في القرن الرابع – الموافق للقرن العاشر الميلادي –[1] فقد أطلقت في عصر البويهيين الحرية الفكرية والحرية القلمية[2] إذا ما قورنت تلك الفترة بفترة المتوكل

١– انظر مدرسة بغداد العلمية وأثرها في تطور الفكر الإمامي – حسن عيسى الحكيم – الصفحة ٢٣–٢٤.

٢– مصطفى جواد: أبو جعفر النقيب: ص: ٥.

(٢٣٢- ٢٤٧ هجري) الذي اتسم عصره بالتزمت والانحياز الواضح نحو المتشدّدين[١]، وهذا ممّا كان له الأثر في إمكانية تدوين هذه الأصول الرجالية وغيرها من أصول العلوم الإسلامية كما سيتضح.

الأصل الأول: رجال البرقي:

يُعدّ من أقدم الكتب الواصلة إلينا في علم الرجال وترتيب الطبقات، وقد ظهر اعتماد جمع عليه منذ قرون، كما يظهر ذلك من ابن طاووس (ت٦٧٣هـ) في كتابه حلّ الإشكال، وابن داود الحلّي الذي عدّه من مصادر كتابه الرجالي، مضافاً إلى العلّامة الحلّي الذي عدّه من مصادره في كتابه (خلاصة الأقوال)، كما يظهر ذلك في ترجمة جمع، منهم داود بن أبي زيد، وسليمان بن خالد البجلّي، وسويد بن غفلة الجعفي، وفضيل مولى محمد بن راشد وأبو ليلى.[٢]

من هو مؤلف الكتاب؟

اختلف الأعلام في هوية صاحب الكتاب، فذهبوا في ذلك إلى عدّة مذاهب:

الأول، كونه أحمد بن محمد بن خالد البرقي، (ت٢٧٤ أو٢٨٠هـ)، صاحب كتاب المحاسن، الذي يمكن عدّه من الطبقة الثامنة (طبقة مشايخ

١- انظر: مدرسة بغداد العلمية وأثرها في تطور الفكر الإمامي - حسن عيسى الحكيم - الصفحة ٣٠.

٢- العلّامة الحلّي: خلاصة الأقوال: ص: ١٤٢، ١٦٣، ١٥٤، ٢٢٨، ٣٠٦.

الكليني)، والبرقي نسبة إلى ناحية من نواحي قم تسمى (بَرْق رود) سكنها العرب في تلك الأيام، وذكر أنّ أصله كوفي انتقل جدّه خالد مع أبيه عبد الرحمن من الكوفة إلى قم بعد أن شارك أبوه في ثورة زيد بن علي بن الحسين (عليهما السلام) (عام ١٢١هـ)، وقتل من قبل يوسف بن عمر والي العراق آنذاك[١]، وهذا القول هو المشهور، مضافاً إلى طباعة الكتاب عدّة مرات تحت هذا الاسم.

الثاني: أنّه لمحمد بن خالد البرقي، والد أحمد، وذلك هو ظاهر ما عليه السيد محسن الأمين العاملي.[٢]

الثالث: أنّه لابن أحمد أي عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، الذي قيل إنّه كان يروي عنه الكليني (رحمه الله).

الرابع: أنّه لحفيد أحمد، وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، الذي قيل إنّه يروي عنه الصدوق (طاب ثراه).

خصائص وسمات الكتاب:

أولاً: أنّه مختص بذكر طبقات الرجال من زمن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) إلى زمن صاحب الزمان (عليه السلام)، وما يميّز ترتيبه للرواة داخل الطبقة أنّه كان يعتمد أسلوباً يذكر فيه القدماء فالقدماء ممّن عاصر صاحب الطبقة، ثمّ يذكر

١- انظر: كتاب المحاسن: أحمد بن محمد بن خالد البرقي: تحقيق السيد مهدي الرجائي: ج: ١: ص: ٩.

٢- انظر: أعيان الشيعة: ١: ١٤٩.

أصحاب صاحب الطبقة، فعلى سبيل المثال حينما يذكر رجال طبقة الإمام الصادق (عليه السلام) يبدأ أولاً بذكر من عاصره من رجال الطبقة السابقة له إذا وجدوا، ومن ثمّ يشرع بذكر رجال طبقته، وكذلك قام في نهاية الكتاب بذكر الرواة من النساء مرتّبة على منهج الطبقات بحسب المعصومين (عليهم السلام).[1]

ثانياً: اختلف في عدد المترجمين فيه فقيل (١٧٠٧) وقيل (١٧٣٠) وقيل (١٧٩١)، وهذا بمعيّة من تُرجم له ضمن ترجمة غيره.

ثالثاً: لم يقم بجرح أو تعديل فيمن ذكرهم سوى في ثلاث موارد، وهم: إبراهيم بن إسحاق بن أزور، وعبيد الله بن علي الحلبي والفضل البقباق.[2]

الأصل الثاني: رجال الكشّي.

مؤلف الكتاب: هو محمد بن عمرو بن عبد العزيز المعروف بالكَشّي نسبة إلى (كَشّ) من مناطق سمرقند، وهي اوزباكستان حالياً، عاش في النصف الأول من القرن الرابع الهجري، وهو من الطبقة التاسعة (طبقة الشيخ الكليني)، ثقة جليل القدر مستقيم المذهب خبير بالرجال والأخبار، إلّا أنّ النجاشي والعلّامة ذكروا أنّه يروي كثيراً عن الضعفاء[3]، وكان قد صحب العياشي السمرقندي (ت٣٢٠هـ) صاحب التفسير، وهو من الطبقة التاسعة

١- من أراد الاطلاع فليراجع رجال البرقي: طبعة مؤسّسة الإمام الصادق (عليه السلام) بتحقيق حيدر محمد علي البغدادي.

٢- رجال البرقي: ٢٣، ٣٤، ٥٨، ١٨٨.

٣- راجع رجال النجاشي: ٣٧٢.

أيضاً (طبقة الشيخ الكليني)، وتتلمذ عليه في داره، كما أنّه كان أستاذاً لجعفر بن محمد بن قولويه (ت٣٦٨هـ).

ميزات وسمات الكتاب:

أولا: ممّا يمتاز بها رجال الكشّي عن غيره أنّه كان يعتمد في بناء الموقف من الراوي على الروايات الواردة فيه، فمن الطبيعي أن يضمّ بين دفتيه الرواة الذين ورد في حقّهم روايات في بيان حالهم، ولم تشاركه في هذه الخصوصية الكتب الرجالية الأخرى الواصلة إلينا.

ثانياً: أنّه نقل لنا آراء أساتذته الذين يعتبرون من القدماء، بل الأوائل في علم الرجال كأستاذه العياشي وعلي بن الحسن بن فضّال، والفضل بن شاذان، ويونس بن عبد الرحمن، ومحمد بن قولويه، وغيرهم ممّن لم تصلنا كتبهم الرجالية، مع النصّ عليها من قبل أهل الفهارس، وكان قليلاً ما يبيّن رأيه -بحسب الواصل إلينا من الكتاب-.

ثالثاً: بلغ عدد روايات الكتاب والأقوال الرجالية الواردة فيه الواصلة عبر اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي (١١٥١) رواية وقولاً، وقد أشار فيها إلى حوالي (خمسمائة وخمسة عشر) من الرواة، وما يقرب من ثلث رواياته ترجع إلى شيخه محمد بن مسعود العياشي (ت٣٢٠هـ) بمعيّة ملاحظة بداية السند.

رابعاً: أنّه ألف على نهج أقرب إلى نهج الطبقات مبتدئاً بأصحاب النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) إلى أن يصل إلى أصحاب الهادي والعسكري (عليهما السلام) ثمّ إلى الذين

يلونهم، مبتعداً عن نهج الترتيب الألفبائي أو الأبجدي، نعم، يفتقد الكتاب - في مقدّمة الكشّي وفي مقدّمة الشيخ الطوسي - إلى الخطبة الاستهلالية المتعارفة -أي المقدّمة - التي عادة ما توضح منهج المؤلف والداعي إلى التأليف وحلّ بعض ألغازه، خصوصاً في الكتب التي تضم روايات كثيرة، فعادة ما يُحتاج معها إلى فك بعض الرموز والاختصارات بمفتاح يعطيه المؤلف في أول الكتاب، نعم، يمكن القول إنّه بمعيّة تحقيق النسخ الحالية من قبل الأفراد والمؤسّسات فقد خفّ وقع هذا النقص كثيراً.

خامساً: أنّه كان يضمّ الكثير من رواة الشيعة والبعض من السّنة، بل اعتقد جمع كالشيخ عناية الله القهبائي (ق١١هـ) والشيخ أبي علي الحائري (ت١٢١٦هـ) أنّ أصل الكتاب كان في رواة السنة والشيعة على حدّ سواء، وهذا ما يمكن أن يفسّر كبر حجمه.

سادساً: أنّ للكتاب أهمية كبيرة في علم الرجال، مضافاً إلى أهميته في علم التاريخ والفرق، وبالتالي فيمكن عدّه من المصادر المهمّة في التعرف على فرق الشيعة وتاريخ نشوئها والظروف التي كانت حاكمة في تلك الفترة، مضافاً إلى تسليط الضوء على الفرق الإسلامية بصورة عامة، وجملة من المذاهب الفاسدة والدخيلة على الإسلام كالغلوّ والغلاة، وكلّ ذلك من جهة قرب عصر المؤلف من هذه الأحداث والمنعطفات التاريخية.

الأصل الثالث: رجال الغضائري أو ما يسمّى (برجال ابن الغضائري) أو (كتاب الضعفاء).

والغضائري هو الحسين بن عبيد الله الغضائري (ت٤١١هـ) كما نصّ على ذلك الشيخ الطوسي (رحمه الله)[1]، فهو من الطبقة الحادية عشر (طبقة الشيخ المفيد عليه الرحمة)، وهو من أصحاب كتب الرجال كما صرح الشيخ الطوسي (عليه الرحمة)[2]، ومن مشايخ النجاشي، بينما ابنه أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري ترجم له الشيخ الطوسي (رحمه الله) بالقول: أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله (رحمه الله) فإنّه عمل كتابين أحدهما ذكر فيه المصنفات والأخر ذكر فيه الأصول[3]، وكان النجاشي مصاحباً لابن الغضائري أثناء التلمذة على يدي الغضائري فقد ذكر النجاشي: في ترجمة أحمد بن الحسين الصيقل (له كتب لا يعرف منها إلّا النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين (رحمه الله) على أبيه.)[4] وذكروا أن ابن الغضائري (ت حوالي ٤١٢هـ).

السمات العامّة للكتاب ومحتواه:

أولاً: أنّه مختصّ بذكر مجموعة من الضعفاء، وكان عددهم في النسخة المحقّقة (١٥٩) شخصية، مع الكنى، واستدرك السيد محمد رضا الجلالي في

١- رجال الشيخ: ٤٢٥: برقم: ٦١١٧.

٢- رجال الشيخ: ٤٢٥: برقم: ٦١١٧.

٣- ديباجة فهرست الشيخ: ٢١-٣٢.

٤- رجال النجاشي: ١: ٢١٩: برقم: ١٩٨.

تحقيقه للكتاب (٦٦) شخصية - وإن وقع بعض الاشتراك مع السابقين - وكان منشأ استدراكه جمع ما نقله النجاشي والعلّامة وابن داود عن ابن الغضائري فيما يرتبط بالرجال، ولم يكن قد ذكروا في النسخة المحقّقة.[١]

ثانياً: يغلب على عباراته الإيجاز والاختصار والدقّة البالغة في الوصف، من دون ذكر للمصنّفات والطرق وغيرها كما عليه الآخرون، وهذه السمة واضحة للمتتبّع لكلماته.

ثالثاً: التنوع في تعبيراته المستخدمة في وصف أحوال المترجم لهم، مضافاً إلى التعرّض للوازم الجرح والتعديل، كقوله - في أكثر من خمسة عشر موضعاً - إنّه هل يجوز أن يخرج حديثه شاهداً أو لا؟

رابعاً: قيامه - في جملة من الموارد - بتشخيص بعض المشتركات ودفع بعض الإيهامات، كما ورد في ترجمة علي بن حسّان بن كثير، فبعد أن ضعّفه بالقول إنّه (غالٍ، ضعيف) قال: (ومن أصحابنا علي بن حسّان الواسطي، ثقة ثقة).[٢]

خامساً: قيامه برصد وتتبّع موسّع للكتب الحديثية والروايات لمن ذكرهم في كتابه، بل تجده في بعض الأحيان يتابع أشعارهم لاستيضاح مذاهبهم الفكرية والاعتقادية، كما ذكر هذا المعنى في ترجمة محمد بن جمهور، وقال في حقه: إنّ له شعراً يحلّل فيه محرّمات الله (عزّ وجلّ).[٣]

١- راجع رجال ابن الغضائري: تحقيق السيد محمد رضا الجلالي: ص: ١٠٩.

٢- رجال ابن الغضائري: ص: ٧٧.

٣- رجال ابن الغضائري: ص ٩٢.

سادساً: الاستعانة بجملة من الروايات في استيضاح حال جمع من الرواة كما في علي بن أبي حمزة البطائني[١]، وفي تبرئة ساحة محمد بن أرومة[٢]، مضافاً إلى الاستعانة بكلمات الأصحاب في ترجمة جمع، كأبان بن عيّاش، وسليم بن قيس الهلالي، وزياد بن المنذر، وأبي طالب الأزدي.[٣]

الأصل الرابع: كتاب الفهرست للشيخ الطوسي.

الشيخ الطوسي رئيس المذهب والملة، صنّف في جميع علوم الإسلام، ومنها الرجال. ولد في عام ٣٨٥ هجري، وتوفي في النجف الأشرف عام ٤٦٠ هجري.

له كتاب (الفهرست) أو (فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين منهم وأصحاب الأصول والكتب وأسماء من صنّف لهم وليس هو منهم) كما ذكر الطوسي نفسه[٤]، وله (رجال الطوسي) مضافاً إلى (اختيار معرفة الرجال). وتاريخ تأليف كتاب (الفهرست) أقدم من تاريخ تأليف كتاب (رجال الطوسي)؛ بدليل إرجاع الشيخ الطوسي في مواضع عديدة من كتاب رجاله إلى الفهرست[٥]، ممّا يدلّ على سبق تاريخ تأليف (الفهرست) على

١- رجال ابن الغضائري: ص: ٥١.

٢- رجال ابن الغضائري: ص: ٩٣.

٣- رجال ابن الغضائري: ص: ٣٦، ٦١، ٦٣، ١٠٤.

٤- الطوسي: الفهرست: ٢٤١.

٥- انظر رجال الشيخ: الصفحة: ٤٥٨، ٣٤٨، ٤٨٢، ٤٦٤.

(الرجال).

السمات العامّة لكتاب الفهرست:

يُعدّ كتاب الفهرست من أهمّ الكتب في علم الرجال الواصلة إلينا، وذلك لامتيازه بجملة مميزات منها:

أولاً: حاول - قدر الإمكان - جمع ما يستطيع جمعه من أسماء الأصول والمصنّفات والمصنفين من الشيعة مقارنة بمن سبقه في التأليف الفهارس - كما ذكرنا جملة منهم سابقاً - وإن لم يستطع أن يستقصي الجميع كما صرّح هو بذلك (ولم أضمن أن أستوفي ذلك إلى آخره، فإنّ تصنيفات أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض)[1].

ثانياً: جمع المصنفات والأصول ولم يفصلهما بعضاً عن بعض كما فعله من قَبله.

ثالثاً: ترتيب أسماء الأشخاص الواردين فيه ترتيباً أبجدياً في الحرف الأول فقط من الاسم، نعم، جاءت محاولات أخرى من بعد ذلك عملت على ترتيب الأسماء بلحاظ الحرف الثاني والثالث.

رابعاً: مجموع من تُرجم له في الفهرست (تسعمائة وأثنا عشر) شخصية مع من عرف بلقبه أو بلده أو قبيلته، نعم، اشترك مع النجاشي في حوالي (سبعمائة) شخصية، وتعداد ما ذكره من مصنفات وأصول حوالي (ألفان).

خامساً: لم يوثّق سوى اثنان وتسعين شخصية، ولم يضعّف سوى إحدى

---

١ - الطوسي: الفهرست: تحقيق: محمد جواد القيومي: ص: ١٦.

وعشرين شخصية.

سادساً: من ميّزات الشيخ في هذا الكتاب هو تقديمه توصيفات ومعلومات حول ما ذكره من الكتب والمصنّفات، من جهات متعدّدة.

الأصل الخامس: كتاب (الرجال) للشيخ الطوسي.

ألّف الشيخ الطوسي كتاب الرجال بعد تأليفه للفهرست، واستظهرنا أنّه ألّفه في بغداد قبل أن يهاجر إلى النجف الأشرف.

الغاية من تأليف الكتاب؟

كان الغرض استقصاء أسماء من روى عن المعصومين (عليهم السلام) وممّن لم يرو عنهم، بدءً من عصر النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) بغض النظر عن مذهب الراوي أو وثاقته، بل أراد الإشارة إلى المعاصرة الزمنية من قوله: بأنّه فلان من أصحاب أحد المعصومين (عليهم السلام)، ولذلك عدّ معاوية في أصحاب النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وزياد بن أبيه وابنه عبيد الله بن زياد من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، ومنصور الدوانيقي من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وحال الجميع معروف مشهور لا يمكن أن تكون لهم صحبة - بالمعنى الأخصّ - بالمعصومين (عليهم السلام)، لا من قريب ولا من بعيد، فلا يتعجّب من الطوسي حينما يذكر بن زياد وأضرابه!

السمات العامّة لرجال الطوسي:

من الأهميّة بمكان التعرّف على السمات العامّة لكلّ الكتب المهمّة التي تدخل في حيّز البحث أثناء عملية الاستدلال؛ وذلك لأنّ الإحاطة بها يمكّننا

من الاستفادة منها أقصى استفادة ممكنة، من خلال استثمار الوجوه الخاصّة التي تنفرد بها هذه الكتب عن غيرها، فنتعرّف على نكات جديدة وتقريبات عديدة، ونستكشف جهات أخرى لم نكن لنلتفت إليها إذا لم نكن قد أحطنا بهذه السمات للكتاب، وبخصوص كتابنا فهي عديدة منها:

السمة الأولى: سرد الشيخ (رحمه الله) أسماء ستة آلاف وأربعمائة وتسعة وعشرين راوياً بحسب الطبعة المحقّقة، وبمقارنة هذا العدد بما ورد في غيره - كالنجاشي (الحاوي على ألف ومئتان وتسعة وعشرين راوياً) والبرقي ونحوهما- نجد الفرق الكبير.

نعم، قام الشيخ بتوثيق مائة وسبعة وخمسين رجلاً، وضعّف اثنين وسبعين رجلاً، ووصف خمسين آخرين بكونهم مجاهيل، وسكت عن المتبقي، فلم يصفهم لا بالسلب ولا بالإيجاب، وتعداد من وردوا في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) فقط كانوا ثلاثة آلاف ومائتين وخمسة وعشرين (من تسلسل ١٦٩٧ إلى ٤٩٢١)، فبالتالي يمثّلون أكثر من نصف العدد الكلي.

السمة الثانية: قسّم الكتاب إلى ثلاثة عشر فصلاً بحسب الطبقات، وكلّ باب منها يمثّل طبقة للرواة عن أحد المعصومين (عليهم السلام) مبتدأ بمن روى عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) وهكذا، وأمّا الباب الثالث عشر: فهو مخصّص لذكر من لم يرو عن أحد من المعصومين (عليهم السلام)، وذكر في هذا الباب خمسمائة وتسعة شخصية (من تسلسل ٥٩٢٠ - ٦٤٢٩)، إلّا أنّ النقطة الملفتة للنظر أنّه ذكر فيهم العشرات ممّن ذكرهم في الأبواب السابقة، وتفصيل الكلام في هذه النقطة موكول لدراسات أعمق.

السمة الثالثة: أنّه قام بترتيب أسماء الرواة ترتيباً هجائيا على حسب حروف المعجم من الألف إلى الياء، وذكر في نهاية كل باب بعض الرواة المعروفين بكناهم، وكذا الراويات من النساء، وعليه فالكتاب نافع جداً - مع رجال البرقي - في التعرف على طبقات الرجال بتدوين القدماء والأوائل.

السمة الرابعة: في خصوص الرواة المعاصرين لأكثر من معصوم، فقد قام بذكرهم في أكثر من طبقة بحسب من عاصروه، وهذا شكّل المئات، لكن لا بدّ من الالتفات إلى أنّه لو قام بتضعيف أحد هؤلاء ذكر تضعيفه مرة واحدة، كما حصل مع ابان بن عياش فيروز - مثلاً - حيث عدّه في أصحاب علي بن الحسين (عليهما السلام)(١) ولم يضعّفه، لكنه عاد وذكره في أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام) وضعفه(٢)، وعاد ثالثة فذكره في تعداد أصحاب الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) ولم يذكره بشيء.(٣)

الأصل السادس: فهرست أسماء الشيعة المشتهر برجال النجاشي.

من تأليف الشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد العباس الشهير بالنجاشي، من الثقات المعتمد عليهم، كان جدّه الأكبر النجاشي والي الأهواز في عصر الإمام الصادق (عليه السلام).

ولد النجاشي في صفر ٣٧٢هـ، وشرع - فيما يبدوا - بطلب العلم في سن

١- الطوسي: كتاب الرجال: ١٠٩.

٢- الطوسي: كتاب الرجال: ١٢٤.

٣- الطوسي: كتاب الرجال: ١٦٤.

مبكرة، فقرأ القرآن وهو صغير في مسجد اللؤلؤي ببغداد، وحضر مجلس هارون بن موسى التلعكبري (ت٣٨٥هجري) في داره مع ابنه أبي جعفر والناس يقرأون عليه[١]، ولكن لم ينقل عنه شيئاً، ولم يقع التلعكبري في طرقه وأسانيده، مضافاً إلى تلمذته عند جمع ممّن اشتهر في علم الرجال والفهرسة والتاريخ، من أمثال الشيخ المفيد (رحمه الله) (ت٤١٣ هجري) وأخذ منه الكثير، وأحمد بن عبدون (ت٤٢٣هـ)، وأحمد بن علي السيرافي، ومحمد بن علي بن شاذان وأبو الفرج الكاتب، وابن الجندي، والحسين بن عبيد الله الغضائري، وأُوصل عددهم إلى اثنين وثلاثين شيخاً.[٢]

السمات العامّة لفهرست أسماء مصنفي الشيعة المشتهر برجال النجاشي:

السمة الأولى: أنّه من أوائل الفهارس الشيعية الواصلة إلينا، وإن سبقه في التأليف جمع من أصحاب الفهارس ولكنّها لم تصل إلينا، وهو مخصّص لذكر مصنفي الشيعة بصورة عامّة الشامل للاثنى عشرية والزيدية والإسماعيلية والفطحية وغيرهم، ومجموع من ترجم لهم النجاشي ألف ومائتان وتسعة وستون شخصاً.

السمة الثانية: قيامه بتوثيق وتضعيف جمع كبير ممّن ذكرهم، وكانت له

١- انظر: النجاشي: ٣٧٧، ٤٣٩.

٢- انظر السبحاني: كليات في علم الرجال: ص: ٢٨٥، والسيد بحر العلوم: الفوائد الرجالية: ٢: ٥٠.

عدّة أنماط من التوثيق والتضعيف:

النمط **الأول**: التوثيق والتضعيف ضمن الترجمة المستقلة للشخصية، وهو الأغلب.

النمط **الثاني**: من ترجم لهم مستقلاً، لكنّه جرحهم أو عدّلهم في ترجمة آخرين، كما حصل مع جمع، منهم: أحمد بن محمد بن سليمان الزراري (أبو غالب الزراري)، وتوثيقه ضمن ترجمة جعفر بن محمد بن مالك[١]، وعدد من شملهم هذا النمط سبعة.[٢]

النمط **الثالث**: من لم يترجم لهم مستقلاً، ولكن ذكرهم (جرحاً أو تعديلاً) في ضمن ترجمة آخرين كمحمد بن مهاجر الأزدي، الذي وثّقه في ترجمة ابنه إسماعيل[٣]، وعدد من شملهم هذا النمط ثلاثة وأربعون رجلاً[٤]، أو أكثر.

النمط **الرابع**: من لم يترجم لهم مستقلاً ولم يجرحهم أو يعدّلهم في ضمن ترجمة غيرهم، إلّا أنّه ترجم لهم فقط في تراجم غيرهم، وعدد هؤلاء بلغوا - بإحصاء البعض - مائتين وأربعين شخصية.[٥]

السمة الثالثة: عدد من مدحهم النجاشي بتوثيق أو غيره ستمائة وثلاثة وتسعون شخصاً، بينما بلع عدد المضعفين مائة وخمسة عشر شخصاً، وأمّا من لم

١- انظر: رجال النجاشي: ص: ٨٣، ص: ١٢٢.

٢- السبحاني: كليات في علم الرجال: ٦٦-٦٧.

٣- رجال النجاشي: ص: ٢٥.

٤- السبحاني: كليات في علم الرجال: ٦٧-٧٠.

٥- حميد الزبيدي: دراسات في علم الرجال: ص: ١٤١- ١٥٢.

يذكرهم بمدح ولا قدح فقد بلغوا خمسمائة وسبعين شخصاً.

السمة الرابعة: التدقيق الكثير في نسب الراوي وكنيته ومكانه ومذهبه وأوصافه وطبقته، وحتى عيوبه الجسدية، كالعمى والنسيان وقوة الحافظة ونحو ذلك، وذلك طبيعي نتيجة تضلّعه في علم الأنساب واهتمامه به، وذكرنا أنّ له كتاباً في الأنساب - وإن لم يصل إلينا -، ومن هذه الجهة فالحقّ أنّه فاق مصنّفات الآخرين، كالشيخ الطوسي وغيره.

السمة الخامسة: احتواء الكتاب على معلومات كثيرة مرتبطة بتاريخ الحديث عند الشيعة، فهو مصدر مهمّ من هذه الجهة، مضافاً إلى اعتماده على أكثر من سبعين مصدراً من مصادر الرجال والفهارس والتاريخ والحديث والطبقات من السنة والشيعة، كما هو الظاهر من خلال الاستقراء في نفس الكتاب، ويمكن إرجاع السبب إلى كونه - حال تأليف الكتاب - كان يعيش في بغداد حاضرة العالم الإسلامي آنذاك، وتضمّ مكتبات ضخمة ومتنوعة، مضافاً إلى قربه من أستاذه السيد المرتضى (رحمه الله) (ت٤٣٦هجري) صاحب الوجاهة العالية، والمالك لمكتبة ضخمة، بل إنّه شارك في تغسيله[1]، فمن الطبيعي أن يستفاد من هذه الأجواء والإمكانيات العلمية المتاحة في عصره، مضافاً إلى ما يمكن أن ينقل شفاهاً.

هذا تمام ما أردنا الإشارة إليه بخصوص الأصول الرجالية.

١- رجال النجاشي: ٢٧١.

خاتمة في الإشارة إلى محطّات مهمّة تتعلّق بالأصول الرجالية:

إنّ هناك محطتين أساسيتين لا بدّ من تسليط الضوء عليهما، من جهة تأثيرهما في فهم التاريخ الكامل لعلم الرجال، وكذا وجود الإمكانية من الاستفادة منهما في تحقيق حال جملة من الرواة أو الكتب، فيمكن للباحث في الرواة أن يعثر على جملة من القرائن في هاتين المحطتين يمكن أن تعينه في فهم واستظهار حال الراوي، وهاتان المحطتان بلحاظ الترتيب الزمني بينهما هما:

المحطة الأولى:

وهي نفس المحطة الزمانية لكتابة الأصول الرجالية - أعنى القرن الرابع والخامس الهجري- وهي جملة من الكتب والملاحق وخواتم الموسوعات الروائية التي أُلفت في ذلك الزمان، وكانت تضمّ طرق أصحاب الكتب إلى الأصول الروائية وسلسلة سند طرقهم إليها، مضافاً إلى بعض الرسائل الرجالية فإنّها نافعة جداً في معرفة طبقات الرواة وأحوال بعضهم، ومنها - بحسب الترتيب الزماني لها -:

أولاً: رسالة أبي غالب الزراري.

ثانياً: مشيخة الصدوق.

ثالثاً: مشيخة الشيخ الطوسي في كتابي تهذيب الأحكام والاستبصار.

المحطّة الثانية: محطّة السيد ابن طاووس.

هو السيد جمال الدين أحمد بن طاووس (ت٦٧٣هـ)، وقد توفرت لهذا

الرجل جملة من الظروف والأسباب لم تتوفر لغيره جعلت منه محطّة مهمّة في علم الرجال.

الكتب المؤلّفة في هذا العصر:

الكتاب الأول: فهرست الشيخ منتجب الدين

الكتاب الثاني: معالم العلماء في فهرس كتب الشيعة وأسماء المصنّفين

الكتاب الثالث: رجال ابن داود

الكتاب الرابع: خلاصة الأقوال في علم الرجال

الجوامع الرجالية من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري

ونقسّمه إلى قسمين:

القسم الأول: الجوامع الرجالية في القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر من الهجرة:

هناك جملة من الكتب أو قل الجوامع الرجالية التي ألفت في القرون من العاشر إلى الثاني عشر من الهجرة كانت محطّ انظار الأعلام وتلقّوها بقبول حسن، وصارت مدار البحث والاستفادة، وأخذت مكانة مرموقة في الأبحاث الاستدلالية، فصارت المرجع في علم الرجال تُعين الفقيه على الوقوف على تفصيلات أحوال الرواة وما ذكره أهلُ الفن فيهم من القدح أو المدح، وقاموا بتحليل جملة من أحوال الرواة وتنقيح تراجمهم بصورة أدق ممّا كانت عليها في الأصول الرجالية الأولى، ولذلك تضخّمت هذه الكتب الرجالية حتى صارت توصف بالجوامع الرجالية على غرار الجوامع الروائية، فوصلت إلى عدّة

مجلدات ضخمة، ولعلّ البعض منها وصل إلى أكثر من عشرة مجلدات، بل وأكثر من ذلك، وهذا بطبيعة الحال مؤشر واضح على توسّع البحث الرجالي في أحوال الرواة، فمن أجل ذلك كان لا بدّ من الإشارة إلى تلك الجوامع الرجالية - ولو بصورة مختصرة - حتى يتمكن الطالب من الاستفادة من هذه الإشارات في الرجوع إليها لتتميم الإحاطة بأحوال الرواة حال عدم اتضاح الصورة لديه بمعيّة الأصول الرجالية الأولية.

الأول: مجمع الرجال.

الثاني: منهج المقال.

الثالث: جامع الرواة.

الرابع: نقد الرجال.

الخامس: منتهى المقال في أحوال الرجال.

القسم الثاني: الجوامع الرجالية المؤلفة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري.

ممّا يمكن أن يكون من أهمّ الملاحظات على الكتب الرجالية بصورة خاصّة وعلم الرجال بصورة عامة هو بروز نمطين ومنهجين من البحث الرجالي:

المنهج الأول: وهو المنهج القديم السائد في الأبحاث الرجالية من عصر التأسيس، ألا وهو نمط نقل آراء وأقوال الرجاليين السابقين، وضمّها إلى آراء اللاحقين زماناً لهم، ومحاولة تجميع القرائن التي تدعم وجهة نظر الكاتب، وعادة ما كان عنصر الكمّ البحثي هو صورة المنتج المعرفي الجديد للأعلام في

هذا الفن، ممّا أدى - بطبيعة الحال - إلى تضخّم الأبحاث الرجالية من ناحية الكمّ، من دون المساس في الأعمّ الأغلب- بمنهج البحث الرجالي والتعرّض لما حول الراوي من ظروف كثيرة كان لها الأثر بشكل أو بآخر في تفسير سلوك الراوي وتحصيل نظرة عامّة على وثاقته من عدمها.

المنهج الثاني: وهو المنهج الجديد - إن صح التعبير -، ومن أهمّ ميزات هذا المنهج والنمط من البحث الرجالي أنّه أبدع أسلوباً جديداً في البحث الرجالي لم يكن معروفاً بين القدماء، ويتمحور هذا المنهج حول محاولة استقراء حال الراوي من خلال جميع ما يحيط به من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ومعرفية، ومحاولة التوسع في دائرة البحث والتحقيق في كل فضاء يتوقع الباحث أن يجد فيه ما يوضح له صورة هذا الراوي من جهة الرواية.

وبعبارة أخرى:

إنّ هذا النمط والمنهج الجديد يعطي دوراً أكبر للباحث في تعيين وتحديد وثاقة الراوي من عدمها من خلال تجميع القرائن المختلفة، وصار البحث في نفس الروايات وتعدادها والمشايخ والتلامذة ونحو ذلك له دخل في تبيان حال الراوي، مضافاً إلى كلمات أعلام الفن من أصحاب الأصول الرجالية - وهذا لم يكن واضحاً في أبحاث أعلام الرجال في السابق - ومن هنا تجد أنّ البعض سمّى هذا المنهج ب(فقه الرجال) من جهة مشابهة نمط البحث فيه بالنمط الفقهي في قبال هيمنة آراء أصحاب الأصول الرجالية على نتائج البحث في المنهج أو النمط القديم، خصوصاً مع التنبيه إلى وجود عدّة مسالك في قبول الرواية كمسلك الوثوق ومسلك الوثاقة -الذي سيأتي الكلام في بيانه إن شاء

الله تعالى -، ومسلك حجيّة قول الرجالي من باب حجيّة خبر الثقة في الموضوعات الخارجية، وحجيّة قوله من باب إخبار أهل الخبرة في اختصاص معين، والرجوع إليه من الرجوع للعالم من قبل الجاهل، ونحو ذلك من المداخلات التي ظهرت إلى ساحة البحث الرجالي، خصوصاً بعد أن استبطن المنهج الجديد ما في المنهج القديم وأضاف إليه

وللإنصاف، فالنمط الثاني أخذ بالنمو شيئاً فشيئاً في الحوزات العلمية، وصار له أعلام معروفون بالبحث الرجالي بهذا المنهج الجديد والنمط الحديث الواسع.

ولسنا في مقام محاكمة ونقد أيّ من النمطين، إلّا أنّنا كنّا نريد الإشارة إلى كلا المنهجين لا أكثر، وبيان تفصيل ذلك، واختيار نمط خاصّ، وبيان صحّته من عدمها، فهذا متروك إلى دراسات أعمق.

ثمّ إنّ من أمثلة الكتب على المنهج الأول - أي المنهج القديم -:

أولاً: تنقيح المقال في معرفة علم الرجال.

ثانيا: قاموس الرجال.

وما يمكن أن يكون مثالاً على المنهج الثاني - وإن كان في صورته الأولى :

أولاً: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال.

ثانياً: ترتيب الأسانيد.

ثالثاً: ترتيب رجال الأسانيد

رابعاً: معجم رجال الحديث

خامساً: بحوث في فقه الرجال.

وبهذا ينتهي ما أردنا الإشارة إليه من أصول وجوامع علم الرجال التي يمكن أن يستفيد منها طالب العلم، وتُعينه كثيراً في عملية الاستدلال الفقهي.

الفصل الرابع

المناط في حجيّة قول الرجالي

المناط أو الملاك في حجيّة قول الرجالي وقبول جرحه أو تعديله

يعتبر هذا البحث من أهمّ أبحاث علم الرجال؛ وذلك لأنّه ممّا يهمّ الفقيه خلال عملية الاستدلال الفقهي بأن تكون جميع أدواته ممّا ثبتت حُجيتها في المرتبة السابقة قبل استعمالها في عملية الاستدلال، كالقواعد الأصولية والرجالية ونحو ذلك.

ومن هنا صار لزاماً علينا الحديث في المناط أو ملاك جعل الحجيّة لقول الرجالي حتى يُطمأن حال الاستناد إليه في عملية الاستدلال، وبالتالي الركون إلى نتائجه.

ومن الملاحظ أنّ الأعلام سلكوا في تفسير مناط الحجيّة في قول الرجالي مسالك متعدّدة إلّا أنّ جملة منها ممّا اشتهر بين الأعلام وصار محطّ الشدّ والجذب بينهم، وسنحاول الإشارة إلى أهمّ هذه المسالك بصورة عامّة مع تسليط الضوء على بعض النكات المهمّة الضرورية في فهم المسلك بصورة عامّة، تاركين تعدادها - في الجملة - للحلقة الأخرى، وأمّا الانتهاء من البحث فهذا متروك إلى دراسات أعمق.

فنقول:

المسلك الأول: أنّ الملاك أو المناط في حجيّة قول الرجالي إنّما هو من باب

حجيّة قول وإخبار الثقة في الموضوعات الخارجية بعد الفراغ عن حجيّته في الأحكام.[١]

ويمكن صياغة هذا الكلام عن طريق بناء صغرى وكبرى.

أمّا الصغرى فيمكن تقريب مفادها بالقول: إنّ قول الرجالي وإخباره في بيان حال الراوي - قدحاً أو مدحاً - إنّما هو تعبير آخر عن الأخبار عن موضوع خارجي، فيكون تشخيص وثاقة أو ضعف الراوي إنّما هو عبارة عن تشخيص لموضوع خارجي بواسطة الثقة، يقوم بعد ذلك بنقل هذا التوثيق - أو التضعيف - لنا بواسطة خبره، وهذا يستبطن كون الوثاقة والضعف إنّما هو من الأمور الحسّيّة الخارجية القابلة للتشخيص من قبل الرجالي.

وأمّا الكبرى فيمكن تقريب مفادها بالقول: إنّها عبارة عن البحث في كبرى حجيّة قول وخبر الثقة في الأحكام، وهذا من مباحث علم الأصول، ولعلّه من أهمّ أبحاث علم الأصول وأوسعها، ويدرس مفصّلاً هناك. وكذلك تبحث في الفقه في كتاب الطهارة.[٢]

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ البحث في الكبرى هنا من جهة حجيّة خبر الثقة في الموضوعات الخارجية بعد الفراغ من حجيته في الأحكام، وقد وقع البحث بين الأعلام في حجيّة خبر الثقة في الموضوعات، وظهر في مقام الجواب

١- نسب البعض هذا القول إلى المشهور: انظر: بحوث في علم الرجال: ٣٢، وكذا انظر: عدّة الرجال: ١: ١٦٧.

٢- لاحظ التنقيح في شرح العروة الوثقى: كتاب الطهارة: الجزء: ١: الصفحة: ٣١٩: طبعة النجف الأشرف، وبحوث في شرح العروة الوثقى: الجزء: ٢: الصفحة: ٨٤.

أكثر من اتجاه:

الاتجاه الأول: ما يُدّعى بل نسب إلى المشهور، وهو القول بعدم حجيّة خبر الثقة الواحد في تشخيص الموضوعات الخارجية.

الاتجاه الثاني: وهو الذي يدّعي ثبوت حجيّة خبر الواحد الثقة في تشخيص الموضوعات الخارجية كما ثبت في الأحكام، وهذا الاتجاه يظهر بوضوح بين المتأخرين، ومنهم سيد أساتذتنا المحقّق الخوئي (قدّس الله نفسه).

وقد استند أصحاب الاتجاه الثاني فيما ذهبوا إليه إلى السيرة العقلائية، وأنّها قائمة على العمل على طبق مؤدّى خبر الثقة في الموضوعات الخارجية، نعم، وقع الكلام بين أصحاب هذا الاتجاه في ورود الردع عنها من عدمه، وهذا ليس محلّه.

وأمّا الكلام في الصغرى: فإنّ إخبار شخص عن حال شخص آخر لا يخرج - بلحاظ المقطع الزماني - عن دائرة صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون الُمخبِر عن حال الشخص معاصراً للمُخبَر عنه زماناً، وهذه الصورة تمثّل نسبة معتداً بها في التوثيقات - أو التضعيفات - الرجالية.

الصورة الثانية: أن يكون الُمخبِر عن حال الشخص متأخر عنه زماناً، وهذه الصورة لعلّها تمثّل الأغلب في التوثيقات - والتضعيفات - الرجالية من جهة قيام أهل المجاميع الرجالية بكتابة مجاميعهم في فترة زمانية متأخرة - ولو نسبياً - عن فترة عصر وجود نفس الرواة، وإن كنّا قد استعرضنا جملة من الوجوه التي يمكن أن تقرّب دعوى كتابة كتب الرجال في عصر الرواة أو لا

أقل قريباً منهم.

المسلك **الثاني**: أنّ ملاك حجيّة توثيقات وتضعيفات الرجاليين إنّما هو من باب حجيّة قول أهل الخبرة في الحدسيات.

ويمكن تقريب هذا المسلك من خلال تكوين صغرى وكبرى.

أمّا الصغرى، فقيل في تقريبها: إنّ علم الرجال علم قائم بذاته، له قواعده وضوابطه، وهناك علماء تخصّصوا فيه، وليس لغيرهم أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه من آراء وأنظار بمقتضى خبرتهم وممارستهم وتضلعهم بقواعد هذا الفن، وهذا واضح لمن لديه أدنى إلمام به، فحال هذا العلم حال بقيّة العلوم التي جرت سيرة العقلاء على رجوع عامّة الناس إلى المتخصّصين فيها.

وأمّا الكلام في تقريب الكبرى: فهو أنّ كبرى حجيّة قول أهل الخبرة في الحدسيّات مبحوث عنها في علم الأصول، وعمدة الدليل عليها السيرة العقلائية القائمة على رجوع الجاهل إلى العالم، بضميمة عدم الردع الذي يستكشف منه الإمضاء الشرعي، فإنّ بناء العقلاء قائم على أنّ كلّ من تخصّص في فنّ تكون آراءه الحدسية المستحصلة من ممارسته لذلك الفن وتطبيقه لضوابطه وقواعده حجّة على غير المتخصص، وحيث إنّ الشارع المقدّس لم يردع عن هذا البناء العقلائي - بل هناك شواهد على إمضائه - يستكشف بذلك ارتضاؤه له واعتماده عليه في الأمور الشرعية.

المسلك **الثالث**: أنّ توثيقات وتضعيفات الرجاليين إنّما هو من مبادئ حصول الاطمئنان أو عدم حصوله للعامل برواية ذلك الراوي.

وقد قُرب بالقول: إنّ توثيق الرجالي وتضعيفه إنّما يصلح أن يكون من

مبادئ حصول الاطمئنان أو عدم حصوله بوثاقة الراوي أو بصدور الرواية عن المعصوم (عليه السلام) على اختلاف المسلكين في حجيّة خصوص الخبر الموثوق به أو الأعمّ منه ومن خبر الثقة، فإذا كان الفقيه ممّن يرى حجيّة الخبر الموثوق به ولاحظ أنّ النجاشي – مثلاً – وثّق فلاناً من الرواة فإن حصل له الاطمئنان بروايته أي بصدورها من المعصوم (عليه السلام) – ولو بضميمة بعض الشواهد والقرائن – عمل بها وإلّا فلا عبرة بذلك التوثيق.

ولو كان ممّن يرى حجيّة خبر الثقة فإن حصل له الاطمئنان بوثاقة ذلك الراوي لقول النجاشي أو بضميمة بعض الشواهد والقرائن عمل بروايته – وإن لم يحصل له الوثوق بصدورها من المعصوم (عليه السلام) – وإلّا فلا يمكن التعويل على ذلك التوثيق.

ودعوى: أنّ باب الاطمئنان منسدّ في هذه الأعصار ولا سبيل إلى أن يطمئنّ الفقيه بصدور الخبر من الإمام (عليه السلام) إلّا في موارد الاستفاضة ونحوها، كما لا سبيل إلى أن يطمئن بوثاقة الراوي إلّا مع تعدّد الموثّقين من أعلام المتقدّمين.

دعوى غير صحيحة، بل الصحيح أنّ من لديه ممارسة طويلة وخبرة متراكمة ومتابعة دقيقة يحصل له الاطمئنان في كثير من الحالات بصدور الخبر وإن كان منفرداً، وبوثاقة الراوي وإن انحصر الموثّق في شخص واحد.[1]

١- انظر: قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: الجزء الأول: الصفحة: ٢٠.

المسلك **الرابع**: أنّ الأخذ بقول الرجالي عمل بالظن، والمعوّل عليه الظنون الرجالية.[1]

وقد أُعترض عليه بالقول: إنّ العمل بالظن غير جائز؛ لعدم حجيّته في نفسه، سواء أكان في الموضوعات أم في الأحكام، إلّا إذا كان ظنّاً خاصّاً ثبت اعتباره بالدليل، ولم يقم دليل على اعتبار الظنون الرجالية.

نعم، ذكرت في المقام جملة أخرى من المسالك نترك الحديث عنها إلى الحلقات الأخرى.

١- بهجة الآمال في شرح زبدة المقال: ٢٢. وكذا انظر: توضيح المقال في علم الرجال: ٨١، وكذا الفصول الغروية: ٢٩٩، ورجال الخاقاني: ١٠.

الفصل الخامس

مسلك حجيّة الخبر الموثوق بصدوره

والخبر المروي عن طريق الثقة،

وما يسمّى بمسلك الوثوق ومسلك الوثاقة

المناط أو الملاك في قبول الرواية هل هو كون المخبر ثقة أو الخبر الموثوق بصدوره عن المعصوم؟ أو ما يسمّى بمسلك الوثوق ومسلك الوثاقة؟

طرح الأعلام في المقام أكثر من اتجاه في كون المعتبر في حجيّة صدور الخبر هل هو كون المخبر به ثقة كما ذهب إليه جمع أو كونه من الموثوق المطمئن بصدوره وإن كان من خلال تجميع القرائن، ويكون إخبار الثقة أحد هذه القرائن كما ذهب إليه جمع آخر، وكلا المسلكين ناظر إلى اثبات صدور الرواية.

وبعبارة أخرى: إنّ البحث في المقام يقع في مسألة مفادها الجواب عن السؤال القائل: ما هو الخبر الذي يكون حجّة؟ هل هو الخبر الذي يرويه الثقة أو أنّه الخبر الموثوق بصدوره عن الشارع وإن لم يكن راويه ثقة، ولو بضميمة جملة من القرائن؟

وبعبارة ثالثة: إنّ موضوع الحجيّة ما هو؟ هل هو وثاقة الراوي للخبر؟ أو أنّها الوثوق بصدور الخبر؟

فعلى سبيل المثال: يذهب أصحاب مسلك الوثاقة للبحث عن عنوان لتوثيق زرارة بن أعين - مثلاً إذا كان هو الوارد في الرواية - سواء أكان من التوثيقات العامّة والتي هي عبارة عن انصباب التوثيق على عنوان عامّ له

مصاديق متعدّدة، ويبحث في أنّ هذا الراوي مثلاً هل هو مصداق لذلك العنوان أو لا؟

فإن كان كذلك حكم بوثاقته من جهة انطباق العنوان - الذي كان موضوعاً للتوثيق - عليه، أو التوثيقات الخاصّة بالنصّ الخاصّ على وثاقة نفس الشخص بمعيّة المعروف من ألفاظ التوثيق وما يؤدي مؤدّاها، وهذا يطلب من كتب الرجال، فإن وجد فبها ونعمت، وإن لم يوجد يتوقف بحثه على إمكانية صدور الرواية عن المعصوم (عليه السلام).

بينما يذهب أصحاب مسلك الوثوق للبحث عن القرائن والشواهد لبناء الوثوق بصدور الرواية عن المعصوم (عليه السلام) من خلال تجميع القرائن والشواهد التي تورث عندهم في نهاية الأمر الوثوق بصدور الرواية عن المعصوم (عليه السلام) سواء أكان بمعيّة توثيق أهل الرجال أو القرائن الأخرى، فبالتالي تجده دائماً ما يلتمس ويبحث عن تلك الشواهد والقرائن، وما يمكن أن يصلح للقرينية وحصول الاطمئنان بالصدور.

ثمّ إنّ الأصوليين بحثوا هذه المسألة، وملخّص ما يمكن أن يتصوّر كمنشأ للافتراق بين الفريقين هو: أنّ الوثاقة هل هي مأخوذة بنحو الطريقية وبالتالي فإنّها تساوي غيرها من القرائن الأخرى من خلال ما تستبطنه تلك القرائن من الطريقية فيكون مقتضى هذا الكلام التسليم بمسلك الوثوق دون الوثاقة.

أو أنّها مأخوذة بنحو الموضوعية وأنّ موضوع الحجيّة خبر الثقة فقط كما ذهب إلى ذلك بعض أصحاب مسلك الوثاقة كشيخنا الأستاذ الفياض (مدّ

ظلّه)[١].

أو أنّ موضوع الحجيّة ركيزتان:

الأولى: الطريقية بدرجة خاصّة محفوظة في خبر الثقة.

الثانية: الاهتمام بالأغراض الواقعية نتيجة التزاحم بينها في مقام الحفظ، وهو أمر نفساني قائم بنفس المولى.

كما ذهب إلى ذلك سيد أستاذنا الشهيد الصدر (قدس سره).[٢]

ومن هنا قرّب مسلك الوثاقة بنحوين من التقريب:

التقريب **الأول**: ما ذكره الشهيد الصدر (قدس سره) وملخصه: أنّه يفترض أنّ الحجيّة للخبر قائمة على أساس الركيزتين المتقدّمتين مع التسليم بكون الوثاقة مأخوذة بعنوان الطريقية، والركيزتان متوفرتان في إخبار الثقة، وعليه فلا إشكال في ثبوت حجيّة الصدور إذا كان المخبر ثقة، ولكنهم منعوا عن التعدّي إلى اعتبار كلّ خبر كانت له الطريقية بمقدار خبر الثقة، ولو باعتبار إخباره بمثل الشهرة وبعض القرائن.

ووجه المنع هو: أنّ مثل هذا الخبر وإن كان مشتملاً على نفس الدرجة من الطريقية - بحسب الفرض -، ولكنّه لا يشتمل على الركيزة الثانية القائمة بنفس المولى وهو التحفظ على الأغراض الواقعية في مقام التزاحم، فبالتالي لا

١- المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: الجزء الثامن: الصفحة: ٤٧١.

٢- مباحث الأصول: تقريراً لأبحاث السيد محمد باقر الصدر: بقلم السيد كاظم الحائري: القسم الثاني: الجزء الثاني: الصفحة: ٥٩٤.

يكون حجّة.[١]

التقريب **الثاني**: ما ذكره شيخنا الأستاذ الفياض (دامت بركاته) وهو قائم على افتراض أنّ موضوع الحجيّة هو خبر الثقة فحسب، وقال في تقريب مراده ما نصّه: إنّ موضوع الحجيّة هل هو خبر الثقة فقط وإن لم يفد الوثوق بالواقع فعلاً كما هو مقتضى سيرة العقلاء؟ أو أنّ موضوعها الخبر المفيد للوثوق بالواقع فعلاً وإن لم يكن خبر ثقة؟ فكل خبر لا يفيد الوثوق بالواقع فعلاً فلا يكون حجّة وإن كان خبر ثقة، فإذن تدور حجيّة الخبر مدار إفادته الوثوق الفعلي بالواقع وجوداً وعدماً، وعليه فالنسبة بين خبر الثقة وما هو حجّة عموم من وجه.[٢]

والجواب - والكلام لا يزال له (مدّ ظلّه): أنّ موضوع الحجيّة هو خبر الثقة فحسب، لا الخبر المفيد للوثوق فعلاً، وإن لم يكن ثقة، وذلك لأمرين:

الأول: أنّ مفاد جميع الأدلّة من الآيات والروايات والسيرة حجيّة خبر الثقة، سواء أفاد الوثوق الفعلي بالواقع أم لا، وعمدة هذه الأدلّة هي سيرة العقلاء الجارية على العمل بإخبار الثقة في مقابل إخبار غير الثقة.

الثاني: أنّه لا يمكن أن يكون موضوع الحجيّة الخبر المفيد للوثوق بالواقع

١- انظر: مباحث الأصول: تقريراً لأبحاث السيد محمد باقر الصدر: بقلم السيد كاظم الحائري: القسم الثاني: الجزء الثاني: الصفحة: ٥٩٤. وكذلك انظر: بحوث في علم الأصول: تقرير لأبحاث السيد محمد باقر الصدر: تاليف السيد محمود الهاشمي الشاهرودي: الجزء الرابع: الصفحة: ٤٢٥-٤٢٦.

٢- المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: الجزء الثامن: الصفحة: ٤٧١.

فعلاً، إذ على هذا لا موضوعية للخبر، فإنّ العبرة إنّما هو بالوثوق، فإذا حصل الوثوق بالحكم الواقعي فعلاً فهو حجّة من أيّ سبب كان سواء أكان من الخبر أم كان من غيره، كالشهرة الفتوائية أو الإجماع، وحينئذ فلا يكون الخبر موضوعاً للحجية، والموضوع إنّما هو الوثوق والاطمئنان، وهذا خلف الفرض، إنّ الكلام إنّما هو في حجيّة خبر الواحد وشروطها وحدودها سعة وضيقاً لا في حجيّة الوثوق والاطمئنان، فإنّه حجّة عقلائية وممضاة من الشارع ولا إشكال فيها.

فالنتيجة: أنّ القول بأنّ موضوع الحجيّة الخبر المفيد للوثوق بالواقع فعلاً لا يرجع إلى معنى محصّل.[١]

في قبال ذلك قرّب أصحاب مسلك الوثوق متبنّاهم من خلال القول: إنّا لا نعلم للعقلاء في أخذهم بخبر الثقة في جميع أمورهم، بل الأمور متفاوتة، ففي بعضها يعملون على وفق خبر الثقة وفي بعضها لا يعملون على وفقه، بل يعملون بالاطمئنان، وإن لم يحصل لهم الاطمئنان فيعملون على وفق قانون معادلة الاحتمال والمحتمل.

وخلاصة الكلام في تقريب المسلكين هو: أنّ أصحاب مسلك الوثاقة يرجعون موضوع الحجيّة إمّا لكونه صرف إخبار الثقة فيكون مأخوذاً على نحو الموضوعية، أو أنّه مأخوذ على نحو الطريقية فيمكن أن يتعدّى منه إلى كلّ ما

١- المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: الجزء الثامن: الصفحة: ٤٧١-٤٧٢.

يستبطن ويشتمل هذا المقدار من الطريقية كالشهرة وبعض القرائن، ولكنّهم أضافوا ركيزة أخرى موجودة في نفس المولى وهو الاهتمام بالأغراض الواقعية في مقام التزاحم والحفظ، وبذلك منعوا عن إمكانية التعدّي لغير خبر الثقة.

ومن هنا كانت عمدة إشكالاتهم على مسلك حجيّة الخبر الموثوق بصدوره هي:

الإشكال **الأول**: أنّه يلزم من القول بمسلك الوثوق بعدم الموضوعية للخبر لأنّهم ذهبوا بالحجية إلى الاطمئنان والوثوق وخرجوا به عن دائرة نفس الخبر، وهذا خلف فرض أنّ الكلام في حجيّة خبر الواحد.

الإشكال **الثاني**: أنّ في خبر الثقة خصوصية خاصّة لا يشاركه فيها غيره من مناشئ الاطمئنان والوثوق، وهي خصوصية اختياره من قبل المولى لحفظ الأغراض الواقعية حال التزاحم، فينفرد هو بالحجيّة دون غيره.

بينما عمدة إشكال أصحاب مسلك الخبر الموثوق بصدوره على مسلك الوثاقة هو:

أولا: أنّه بالرجوع إلى سيرة العقلاء نجد أنّهم لا يعملون في كل الحالات على وفق خبر الثقة، بل في بعضها دون الآخر، وفي هذا البعض الآخر يعملون بالاطمئنان والوثوق أو على وفق معادلة الاحتمال والمحتمل.

وثانيا: أنّ أصحاب مسلك الوثاقة يصرّحون بالالتزام بخبر الثقة وحجيّته سواء أفاد الوثوق الفعلي بالواقع أم لا، وهذا صعب الالتزام به.

ثمّ إنّه ما دام انجر الكلام إلى عرض كلا المسلكين أحببنا أن نعرض لوازم وآثار اختيار كلّ مسلك من هذه المسالك ونستعين أولاً بمقدّمة، وهي: أنّ

المقرّر في محلّه أنّ عدد أسماء الرواة على ما ذكره المحقّق المامقاني (ﷺ) في كتابه يبلغ (١٣٣٦٥) شخصاً، وعلى ما ذكره المحقّق السيد الخوئي (ﷺ) في معجم رجاله بلغ (١٣٨٥٣) شخصاً، ولكن بدون الكنى والألقاب، وأمّا مع انضمامها فيبلغ مجموع أسماء الرواة وكناهم وألقابهم (١٥٦٧٦) شخصاً، ولكن المكرّرات في كلّ من الأسماء والكنى والألقاب كثيرة.

وقد عدّ المحقّق المامقاني (ﷺ) الثقات منهم (١٣٢٨) شخصاً تقريباً، والحسان منهم (١٦٦٥) شخصاً تقريباً، والموثّقين منهم (٤٦) رجلاً، والباقون ما بين ضعيف ومهمل ومجهول، وعدّ بعضهم[١] الثقات بالتوثيق الخاصّ (٩٣٤) رجلاً، والثقات بالتوثيق العام - وهم الواقعون في طرق روايات صفوان وابن أبي عمير والبزنطي - (٣٦١) رجلاً، ومن وثّقه ابن قولويه في كامل الزيارات(٣٨٨) رجلاً ومن وثقه علي بن إبراهيم في تفسيره (٢٦) رجلاً، فصار مجموع الثقات بالتوثيق الخاصّ والعامّ (١٩٤٣) رجلاً، وعدّ من يمكن إثبات وثاقته أو مدحه من الرواة (١٠٢٣) رجلاً، وعليه فيصير مجموع الثقات والموثقين ومن يمكن اثبات اعتبار روايته من الرواة (٢٩٤٤) رجلاً.[٢]

وأمّا الفائدة أو الغاية من تقديمنا لهذه المقدّمة فقد اتضح من جهة أنّ اختيار أيّ من المسلكين سوف يحدّد أمام الفقيه الدائرة التي يمكن أن يتحرك فيها من ضمن الروايات بتقريب: أنّ لازم القول بمسلك الوثاقة العمل في

١- بحوث في علم الرجال: ص: ١٣٣.

٢- مقياس الرواة في كليات علم الرجال: تأليف علي أكبر السفي المازندراني: الصفحة: ٧٢-٧٣.

دائرة مرويات الثقات من جهة كونها بهذا العنوان هي الحجّة عندهم، وبعملية حسابية بسيطة نجد أنّ ما يدور في تلك الدائرة لا يتعدى ١٥-٢٠ ٪ من مجموع الرواة، بينما في قبال ذلك أنّ مسلك الوثوق بنفسه يفتح الطريق أمام الفقيه لفضاء روائي أوسع بلا إشكال من ناحية الكم. نعم، تشخيص نسبته المئوية مقارنة بالعدد الكلّي للروايات لا يمكن من جهة أنّه يختلف باختلاف أنظار الفقهاء ومدى اطمئنانهم ووثوقهم بالقرائن، فهذا يتبع كل فقيه بحسب ما يورث لديه الاطمئنان، بل لعلّ الذي يستقرئ الواقع الخارجي لحال من يقول بمسلك الوثوق يجد أنّ التباين بينهم واضح من جهة اعتماده مبدأ الوثوق والاطمئنان، وهذا يختلف باختلاف الفقهاء، بينما لعلك تجد أصحاب مسلك الوثاقة متقاربين - إلى حدّ ما - فيما بينهم في دائرة الروايات التي يتعاملون معها في الاستدلال في المسائل الفقهية، لوضوح - في الجملة - عنوان الوثاقة الذي أُخذ موضوعاً للحجيّة لديهم، في قبال الوثوق والاطمئنان في مسلك الوثوق، وكلامنا هذا إجمالاً لا تحديداً وبالدقّة.

ومن الطبيعي أنّ لازم هذا الكلام انفتاح آفاق جديدة أمام الفقيه بسلوكه مسلك الوثوق، ولعلّه يصل إلى تفصيلات متعدّدة ما كان ليصل إليها فيما لو التزم بمسلك الوثاقة، ولعل من سلك طريق الاستدلال أو قرأ أو حضر دروس لفقهاء من هذين المسلكين يستشعر الفرق بوضوح.

ثمّ إنّ عملية انتخاب أيّ من هذين المسلكين متروك لنظر المجتهد في بحثه الأصولي، فإذا ساعد الدليل عنده على اعتبار مسلك الوثاقة وجب أن يلتزم به، وإذا ساعد الدليل لديه على مسلك الوثوق التزم به، وأمّا نحن فكانت الغاية

تسليط الضوء على كلا المسلكين وأهميته في عملية الاستنباط الفقهي لا أكثر من ذلك. وتتمّة الكلام في دراسات أعمق.

الفصل السادس

ألفاظ الجرح والتعديل

وقبل الدخول في بيان المراد ممّا أورده الأعلام في وصف حال الرواة من ألفاظ الجرح والتعديل لا بدّ من فهم مقدّمة لها أهمية كبيرة في توجيه البحث بكامله.

والمقدمة هي أنّه: ما هي طبيعة العلاقة بين هذه الألفاظ وبين ما نصل إليه من صورة نهائية لحال الراوي؟ وماذا كان يفهم المتقدّمون منها؟

أو بمعنى أدقّ: ما الذي كان قد ارتسم وارتكز في أذهانهم قبل إطلاق هذه الألفاظ لبيان حال الراوي؟ وما هي المؤثرات العامّة في رسم هذه الصورة؟ ومنشأ اختلافها في أذهان الرجاليين؟

وهذا من أهمّ الأبحاث التي يجب أن ننتهي منها قبل الدخول في شرح ألفاظ الجرح والتعديل؛ لأنّ الشرح بعد ذلك يتوقف على ما نستظهره من هذه المقدّمة، فنقول:

الغاية من تثبيت أحوال الرواة إنّما هو التعرّف على وثاقتهم وإمكانية اعتبار مروياتهم؛ وذلك من جهة أنّ الموثق الأول إنّما يصف ما شاهده خارجاً - في الأعمّ الأغلب - من سلوك للراوي أو ما نقله له غيره - كما في حال الناقل للتوثيق الأول - من أوصاف لحال الراوي - القريبة من الحسّ والتي تصلح أن تكون ملحقة بالأمور الحسّيّة.

فعليه لا بدّ من القول بأنّ ما وقع بأيدينا من كلمات الرجاليين في وصف

أحوال الرواة إنّما هو تعبير عمّا ارتسم في داخلهم من صورة لحال وسلوك الراوي.

إلّا أنّه لا بدّ من الإقرار بأن طبيعة وصف الأحداث والموضوعات الخارجية تختلف باختلاف الأشخاص، فقد نجد شخصاً طبيعة وصفه دقيقة أو يميل إلى التفصيل أو التشديد فيه والتأني والتحفظ في استخدام عبائره، بينما نجد شخصاً آخر يتساهل في استخدام عبائره الوصفية، ولعلّ شخصين يستخدمان ألفاظاً مختلفة متباينة أو متفاوتة في وصف حالة أو حادثة خارجية واحدة أو سلوك واحد للراوي، وهذا طبيعي من جهة أنّ تقييم الوثاقة أو عدمها لا يخلو من تفاوت وهو من الموضوعات التي لا يمكن وصفها بوصف قاطع محدّد واضح المعالم، كالنصّ في المطلوب مثل تعداد الأعداد، وحساب المحسوبات، بل تبقى دلالتها في دائرة الظهور - وإن كانت في بعضها تصل إلى ظهور قوي وفي البعض الآخر تصل إلى النصّ كما في جملة من العبائر، كثقة أو ثقة عين، أو نحو ذلك ممّا سيأتي التعرّض إليه -، ولكن يبقى قسم كبير منها في دائرة الظهور وإن انحصر ظهوره في دائرة معينة، إلّا أنّ هذه الدائرة من السعة بمكان، بحيث يمكن أن يقع في ضمنها الخلاف والاختلاف، فبالنتيجة هي وصف لموضوع خارجي من قبل الإنسان، وكلا الطرفين يقع تحت تأثير جملة كبيرة من المؤثرات النفسية والبيئية والتاريخية والعقائدية والتربوية والعرقية والجينية والفسلجية وما شاء الله من المؤثرات التي لها مدخلية في أسلوب وطبيعة ودقّة الوصف، وإن كان المنهج العلمي يمكن أن يقلّص من هذه المؤثرات كمّاً وكيفاً، إلّا أنّها تبقى في دائرة التأثير.

ومن هنا نجد أنّ ألفاظ وأوصاف الجرح والتعديل الصادرة عن أصحاب الكتب الرجالية في وصف أحوال الرواة متباينة ومختلفة ومتفاوتة، فمع غضّ النظر عمّا يمكن أن يتفق عليه المهتمون بالبحث الرجالي إلّا أنّ قسماً كبيراً - كما سيأتي بيانه - يبقى في دائرة الأخذ والرد والتفسير والتأويل والإجمال والوضوح وورود الاحتمالات.

وسنقسّم الألفاظ إلى قسمين، يهتمّ القسم الأول ببيان ألفاظ التوثيق والتعديل، بينما نتناول في القسم الثاني ألفاظ الجرح والتضعيف.

القسم الأول: ألفاظ التوثيق أو التعديل.

سنتعرض للحديث عن الألفاظ التي تندرج عادة تحت عنوان ألفاظ التوثيق، ولكن ليس بالضرورة ننتهي إلى قبول دلالتها على ذلك أو لا؛ وذلك من جهة اختلاف مراتب دلالة هذه الألفاظ على الوثاقة بين التنصيص والوضوح والصراحة والظهور والإجمال، لكن الغاية الحديث فيما يمكن أن يكون وجهاً لإدراج هذه الألفاظ في العنوان الكبير - ألفاظ الوثاقة -.

والهدف من إدراجنا لهذه الألفاظ باختلاف مستويات دلالتها هو التعوّد على التعاطي والتعامل مع هذه الألفاظ حتى يُخلق في الذهن ارتكازاً - ولو عامّاً - عن المدى الذي يمكن أن تتراوح فيه دلالة هذه الألفاظ.

وحيث إنّ ألفاظ التوثيق تختلف في مراتب دلالتها على الوثاقة لذا ارتأينا ترتيبها على مستويات، نبتدئ بالقوي دلالة ثمّ الأضعف فالأضعف.

المستوى الأول: وهي التي تدل على مستوى أعلى من الوثاقة المتعارفة،

ولعل دلالتها تقترب من النصّ في التوثيق، مثل:

أولاً: فضله أشهر من أن يوصف.[١]

ثانياً: كلّ ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه.[٢]

ثالثاً: كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم.[٣]

رابعاً: أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة وأنسكهم نسكاً وأورعهم وأعبدهم.[٤]

خامساً: جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين.[٥]

سادساً: عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا.[٦]

سابعاً: شيخ أصحابنا ومتقدّمهم.[٧]

ثامناً: وجه أصحابنا وفقيههم.[٨]

تاسعاً: جليل من أصحابنا عظيم القدر.[٩]

١- رجال النجاشي: ٣٩٩ / ١٠٦٧. مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٢- رجال النجاشي: ١٢٣/ ٣١٨.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٣- رجال النجاشي: ٣٧٧/ ١٠٢٦.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٤- فهرست الشيخ: ٤٠٤: ٦١٨. نشر مكتبة المحقّق الطباطبائي: قم: المصحّح.

٥- رجال النجاشي: ٣٢٦/ ٨٨٧.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٦- رجال النجاشي: ٢٧٠/ ٧٠٨.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٧- رجال النجاشي: ٣٧٩/ ١٠٣٢.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٨- رجال النجاشي: ٣٢٥/ ٨٨٥.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٩- رجال النجاشي: ٣٣٤/ ٨٩٧.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

عاشراً: جليل القدر عظيم المنزلة من أصحابنا وله عند الإمام (عليه السلام) حظوة وقدم.[١] وأمثال ذلك من الألفاظ.

المستوى الثاني: وهي التي تدلّ على التأكيد في الوثاقة مثل:

أولاً: ثقة، عين، صدوق.[٢]

ثانياً: ثقة، ثقة.[٣]

ثالثاً: ثقة مسكون إليه، أو إلى روايته.[٤]

رابعاً: ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة.[٥]

خامساً: ثقة جليل في أصحابنا.[٦]

سادساً: ثقة معتمد عليه.[٧]

وغيرها من الألفاظ الدالة على هذا المعنى أو قريب منه.

المستوى الثالث: وهي الألفاظ التي تدلّ على التوثيق المطلق مثل:

أولاً: ثقة.

ثانياً: عدل.

١- فهرست الشيخ: ٤٤٠/ ٦١: نشر مكتبة المحقّق الطباطبائي -قم- المصحّح.

٢- رجال النجاشي: ٣٠١/ ٣١. مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٣- رجال النجاشي: ٢٢/ ٣١. مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٤- رجال النجاشي: ٣٣٤/ ٨٩٧.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٥- رجال النجاشي: ٣٥٠/ ٩٤٤.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٦- رجال النجاشي: ٢١٣/ ٥٥٦.مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

٧- رجال النجاشي: ٢٦/ ٤٩. مؤسّسة النشر الإسلامي (المصحّح).

ثالثاً: صدوق.

رابعاً: ثقة حسن الطريقة.

خامساً: ثقة واضح الرواية.

سادساً: ثقة في الحديث.

سابعاً: ثقة فيما يرويه.

ثامناً: صحيح الحديث.

تاسعاً: صحيح الرواية.

عاشراً: أصدق أو أوثق من فلان (وهو ثقة).[١]

المستوى الرابع: وهو من أضعف مستويات الدلالة، ففي بعض الألفاظ يكون بمستوى الظهور الضعيف أو حتى الإجمال، ومن أجل ذلك وقع الخلاف بين الأعلام في إمكانية استفادة التوثيق منها أو المدح دون التوثيق أو الإجمال.

وهذا المستوى من أهمّ مباحث ألفاظ التوثيق من جهة استظهار الأعلام التوثيق تارة وعدمه أخرى، فمن أجل ذلك سنحاول تسليط الضوء عليها أكثر من خلال الحلقات القادمة -ان شاء الله - .

١- انظر: أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الشيخ مسلم الداوري: محمد علي المعلم: الجزء الأول: الصفحة: ٥٤-٥٥.

أولاً: الوكالة عن الإمام (عليه السلام).

ثانياً: الترحّم على الراوي.

ثالثاً: الترضّي على الراوي.

رابعاً: مصاحبة المعصوم (عليه السلام).

خامساً: صاحب أصل أو كتاب.

سادساً: كثرة الرواية عن المعصوم (عليه السلام).

سابعاً: شيخوخة الإجازة:

ثامناً: كون الرجل من مشايخ النجاشي.

تاسعاً: كون الرجل ممّن روى عن الثقات ورووا عنه الثقات.

عاشراً: كونه غير من استثناه ابن الوليد من رواة نوادر الحكمة.

الحادي عشر: ممدوح.

القسم الثاني: ألفاظ التضعيف – الجرح –.

والكلام فيها عين الكلام في ألفاظ التوثيق، وسنحاول تقسيم هذه الألفاظ إلى مراتب، نبدأ من المراتب العالية من الضعف، ثمّ الأدنى فالأدنى.

المرتبة الأولى: وهي الألفاظ التي تدلّ على المبالغة في الضعف، مثل:

أولاً: كذّاب.

ثانياً: وضّاع – أي يضع الحديث وضعاً –.

ثالثاً: فاسد المذهب والرواية.

رابعاً: لا يعتمد عليه في شيء.

خامساً: لا يعوّل عليه في شيء.

سادساً: ليس بشيء.

ونحو ذلك من الألفاظ.

المرتبة الثانية: وهي الألفاظ التي تدلّ على ضعف مطلق في الراوي، مثل:

أولاً: ضعيف.

ثانياً: ضعيف في الحديث. وهذا اللفظ ظاهر في إرادة ضعف حديث الشخص من حيث ضعف نفسه لا ضعف من رواه عنه، وبذلك يكون هذا اللفظ - أي ضعيف في الحديث - في مقابل قولهم (ثقة في الحديث).

ثالثاً: متروك الحديث:

رابعاً: منكر الحديث.

ونحو ذلك من الألفاظ.

المرتبة الثالثة: وهي المرتبة التي اختلفت كلمات الأعلام في مدى دلالتها على الضعف من عدمه مثل:

أولاً: مختلط الأمر في حديثه.

الثاني: مضطرب الحديث:

ثمّ إنّ هناك جملة أخرى من الألفاظ التي اختلف في دلالتها على التضعيف في الراوي نترك الخوض فيها إلى دراسات أعمق - إن شاء الله تعالى -.

الفصل السابع

التوثيقات العامة

يُعدّ مبحث التوثيقات العامّة من المباحث المهمّة في علم الرجال؛ وذلك لأنّ التوثيق يرد على لسان الرجاليين على نحوين:

النحو **الأول**: وهو النحو المتعارف، بأن يكون موضوع ومصبّ التوثيق الراوي بحدّه الشخصي - إن صحّ التعبير - كزرارة بن أعين أو محمد بن مسلم ونحو ذلك، وهذا النحو هو الأعمّ الأغلب، ويشكّل نسبة كبيرة جداً من التوثيقات الواصلة إلينا، وهذا النمط لا يحتاج إلى مزيد بيان، بعد أن تحدّثنا في دلالة ألفاظه على الوثاقة ودائرة إمكانية ذلك.

النحو **الثاني**: أن يأتي الرجالي بعنوان ويكون موضوعاً ومصبّاً للتوثيق، وهذا العنوان يشمل جملة من المصاديق (الرواة) - قلّوا أم كثروا -، فيستفاد وثاقة المنضوين تحت هذا العنوان، كأصحاب الإجماع أو مشايخ الثقات أو من وقع في أسناد كامل الزيارات أو تفسير القمّي ونحو ذلك - كما سيأتي التعرّض إليه -.

وأهمية هذه التوثيقات العامّة تنبع من قدرتها - على تقدير ثبوتها - على إدخال آلاف من الروايات الخارجة عن حريم الصحّة إلى حدودها، وتبقى سعة هذه الدائرة مرتبطة بسعة الثابت لدى الفقيه من هذه التوثيقات العامّة، فكلّما زاد عددها اتسعت تلك الدائرة بطبيعة الحال.

ونستعرض جملة من هذه التوثيقات العامّة، لتسليط الضوء على المراد منها

ودائرة التوثيق فيها كمّاً وكيفاً.

العنوان الأول: أصحاب الإجماع.

أمّا أصل هذا التوثيق فمنشأه ثلاث مقاطع من كلمات الكشّي:

المقطع الأول: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام): أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وأصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسّار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري.[1]

المقطع الثاني: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام): أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستّة الذين عددناهم وسميناهم، وهم ستّة نفر: جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكر، وحماد بن عثمان، وحماد بن عيسى، وأبان بن عثمان، قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه وهو ثعلبة بن ميمون: أنّ أفقه هؤلاء جميل بن دراج، وهم أحداث[2] أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام).[3]

المقطع الثالث: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن

١- اختيار معرفة الرجال: ٢٠٦.

٢- المراد من الأحداث أي الشبان.

٣- اختيار معرفة الرجال: ٣٢٢.

(عليهما السلام): أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر آخر دون ستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، منهم: يونس بن عبد الرحمان، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضّال، وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم مكان فضالة بن أيوب عثمان بن عيسى، وافقه هؤلاء: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى.[1]

وأمّا تحرير محلّ الكلام: فقد ذكر الأعلام في تحرير محلّ الكلام وجوهاً متعدّدة من خلال ملاحظتها يظهر أنّها هي المنشأ لتعدّد الأقوال في ثبوت هذا التوثيق العامّ من عدمه، والمتتبّع لكلمات هذا التوثيق العامّ يجد أنّ مركز الاستدلال فيه هي عبارة (تصحيح ما يصحّ عنهم) وعمدة ما ظهر من اتجاهات في تفسير هذه العبارة اثنان:

الاتجاه **الأول**: الذي يفسّر العبارة بكون متعلق الأمر تصديق حكايتهم، وأنّ متعلق الإجماع الوارد في المقام نفس الحكاية، بمعنى أنّ هؤلاء الأعلام صادقون في أنّ ابن أذينة أو ابن أبي مسكان أو غيرهم ممّن رووا عنهم من مشايخهم قد حدّثوهم بذلك فعلاً.

وبعبارة أخرى: إنّ هذا الاتجاه يقتضي حجيّة روايات أصحاب من وصفوا بهذا الإجماع، بغضّ النظر عن حال رواتها الواقعين بين هؤلاء الأعلام

١- اختيار معرفة الرجال: بالرقم: ١٠٥٠.

وبين الإمام (عليه السلام)، فيتعامل معها معاملة الأخبار الصحيحة المعتبرة، ومقتضى هذا الكلام كون مراسيل أصحاب الإجماع حجّة، مضافاً إلى حجيّة واعتبار الروايات التي رووها حتى عمّن لم تثبت وثاقته بطريق معتبر.

الاتجاه الثاني: الذي يفسّر العبارة بكون متعلق الأمر تصديق مروياتهم - أي نفس الحديث الذي يرويه هؤلاء عن الإمام (عليه السلام) بالمباشرة أو بالواسطة -، ويريد أن ينتهي إلى القول بأنّ معنى العبارة هو توصيف لنفس الحديث.

وهذا الاتجاه في التفسير ينبع من الفهم العرفي واللغوي للصحّة، وكونها المطابقة للواقع بضميمة كون الصحّة بهذا المعنى تستخدم في توصيف الحديث بها في كلمات المتقدّمين، وقد مرّت الإشارة إلى هذا المعنى، وهو أنّه لا بدّ من استقراء حال الألفاظ المستخدمة عن القدماء؛ لأنّنا نريد معرفة ما ارتكز في أذهانهم حال إطلاقهم لهذه الألفاظ - كالصحة مثلاً - وماذا أرادوا بها من دلالة، لا ما يمكن أن يتبادر إلى أذهاننا لأنّنا لسنا المعنيين في تفسير المراد من عبارات الرجاليين المتقدّمين في وصف أحوال الرواة والمشايخ على وفق ما يتبادر إلى أذهاننا، خصوصاً في صورة ما أذا أمكن أن يستكشف أنّ لهم مراداً خاصّاً، ومعنى مخصوصاً من إطلاقهم لهذه الألفاظ قد يختلف عمّا يمكن أن يتبادر إلى أذهاننا في الوقت الحالي لاختلاف الارتكازات الذهنية خلال هذه الفترة التي تقرب من ألف عام، فتأمّل.

ومنه يعلم أنّ نتيجة الاختلاف في تفسير (تصحيح ما يصحّ عنهم) هو الاختلاف فيما يستفاد من دلالة هذه العبارة.

العنوان الثاني: مشايخ الثقات.

وهو من الموارد المهمّة في التوثيقات العامّة، وأهميته نابعة من أنّ مقتضى القول بثبوت المدعى في مشايخ الثقات وثاقة كل من روى عنه هؤلاء الأعلام، وهذا معناه دخول طائفة كبيرة من الرواة الذين لم تتّضح وثاقتهم في دائرة الوثاقة، وبالتالي حجيّة مروياتهم، مضافاً إلى أنّه يؤخذ بمرسلاتهم كما يؤخذ بمسانيدهم، وإن كانت الواسطة مهملة أو مجهولة أو محذوفة، وهذا طريق جديد لتصحيح جملة كبيرة من الروايات المرسلة، وهذا واضح لكلّ من مارس عملية الاستدلال الفقهي واحتاج إلى البحث في أحوال الرجال.

البحث في تاريخ هذه الدعوى؟ وكيف تلقّاها الأعلام ومدى تفاعلهم معها؟

الأصل في هذا التوثيق الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) (ت ٤٦٠هـ) في كتابه (العدّة)، حيث قال:

وإذا كان أحد الراويين مسنِداً والآخر مرسلاً، نظر في حال الُمرسل، فإن كان ممّن يعلم أنّه لا يرسل إلّا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عمّن يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم، فأمّا إذا لم يكن كذلك ويكون ممّن يرسل عن ثقة وعن غير ثقة فإنّه يقدّم خبر غيره عليه، وإذا انفرد وجب

التوقف في خبره إلى أن يدلّ دليل على وجوب العمل به.[١]

ظهرت في كلمات الأعلام عدّة اتجاهات من جهة قبول هذا التوثيق من عدمه، وعمدته اتجاهان:

الاتجاه الأول: ولعلّه هو الاتجاه الأغلب المستفيض إن لم يكن المشهور، القائل بالركون إلى هذا التوثيق، وبالتالي اعتبار مرسلات هؤلاء المشايخ، مضافاً إلى توثيق من رووا عنه، وإن لم يرد في حقّه توثيق، أو حتى لو كان مهملاً أو مجهولاً - وإن كانت الجهالة بمعنى الأقربية للخدش - أو كان محذوفاً في السند، فيحكم بوثاقته من جهة رواية هؤلاء المشايخ عنه.

الاتجاه الثاني: الذي استشكل في هذا التوثيق العامّ وتماميته، والركون إلى مقتضاه من تسوية مراسيل هؤلاء الأعلام بمسانيدهم، والقول بوثاقة كل من رووا عنه، وإن لم يرد فيه توثيق أو كان مهملاً أو مجهولاً أو لم يذكر.

تحرير محلّ الكلام:

من الأبحاث المهمّة هو تعيين وتشخيص موضوع هذا التوثيق العامّ، فمن هم المقصودون بهذا الكلام؟ وما عددهم؟ ومتى عاشوا؟ وكم كان عدد من أرسلوا ورووا عنه وعدد مشايخهم ونحو ذلك من الجهات التي لا بدّ من تسليط الضوء عليها، فنقول:

إنّ موضوع هذا التوثيق ثلاثة من الأعلام، وهم:

١- عدّة الأصول: الجزء الأول: الصفحة: ٣٨٦.

أولاً: صفوان بن يحيى بياع السابري (ت ٢١٠هـ):

ترجم له النجاشي بالقول: صفوان بن يحيى البجلي بياع السابري، كوفي ثقة، ثقة، عين، روى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى هو عن الرضا (عليه السلام)، وكانت له عنده منزلة شريفة، ذكره الكشّي في رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وقد توكّل للرضا وأبي جعفر (عليهما السلام)، وسلم مذهبه من الوقف، وكانت له منزلة من الزهد والعبادة، وكانت جماعة الواقفة بذلوا له أموالاً كثيرة - إلى أن قال - وكان من الورع والعبادة على ما لم يكن عليه أحد من طبقته (رحمه الله).[1]

ثانياً: ابن أبي عمير (ت ٢١٧هـ).

وهو محمد بن زياد البزّاز أو الأزدي، ترجم له النجاشي بالقول: بغدادي الأصل والمقام، لقي أبا الحسن موسى (عليه السلام) وسمع منه أحاديث...، وروى عن الرضا (عليه السلام)، جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين.[2] وكذا أثنى عليه الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) [3]مات سنة سبع عشرة ومائتين.[4]

والسؤال: لماذا أرسل بعض مروياته ولم يسندها؟

والجواب عن ذلك: ذكر النجاشي في رجاله: روي أنّه حبسه المأمون حتى

١- رجال النجاشي: الجزء الأول: ٤٣٩: برقم: ٥٢٢، رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال): ٤٣٣.

٢- رجال النجاشي: ٢:٢٠٤: برقم: ٨٨٨.

٣- الفهرست: الطوسي: ٢١٨: الرقم: ٦١٧.

٤- رجال النجاشي: الرقم: ٨٨٨.

ولاّه قضاء بعض البلاد، وقيل: إنّ اخته دفنت كتبه في حال استتاره وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه، وممّا كان سلف له في أيدي الناس، ولهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله.[١]

ثالثاً: ابن أبي نصر البزنطي (ت ٢٢١هـ):

ترجم له النجاشي بالقول: أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر زيد، مولى السَكُون، أبو جعفر المعروف بالبزنطي، كوفي، لقي الرضا وأبا جعفر (عليهما السلام) وكان عظيم المنزلة عندهما وله كتب..... مات سنة إحدى وعشرين ومائتين.[٢]

هذا إجمال سيرتهم وترجمتهم، ومنه يعلم أنّ الداعي وراء عدّ الشخص من مشايخ الثقات فإنّه مختلف من شخصية لأخرى.

أمّا تعداد مشايخهم: فقد ذكروا في تعداد مشايخ ابن أبي عمير أنّهم (٤١٨) شيخاً، وسردوا أسمائهم جميعاً مع كلام مقتضب عن كل واحد منهم، وأمّا تعداد مشايخ صفوان بن يحيى البجلي، فقد بلغوا (٢٢٣) شيخاً، وذكروا أسمائهم مع كلام مقتضب عن كل واحد منهم. وأمّا تعداد مشايخ أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي فقد استقرأهم صاحب مشايخ الثقات وأوصلهم إلى (١١٩) شيخاً وعرف كلّ واحد بكلام مقتضب.[٣]

١- رجال النجاشي: الرقم: ٨٨٨.

٢- رجال النجاشي: الصفحة: ٧٥: برقم:١٨٠.

٣- مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان من الصفحة: ٢٤٣ إلى الصفحة: ٢٦٦.

وعلى هذا فيكون مجموع مشايخ هؤلاء الأعلام الثلاثة (٧٦٠) شيخاً، وهذا عدد كبير بحساب المشايخ، وبذلك يظهر حجم الأثر في قبول هذا التوثيق من عدمه، مضافاً إلى الأثر الآخر وهو قبول مراسيل هؤلاء الأعلام الثلاثة، فلاحظ.

العنوان الثالث: من لا يروون إلّا عن الثقات.

وهذا العنوان يشتمل على خمسة من الأعلام الذين فَهم جملة من أهل الرجال أنّهم لا يروون إلّا عن الثقات، وقرّبوا مقالتهم في كل واحد بتقريب بنوا على أنّ مقتضاه القول بكونه لا يروي إلّا عن ثقة، ونحن نتعرّض لهؤلاء الأعلام ونستعرض وجه استظهار أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة، ونترك مناقشة التفصيلات إلى دراسات أعمق.

الأول: أحمد بن محمد بن عيسى القمّي.

أمّا نفس الرجل فلا شكّ في كونه ثقة جليل، وكان شيخ القمّيين ووجههم وفقيههم، وثّقه كلّ من الشيخ الطوسي والنجاشي[1] (رحمهما الله).

وأمّا هذا التوثيق العام فقد استفيد من كلام للعلّامة نقله في (خلاصة الأقوال) من أنّه: أخرج أحمد بن محمد بن خالد البرقي من قم؛ لأنّه كان يروي عن الضعفاء، لكنّه أعاده إليها، معتذراً إليه، ولمّا توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً ليبرئ نفسه ممّا قذفه به، وهذا يدلّ على أن أحمد

---

١ - انظر رجال النجاشي: الرقم: ١٩٨: الصفحة: ٨٢.

بن محمد بن عيسى ما كان يروي عن الضعفاء، وإلّا لما أخرج سميّه ومعاصره من قم، فيُعدّ هذا دليلاً على أنّه لا يروي إلّا عن ثقة. [١]

الثاني: بنو فضّال.

وبنو فضّال هم من أسر الشيعة في الكوفة، وهم من آل تيم الرباب، اشتهر منهم الحسن بن علي بن فضّال وابنه علي بن الحسن بن فضّال، وعرفا بانتمائهما إلى المذهب الفطحي، وكان لعلي بن الحسن بن علي أخوان وهما أحمد ومحمد [٢]

وقد ابتليت هذه العائلة بغير واحد من أبنائها في انتحالهم لمذهب الفطحية - أو الأفطحية -، [٣] وهم الفرقة التي تقول بانتقال الإمامة بعد الإمام الصادق (عليه السلام) إلى ابنه عبد الله الأفطح، وهو أكبر أخوته وليس إلى الإمام الكاظم (عليه السلام) كما عليه الاثنا عشرية.

وأمّا استظهار وثاقة كلّ من روى عنه بنو فضّال فهو مبني على ورود رواية

١- انظر الخلاصة: ١٤، ونقل النجاشي قريباً منه في رجاله ١: ٤١٧: برقم ٤٨٨، قريباً منه في حقّ سهل بن زياد الآدمي وأن ابن عيسى أخرجه من قم وكان يشهد عليه بالغلوّ والكذب.

٢- رجال الخاقاني: الشيخ علي الخاقاني: الصفحة: ٢١٥.

٣- وصرح الأعلام أنّ تسمية الأفطح جاءت من جهة أنّه كان أفطح الرأس أي عريض. (انظر: فرق الشيعة: النوبختي: الصفحة: ٨٨-٨٩.)

استظهر جمع [1] دلالتها على ذلك، فقد روى الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) في كتاب (الغيبة) عن أبي محمد المحمدي، قال: وقال أبو الحسين بن تمّام: حدّثني عبد الله الكوفي خادم الحسين بن روح - رضي الله عنه - قال: سئل الشيخ - يعني أبا القاسم (رضي الله عنه) - عن كتب ابن أبي العزاقر [2] بعدما ذُمّ، وخرجت فيه اللعنة، فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملأى؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي (عليه السلام) وقد سُئل عن كتب بني فضّال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملأى؟ فقال - صلوات الله عليه -:(خذوا بما رووا وذروا ما رأوا). [3]

وتقريب الاستدلال على المدعى في المقام - بعد تمامية السند - من خلال القول:

إنّ قوله (عليه السلام) (خذوا ما رووا وذروا ما رأوا) مطلق من جميع الجهات، وهذا الاطلاق يقتضي حجيّة رواياتهم حتى لو كان المروي عنه ضعيفاً أو كانت الرواية مرسلة.

١- كما صرح بذلك المحدث النوري في مستدرك الوسائل (الخاتمة: الجزء الخامس: الصفحة: ٢٤٩) وكذا ما استظهره البعض من كلمات الشيخ الأنصاري (قدس سره) في كتاب الصلاة: الصفحة الأولى.

٢- هو محمد بن علي الشلمغاني المعروف بابن أبي العزاقر وقد خرج التوقيع بلعنه على يد الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح (سفير الإمام الحجّة عجل الله تعالى فرجه الشريف) في ذي الحجّة من شهور سنة ٣١٢ هجري وله كتاب (التكليف).

٣- كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ٢٣٩.

الثالث: كلّ من روى عنه جعفر بن بشير.

ترجم له النجاشي بالقول: جعفر بن بشير، أبو محمد البجلي الوشّاء، من زهاد أصحابنا وعبّادهم ونسّاكهم، وكان ثقة..... ومات جعفر (رحمه الله) بالأبواء سنة ثمان ومائتين، كان أبو العباس بن نوح يقول: كان يلقب فقحة العلم، روى عن الثقات ورووا عنه.[1]

واستدلوا على وثاقة كلّ من روى عن جعفر بن بشير بما أورد النجاشي في ترجمته بالقول (روى عن الثقات ورووا عنه).

وتمامية المدّعى يتوقف على تمامية دلالة هذه العبارة على الحصر، وأنّه لا يروي إلّا عن الثقات، وأنّه لا يروي عنه إلّا الثقات.

الرابع: محمد بن إسماعيل بن ميمون الزعفراني.

ترجم له النجاشي بالقول: محمد بن إسماعيل بن ميمون الزعفراني، أبو عبد الله، ثقة، عين، روى عن الثقات، ورووا عنه، ولقي أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام).[2]

وذكر جمع عين ما ذكر في حقّ جعفر بن بشير المتقدّم مستدلّين بما أُستدل له في جعفر بن بشير. وعين ما ذكرناه هناك يأتي هنا فلاحظ.

١- رجال النجاشي: الصفحة: ١١٩: الرقم: ٣٠٤.

٢- رجال النجاشي: الصفحة: ٣٤٥: الرقم: ٩٣٣.

الخامس: علي بن الحسن الطاطري[1].

ترجم له الشيخ الطوسي بالقول: علي بن الحسن الطاطري الكوفي، كان واقفياً، شديد العناد في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه من الإمامية، وله كتب كثيرة في نصرة مذهبه، وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها، منها كتاب الحيض وكتاب المواقيت وكتاب القبلة.[2]

وقرّب البعض استدلالهم على المدّعى بالقول: إنّ الشيخ الطوسي شهد على أنّه روى كتبه عن الرجال الموثوق بهم وبروايتهم، وهذه شهادة على وثاقة كلّ من روى عنه الطاطري.

العنوان الرابع: الرواة الذين ذكرهم الشيخ المفيد (عليه الرحمة) في (رسالته العددية) وكتاب (الإرشاد).

أمّا الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) فهو أستاذ شيخ الطائفة الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، وهو من أعلام الطائفة الإمامية، وقام المفيد (رحمه الله) بوصف مجموعة من الرواة بأوصاف عالية وصفات خاصّة استظهر منها جمع وثاقتهم.

أمّا في الرسالة العددية[3] فقد قال فيها : وأمّا رواة الحديث بأنّ شهر

١- جاءت تسميته بالطاطري من جهة أنّه كان يبيع ثياب يقال لها الطاطارية. (انظر: رجال النجاشي: الصفحة: ٢٥٤: الرقم: ٦٦٧).

٢- كتاب الفهرست: الطوسي: الصفحة: ١٥٦: الرقم: ٣٩٠.

٣- والتي تعرف كذلك بجوابات أهل الموصل في العدد والرؤية.

رمضان شهر من شهور السنة يكون تسعة وعشرين يوماً ويكون ثلاثين يوماً، فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر محمد بن علي وأبي عبد الله جعفر بن محد وأبي الحسن موسى بن جعفر وأبي الحسن علي بن موسى وأبي جعفر محمد بن علي وأبي الحسن علي بن محمد وأبي محمد الحسن بن علي بن محمد (صلوات الله عليهم) والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام الذين لا يطعن عليهم ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة والمصنّفات المشهورة، وكلّهم قد أجمعوا نقلاً وعملاً على أنّ شهر رمضان يكون تسعة وعشرين يوماً، نقلوا ذلك عن أئمة الهدى (عليهم السلام) وعرفوه في عقيدتهم واعتمدوه في ديانتهم وقد فصّلت أحاديثهم بذلك في كتابي المعروف ب(مصباح النور في علامات أوائل الشهور) وأنا أثبت من ذلك ما يدلّ على تفصيلها إن شاء الله.[١]

وأتبع هذا الكلام بسرد روايات عدد ممّن أشار إليهم، وباستقراء عدد الرواة الذين أتى على ذكرهم نجد أنّهم (٧٥) راوياً،[٢] وسُردت أسمائهم جميعاً بحسب الترتيب الألفبائي

واستظهر البعض من هذا الكلام أنّه إنّما جاء في سياق بيان الواقع - من الوثاقة - بالنسبة إلى جميع المذكورين.

١- انظر: جوابات أهل الموصل: الصفحة: ٢٥ وما بعدها.

٢- انظر: الرسالة العددية: ٢٥-٤٦: المطبوعة ضمن مصنفات الشيخ المفيد: المجلد التاسع.

العنوان الخامس: كلّ من يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى بلا واسطة وغير مستثنى من (نوادر الحكمة)

ترجم له النجاشي بالقول: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمّي، أبو جعفر، كان ثقة في الحديث،[١] ووصفه الشيخ الطوسي (رحمه الله) بأنّه كان جليل القدر كثير الرواية.[٢]

والرجل يروي عن مشايخ كُثر، منهم ابن أبي عمير (ت ٢١٧هـ) وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي (ت ٢٢١هـ) وأحمد بن خالد البرقي (ت٢٧٤ أو ٢٨٠هـ).

ويروي عنه أحمد بن إدريس الأشعري (ت ٣٠٦هـ)، وسعد بن عبد الله القمّي (ت٢٩٩ أو٣٠١هـ) والرجل من أساتذة الحديث في النصف الثاني من القرن الثالث.

وأمّا حكاية هذا التوثيق:

فتبدأ من ان محمد بن أحمد قد ألف كتاباً أسماه (نوادر الحكمة) وهو يشتمل - كما ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في الفهرست - على كتب، أولها كتاب التوحيد وآخرها كتاب القضايا والأحكام، والعدد اثنان وعشرون كتاباً[٣]، وكتابه هذا معروف بين الأعلام في ذلك الزمان، وموصوف بالحسن، وكان

١- رجال النجاشي: الصفحة: ٣٤٨: الرقم: ٩٣٩.

٢- الفهرست: الطوسي: الصفحة: ٢٢١: الرقم: ٦٢٢.

٣- الفهرست: الطوسي: ٢٢١: الرقم: ٦٢٢.

كبيراً.[١]

والكتاب من الكتب المفقودة فلم يصل إلينا - مع الأسف -، وحاله في ذلك حال جملة كبيرة من الأصول والكتب المدونة التي ضاعت ولم تقع بأيدينا، إلّا أنّه يمكن التعرّف على مشايخه الذين يروي عنهم بلا واسطة، وحساب عددهم من خلال مراجعة الكتب الأربعة، ومجموع مشايخه الذين يروي عنهم بلا واسطة (١١٠) شيخاً.

ثمّ إنّ محمد بن الحسن بن الوليد كان يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن (٢٩) من مشايخه المباشرين، من جهة أنّه لا يعتبرهم من العدول أو الثقات، وبالتالي فيبقى من مشايخه خارج هذا الاستثناء ما تعداده (٨١) شيخاً من مشايخه المباشرين.

وتقريب التوثيق من خلال القول: إنّ المشايخ المستثنين في كلمات ابن الوليد لم يكونوا على ظاهر العدالة والثقة، بقرينة كلمات أبي العباس بن نوح الذي تعجّب من شمول ابن الوليد لمحمد بن عيسى بن عبيد مع أنّه كان على ظاهر العدالة والثقة، فمن ذلك يعلم أنّ من روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى - بلا واسطة - ولم يستثن من قبل ابن الوليد كان على ظاهر العدالة والثقة، ولا يشمل هذا التوثيق والتصحيح روايات كلّ من جاء اسمه في أسناد ذلك الكتاب منتهياً إلى الإمام (عليه السلام).

---

١ - انظر رجال النجاشي الصفحة: ٣٤٩: الرقم: ٩٣٩.

العنوان السادس: من وقع في أسناد كتاب كامل الزيارات.

كامل الزيارات من تأليف الشيخ الأقدم والفقيه المقدم أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (رحمه الله) (ت٣٦٧ أو٣٦٩هـ) والمدفون بالكاظمية في الرواق الشريف في محاذاة تلميذه الشيخ المفيد، أحد أجلّاء الأصحاب في الحديث والفقه، ووصفه النجاشي في رجاله[١] بأنّه من ثقات أصحابنا وأجلائهم في الفقه والحديث، وتوارد عليه النصّ بالوثاقة في فهرست الشيخ[٢] والوجيزة والبحار وبلغة الرجال.

والكتاب من أهمّ كتب الطائفة وأصولها المعتمد عليها، أخذ منه الشيخ في التهذيب وغيره من المحدّثين، وهو من مصادر العاملي (رحمه الله) في وسائله، وعدّه فيه من الكتب المعتمدة التي شهد بصحتها مؤلفوها وقامت القرائن على ثبوتها، وعلم بصحّة نسبتها إليه، وذكره النجاشي في رجاله بعنوان (كتاب كامل الزيارات) كما ذكره الشيخ في الفهرست بعنوان (جامع الزيارات) وعبّر عنه في بقية الكتب باسم (كامل الزيارة).

وأمّا الكلام في منشأ التوثيق العام فهو ما ذكره المؤلف (رحمه الله) في مقدّمة كتابه، وهو ما دعاه إلى تصنيف كتابه في هذا الموضوع فقال: وسألت الله تبارك وتعالى العون عليه حتى أخرجته وجمعته عن الأئمّة صلوات الله عليهم أجمع)

١- رجال النجاشي: ١: ٣٠٥: برقم ٣١٦: وقال: كل ما يوصف به الناس من جميل وفقه فهو فوقه وله كتب حسان.

٢- الفهرست: ٩١: برقم: ١٤١: وذكر الشيخ في رجاله أنّه مات سنة ٣٦٨ هجري وقال العلّامة في الخلاصة إنّه مات سنة ٣٦٨ هجري ويحتمل كون التسع مصحف السبع.

من أحاديثهم، ولم أُخرج فيه حديثاً روي عن غيرهم إذا كان فيما روينا عنهم من حديثهم (صلوات الله عليهم) كفاية عن حديث غيرهم، وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا (رحمهم الله برحمته) ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذّاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم.»[١]

ثمّ إنّ الأعلام قد اختلفوا في استظهار سعة دائرة دلالة هذا التوثيق - بعد الاتفاق على أصل التوثيق في الجملة - بلحاظ من وقع في أسناد روايات هذا الكتاب إلى أقوال عدّة:

القول **الأول**: أنّ المستفاد منه وثاقة جميع من وقعوا في سلسلة الأسانيد، وأصحاب هذا القول بين:

ألف: من عمّم ذلك لكلّ من ذكر في الكتاب سواء في الأسانيد المنتهية إلى أحد المعصومين (عليهم السلام) أو غيرها، وسواء أكان الراوي من الإمامية أو من غيرهم، كما ذهب إلى ذلك سيدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (مدّ ظلّه).»[٢]

باء: ومن خصّه بالأسانيد المنتهية إلى المعصومين (عليهم السلام)، بلا فرق بين كون الراوي من الإمامية أو من غيرهم، وهذا ما بنى عليه سيد مشايخنا المحقّق

١- كامل الزيارات: الصفحة: ٣-٤: طبعة النجف الأشرف.

٢- لاحظ مصباح المنهاج: (كتاب التجارة) الجزء الأول: الصفحة: ٤٦٢.

الخوئي (ﰀ) ردحاً من الزمن، كما يظهر من مواضع من المعجم.[١]

جيم: ومن خصّه بالأسانيد المنتهية إلى المعصومين (ﰉ) من غير رفع ولا إرسال ولا وقوع غير الإمامي فيها، وهذا ما اختاره سيد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس الله نفسه) لاحقاً قبل أن يعدل عن أصل هذا القول ويختار القول الثاني الآتي.

دال: ومن خصّه بأسانيد الروايات الواردة في ثواب زيارة النبيّ (ﷺ) والأئمّة (ﰉ) دون مطلق الروايات الواردة في الكتاب، وهذا ما اختاره بعض الأعلام المعاصرين (دامت بركاته) في تعليقة له على خاتمة المستدرك قبل أن يختار القول الثالث الآتي.

هاء: ومن خصّه بأسانيد البعض من روايات كلّ باب من أبواب الكتاب، وهو بعض الأعلام (ﰂ) قائلاً: (ما ذكره في مقدّمة الكتاب راجع إلى عناوين الأبواب، ويكفي في ثبوت ما ذكره في عناوين الأبواب أن تكون رواية واحدة من روايات الباب رجالها ثقات).[٢]

القول الثاني: أن المستفاد منه وثاقة خصوص مشايخه الذين روى عنهم في هذا الكتاب بلا واسطة، وهذا ما ذهب إليه المحدث النوري[٣] وغير واحد من

١- قال (ﰀ) في عنبسة بن مصعب: أنّه ناووسي إلّا أنّه مع ذلك ثقة لوقوعه في أسناد كامل الزيارات، وقد شهد ابن قولويه بوثاقة جميع من وقع في أسناده فيما يرويه عن المعصومين (ﰉ) (معجم رجال الحديث: الجزء: ١٣: الصفحة: ١٨١: طبعة النجف).

٢- صراط النجاة: الجزء الثاني: الصفحة: ٤٥٧.

٣- مستدرك الوسائل: الخاتمة: الجزء الثالث: الصفحة: ٢٥١.

المتأخرين[١] وكذا شيخنا الأستاذ الفياض (مدّ ظلّه)[٢] وهو الذي استقر عليه رأي سيد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدّس الله نفسه) في أواخر حياته المباركة، حيث أفاد في بيان نشره بعنوان (استدراك حول أسانيد كامل الزيارات) أنّه لا مناص من العدول عمّا بنينا عليه سابقاً والالتزام باختصاص التوثيق بمشايخه بلا واسطة.

القول **الثالث**: أنّ المستفاد منه وثاقة بعض من وقع في سلسلة أسانيد الروايات، ولا يتعين أن يكون من مشايخ المؤلف بلا واسطة، بل ربّما يكون من مشايخ مشايخه. وهذا ما أبداه واختاره بعض الأعلام المعاصرين (دامت بركاته)[٣]، ومقتضاه أنّه لا يتيسّر إثبات وثاقة أحد بوقوعه في أسانيد كامل الزيارات وإن كان من مشايخ المؤلف، وهذا بخلاف الحال على القولين الأولين حتى على الوجه الخامس من القول الأول، فإنّه يمكن أن ينتج وثاقة بعض الرواة مع اشتمال الباب على حديث واحد أو ورود اسم الراوي في أسانيد جميع رواياته.[٤]

ثمّ إنّه لا بدّ من ذكر مسألة وهي:

١- لاحظ بحوث في شرح العروة الوثقى: الجزء الثاني: الصفحة: ٢٩٠.

٢- كما اثبتناه عنه في غير مورد من تقريراتنا الفقهية المسماة بالمباحث الفقهية: صلاة المسافر: الجزء الأول والثاني، فراجع.

٣- وهو سماحة السيد علي الحسيني السيستاني (مدّ ظلّه).

٤- استفدنا تقسيم هذه الأقوال من قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: الجزء الأول: الصفحة: ٩٠-٩٢. مع بعض التصرف.

أنّه أسماء كلّ من ورد في أسناد كامل الزيارات قد جُمعت وفهرست فوجد أنّها بلغت (٣٨٨) شخصاً[١]، بينما أسماء المشايخ المباشرين لصاحب كامل الزيارات قد بلغت (٣٢) شخصاً[٢].

العنوان السابع: من وقع في أسناد تفسير القمّي.

أمّا صاحب التفسير فهو علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي أحد مشايخ الشيعة في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع، وكفى في عظمته أنّه من مشايخ الكليني وقد أكثر في الكافي الرواية عنه، حتى بلغ رواياته عنه سبعة آلاف وثمانية وستين مورداً[٣]، وقد وقع في أسناد كثير من الروايات تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين مورداً.[٤]

وعَرّفه النجاشي بقوله: علي بن إبراهيم أبو الحسن القمّي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد صحيح المذهب سمع فأكثر وصنف كتباً[٥]، وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، له كتب منها كتاب التفسير

١- وهو الشيخ محمد رضا عرفانيان على ما ذكر في كليات في علم الرجال: السبحاني: الصفحة: ٣٢٠.

٢- استقراء المحدث النوري الذي أوردها في خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الثالث: الصفحة: ٢٥٢-٢٥٧: الفائدة الثالثة.

٣- معجم رجال الحديث: ١٨ : ٥٤: في ترجمة الكليني: الرقم: ١٢٠٣٨.

٤ - معجم رجال الحديث: ١١ : ١٩٤: في ترجمة الرقم: ٧٨١٦.

٥- رجال النجاشي: ٢: ٨٦: برقم: ٦٧٨.

وكتاب الناسخ والمنسوخ.[١] وقد أشار إلى تصنيفه لكتاب تفسير القران الكريم جملة منهم الشيخ والنجاشي والذهبي وابن حجر[٢]، وذكر له ابن النديم كتابين في القرآن أحدهما نوادر القرآن[٣] والآخر أخبار القرآن ورواياته.[٤]

عاش الرجل في عصر أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام) وبقي إلى سنة ٣٠٧ هجري، فقد روى الصدوق (عليه الرحمة) في عيون أخبار الرضا (عليه السلام) عن حمزة بن أحمد بن جعفر قال: أخبرنا علي بن إبراهيم بن هاشم سنة ٣٠٧ هجري.[٥] وله مشايخ كثيرون على رأسهم أبوه إبراهيم بن هاشم القمّي، الذي تبلغ رواياته عنه ستة آلاف ومائتين وأربعة عشر مورداً، وغيره من المشايخ الذين أحصاهم سيد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدّس الله نفسه) في معجم رجاله.[٦]

١- الفهرست: ١٥٢: برقم: ٣٨٠.

٢- لاحظ فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص: ٢٦٦، ورجال النجاشي: ص: ٢٦٠: وميزان الاعتدال: ج: ٣: ص: ١١١، ولسان الميزان: ج: ٤: ص: ١٩١، ولاحظ معجم الأدباء: ج: ١٢: ص: ٢١٥.

٣- فهرست ابن النديم: ص: ٥٥.

٤- المذكور في فهرست ابن النديم (اختيار القرآن) ولكن في معجم الأدباء ما في المتن، والظاهر أنّه الصحيح.

٥- عيون أخبار الرضا: (عليه السلام) ٢: ٢٦٢: ح: ٤٣.

٦- انظر: معجم رجال الحديث: ١١: ١٩٥.

ما هو تفسير القمّي؟

يمكن لنا تعريف هذا التفسير بعبارة أنّه تفسير روائي، وفيه كلام لعلي بن إبراهيم، وقد أورد في أول تفسيره مختصراً من الروايات المبسوطة المسندة المروية عن الإمام الصادق (عليه السلام) عن جدّه أمير المؤمنين (عليه السلام) في بيان أنواع علوم القران. وقد ابتدأ القمّي بنقل تلك الروايات مع حذف السند.[1]

فإذا عرفت – إجمالاً – حال المؤلف وحال الكتاب، فلا بدّ حينئذ من التعرّف على المسيرة التاريخية لهذا التفسير، وكيف تعامل معه الأعلام في مؤلفاتهم؟

والجواب عن ذلك:

قد حظي تفسير القمّي بشهرة معتدّ بها لدى علماء الإمامية وغيرهم في القرون اللاحقة، ففي القرن الخامس نقل عنه الشيخ في كتابيه (التبيان) و(تهذيب الأحكام)، وفي القرن السادس نقل عنه الطبرسي في (مجمع البيان) و(أعلام الورى)، وابن شهر آشوب في (مناقب آل أبي طالب)، وفي القرن السادس نقل عنه ابن طاووس في (سعد السعود) و(فرج المهموم)، وفي القرن الثامن نقل عنه الشهيد الأول في (القواعد والفوائد)، واختصره ابن العتايقي الحلي[2]، وفي القرن التاسع نقل عنه الكفعمي في (المصباح) وقام باختصاره أيضاً، وفي القرن العاشر نقل عنه الاسترابادي في (تأويل الآيات الظاهرة)، وفي

١- تفسير القمّي: ١: ٢٦-٢٧.

٢- هذه المحطة من التفسير فيها كلام كثير وذيل طويل نترك التعرّض إليه إلى دراسات أعمق.

أواخر القرن الحادي عشر واوائل القرن الثاني عشر نقل عنه الأعلام الأربعة (العلامة المجلسي في بحار الأنوار) و(المحدث الحرّ العاملي في وسائل الشيعة) و(المحقّق السيد هاشم البحراني في البرهان) و(المحدث الشيخ عبد علي الحويزي في نور الثقلين) قدّس الله اسرارهم)[١].

ثمّ إنّه لا بدّ من الإجابة عن تساؤل هام جداً، بل محوري وأساسي في هذا الكتاب - وتعتمد تمامية هذا التوثيق العام على طبيعة الإجابة عليه - وهو:

هل إنّ النسخة التي وصلت إلينا والتي نتداولها الآن هي التي ألفها القمّي؟ أو أنّها قد تعرّضت إلى زيادة ونقيصة واختصار وتعديل وإضافة أثّرت على الإطار العام للكتاب؟

والجواب عن ذلك: أنّ النسخة التي وصلت إلى الأعلام الأربعة[٢]- وهي المتداولة بين المتأخرين عنهم إلى هذا العصر - تشتمل على أحاديث مسندة

١- يجدر الإشارة إلى أنّ المصادر التي نقلت عن تفسير القمّي لا تنحصر فيما ذكر ولكن لاحظت فيما عثرت عليه من غيرها أنّها اعتمدت في النقل عنه على أحد المصادر المذكورة. مثلا: نقل عنه المحقّق في المعتبر (ص: ٢٨٠) والعلّامة في المختلف (ج: ٣: ص: ٢٠٢) وابن فهد في المهذب البارع (ج: ١: ص: ٣٥١)، والمحقق الأردبيلي في مجموع الفائدة (ج: ٤: ص: ١٦٥) والظاهر أنّ مصدر الجميع ما نقله الشيخ في كتاب الزكاة من التهذيب). (انظر قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: الجزء الثاني: الصفحة: ١١٣: الهامش رقم: ٢).

٢- المجلسي والحر العاملي والسيد هاشم البحراني والشيخ عبد علي الحويزي (قدّس الله أسرارهم).

وأخرى مرسلة عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) وغيرهم، بالإضافة إلى اشتمالها على عبارات كثيرة في تفسير الآيات الكريمة أو بيان موارد نزولها من دون إسنادها إلى أحد، ولكن يظهر من المحقّق السيد هاشم البحراني أنّه فهم كون هذه التفاسير ونحوها مروية عن الإمام الصادق (عليه السلام) كما كان مثبتاً في بداية نسخته من التفسير هكذا: (تفسير الكتاب المجيد... وهو تفسير مولانا أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق).[١]

والملحوظ أساساً في البحث عن اعتبار هذه النسخة وحجيّتها هو ما تضمّنته من الأحاديث المسندة إلى المعصومين بطرق الرجال الثقات، ممّا يتعلق بالأحكام الإلزامية أو الوقائع التاريخية وما بحكمها، وأمّا المراسيل ونحوها فالبحث عن اعتبار النسخة بالنظر إليها قليل الجدوى كما لا يخفى.[٢]

ومن هنا بدأ البحث في اشتمال النسخة التي بأيدينا الآن على ما ليس من تفسير القمّي من جهة، ومدى تطابق النسخة التي نقل عنها الأعلام في القرون المتقدّمة مع النسخة التي بين أيدينا في العصر الحالي؟ ودائرة وسعة عدم التطابق - إن وجد -؟

والجواب عن ذلك: أمّا تحقيق الكلام في الجهة الأولى فقد تصدّى لبيان

١- تفسير البرهان: ج: ١: ص: ١٩) وتوجد مخطوطة مماثلة لها في مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في النجف الأشرف تحت رقم (٢٠٣٧) وتاريخ كتابتها محرّم سنة ١٠٨٨).

٢- قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: الجزء الثاني: الصفحة: ١١٤.

الحال فيه المحقّق الشيخ آغا بزرك الطهراني (ﭫ) في الذريعة[1]، فالظاهر أنّه أول من تنبّه إلى أنّ هناك شواهد واضحة على أنّ قسماً كبيراً ممّا تضمنته النسخة المتداولة لتفسير القمّي ليس من مرويات علي بن إبراهيم.

وأمّا تحقيق الحال في الجهة الثانية فقد أُنتهي فيها - بعد التحقيق - إلى القول:

إنّه عند المقارنة بين المنقول في مصادر المتقدّمين من كتاب التفسير وما هو الموجود في هذه المجموعة - المعروفة بتفسير علي بن إبراهيم القمّي التي وصلت إلى الأعلام الأربعة ومن بعدهم- نقلاً عن علي بن إبراهيم فقد لاحظت عدم التطابق بينهما في موارد كثيرة.[2]

العنوان الثامن: وثاقة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) المذكورين في كتاب (رجال الطوسي)

أصل هذا التوثيق العام يعود إلى مقدّمات أُستفيدت من جمع شاركوا في صناعته وصياغته على النحو الذي سنبينه، ولم يستقر هذا التوثيق العام إلّا بعد أكثر من قرنين من نشوئه، وإليك الحكاية بأركانها: أمّا الركن الأول وهو الأصل فقد كان على يد ابن عقدة - أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن

١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج: ٤: ص: ٣٠٣ وما بعدها.

٢- قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: الجزء الثاني: الصفحة: ١٣٨.

زياد بن عبد الله بن زياد بن عجلان[1]- (ت ٣٣٣هـ)[2] وقد كان له كتاب الرجال، وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد (عليه السلام).[3]

وأمّا الركن الثاني فقد كان على يد الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) فقد ذكر في كتابه (إرشاد القلوب) - في أحوال الإمام الصادق (عليه السلام) - ما نصّه:

أنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه (عليه السلام) من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا أربعة آلاف.[4]

الركن **الثالث**: وهو الطوسي (رحمه الله) (ت ٤٦٠هـ) فقد ذكر في مقدّمة كتابه (رجال الطوسي) ما نصّه:

ولم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى إلّا مختصرات، قد ذكر كلّ إنسان طرفاً منها، إلّا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق (عليه السلام)، فإنّه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمّة (عليهم السلام)، فأنا أذكر ما ذكره وأورد من بعد ذلك ما لم يورده ومن الله استمد المعونة.[5]

وبضمّ هذه الأركان الثلاثة إلى مقدّمة حاصلها: أنّ عدد من ذكرهم الطوسي (عليه الرحمة) في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) من الرجال هو

١- رجال النجاشي: الصفحة: ٩٤: الرقم: ٢٣٣.

٢- كما ذكر النجاشي في رجاله: انظر: رجال النجاشي: الصفحة: ٩٥: الرقم: ٢٣٣.

٣- كما ذكر النجاشي في رجاله: انظر: رجال النجاشي: الصفحة: ٩٤: الرقم: ٢٣٣.

٤- ارشاد القلوب: الصفحة: ٢٨٩.

٥- رجال الطوسي: المقدمة: بتحقيق: جواد القيومي الأصفهاني: طبعة مؤسسة النشر الإسلامي:

(٣٢١١) رجلاً[1]، فبضميمة أنّ الموثقين على لسان ابن عقدة أربعة آلاف فهذا يعني وثاقة كلّ من ذكرهم الطوسي تحت عنوان أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) من جهة أنّهم لم يزيدوا عن الأربعة آلاف، بل كانوا أقل من ذلك ب (٧٨٩) رجلاً.

فبهذه الأركان والمقدّمات والضمائم يتضّح البناء الأساسي لهذا التوثيق العام.

العنوان التاسع: توثيق الشيخ الصدوق (رحمه الله) لرجال أحاديث كتابه (المقنع).

أمّا الشيخ الصدوق فهو أشهر من أن يوصف بوصف، فالرجل من أعلام الشيعة الإمامية وصاحب أحد الكتب الأربعة، وهو (كتاب من لا يحضره الفقيه)، وصفه أعلام التراجم والسير بأروع الأوصاف، فقد قال النجاشي فيه:

محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان، وكان ورد بغداد سنة خمس

---

١ - هذا الرقم كان بحسب استقرائنا الخاصّ فقد وجدنا أنّ أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) في رجال الطوسي يبدأون من الرقم ١٦٩٧) وينتهون عند الرقم (٤٩٠٨) فطرحنا كلا الرقمين فنتج لنا الرقم (٣٢١١).

نعم، إذا قلنا إنّ كلمة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) مطلقة تشمل الرجال والنساء فيكون العدد مختلفاً، فعليه يكون الابتداء من (١٦٩٧) والانتهاء عند (٤٩٢١) فينتج لنا - بعد الطرح - (٣٢٢٤)، إلّا أنّه يبقى شاملاً لكل الواردين في رجال الطوسي من جهة عدم تجاوزهم للأربعة آلاف فلاحظ.

وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حديث السن، له الكثير من المؤلفات...، مات بالري سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.»[1]

وأمّا أصل ومنشأ هذا التوثيق العام فهو كلمات الشيخ الصدوق في كتابه (المقنع) وكان موضوع هذا التوثيق رواة أحاديث كتابه هذا، حيث قال: وحذفت الأسناد منه لئلّا يثقل حمله، ولا يصعب حفظه ولا يملّ قاريه، إذ كان ما أبيّنه فيه في الكتب الأصولية موجوداً، مبيناً عن المشايخ العلماء الفقهاء الثقات (رحمهم الله).»[2]

وقرّبوا استفادة هذا التوثيق العامّ من هذا الكلام بما حاصله: أنّ الشيخ الصدوق (عليه الرحمة) حذف أسانيد روايات كتابه (المقنع) لغرض سهولة الحمل والحفظ وتيسير التناول والاستفادة، اتكالاً على أمرين يحفظ به اعتبار الروايات:

أحدهما: وجودها في الأصول الروائية.

ثانيهما: كونها مبيّنة ومنقولة من المشايخ الفقهاء الثقات.

فقد استغنى (ﷺ) بهذين الأمرين عن ذكر الأسناد.

١- رجال النجاشي: الصفحة: ٣٨٩: الرقم: ١٠٤٩.

٢- المقنع: الصفحة: ٥: مطبعة اعتماد.

الفصل الثامن

الكتب الأربعة

دراسة عامة

قبل الدخول في البحث لا بدّ من الإشارة إلى حديث مهمّ يشمل الكتب الأربعة كان قد طرح كثيراً في كلمات الأعلام، خصوصاً في القرون التي ظهرت فيها وانتعشت الحركة الإخبارية، وهو الدعوى التي أثيرت عن غير واحد - خصوصاً من الأخباريين والمحدّثين - القائلة بأنّ جميع أحاديث الكتب الأربعة قطعيّة الصدور، صحيحة، معتبرة، فبالتالي لا مجال للتأمل في رجال أسانيدها، بل اللازم الأخذ بها من دون أدنى توقّف أو تأمّل.

وهذه الدعوى تجدها واضحة في كلمات المحدّث العاملي (رحمه الله) في وسائله[1]، وأشار إليها صاحب الحدائق (قدس سره) في حدائقه[2]، بل نقل سيد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدّس الله نفسه) أنّه سمع شيخه الأستاذ محمد حسين النائيني (قدس سره) في مجلس بحثه يقول: إنّ المناقشة في أسناد روايات الكافي حرفة العاجز[3]، وجمع آخرون.

ومن هنا صار هؤلاء في مقام بناء الدليل على هذه الدعوى، ويمكن أن نقسّم تلك الأدلّة إلى قسمين أساسيين:

١- انظر وسائل الشيعة: العاملي: الجزء الثلاثون: الخاتمة: الصفحة: ٢٥٢: الفائدة التاسعة.

٢- انظر الحدائق الناضرة: البحراني: الجزء الأول: الصفحة: ١٤.

٣- انظر معجم رجال الحديث: الخوئي: الجزء الأول: الصفحة: ٨١.

القسم **الأول**: الذي ينبع من داخل هذه الكتب الأربعة، ونعني به شهادة مؤلفيها على صحّة روايات كتبهم جميعاً.

القسم **الثاني**: الأدلّة التي تنبع من خارج متون هذه الكتب الأربعة، وهي أدلّة جادت بها أنظار هؤلاء الأعلام بتحليلهم العقلي.

الكتاب الأول: الكافي للكليني.

أمّا الكليني فالرجل أشهر من أن نصفه بوصف، فهو ثقة الإسلام ووجه الطائفة، عاش في فترة السفارة الخاصّة للإمام المهدي (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)، واستغرقت كتابة كتابه حوالي عشرين عاماً، سافر فيها إلى بلاد متعدّدة طلباً للرواية والأصول الروائية، ويمكن أن يستكشف ذلك بالاستعانة بعلم التراجم والمدن، وخصوصاً القريبة كتاريخ بغداد وتاريخ دمشق، فبمراجعتها نعلم أنّه دخل إليها في أوقات محدّدة وأخذ من علمائها ومحدّثيها، وكان له ما أراد، انتقل إلى بغداد وتوفي فيها سنة ٣٢٩ هجري (سنة تناثر النجوم)، وهي سنة وفاة السفير الرابع - علي بن محمد السمري (رحمه الله)-، وشهدت وفاة والد الصدوق (رحمه الله)، وقبره في بغداد.

وأهمية الكتاب تنبع من قدمه وريادته للجوامع الروائية زماناً، وقربه من عصر المعصومين (عليهم السلام)، مضافاً إلى ضبط وإتقان الكليني لما يرويه عن الآخرين، فقد وصفه بالنجاشي بأنّه (أوثق الناس في الحديث وأثبتهم).

أوصاف الكتاب:

كتاب الكافي مركّب من ثلاثة أقسام: كتاب الأصول والفروع والروضة.

أمّا الأصول فقد طبع في جزئين، كلّ منهما يتضمّن أربعة كتب، فالجزء الأول يتضمّن: أولاً: كتاب العقل والجهل، ويبحث عمّا يرتبط بالعقل والجهل.

ثانياً: كتاب فضل العلم، ويبحث عمّا يرتبط بالعلم وفضله.

ثالثاً: كتاب التوحيد، ويبحث عن التوحيد.

رابعاً: كتاب الحجّة، ويبحث عمّا يرتبط بالمعصومين (عليهم السلام) كالبحث عن علمهم وتاريخ حياتهم وغير ذلك ممّا يرتبط بهم.

والجزء الثاني يتضمّن:

أولاً: كتاب الإيمان والكفر. ثانياً: كتاب الدعاء.

ثالثاً: كتاب فضل القرآن. رابعاً: كتاب العشرة.

وأمّا الفروع فقد طبعت في خمسة أجزاء كلّها تتعرّض للأحاديث الواردة في الفروع الفقهية.

وأمّا كتاب الروضة فقد طبع في جزء واحد ويتضمّن بعض خطب الأئمّة (عليهم السلام) ومواعظهم وبعض القضايا التاريخية المرتبطة بهم وبغيرهم.

عدد الأحاديث الواردة في الكافي:

كتاب الكافي يتميز بأنّه كتاب جامع للأصول والفروع، ولذا كان هذا الكتاب أكبرها حجماً، وبلغت أحاديثه بعد إسقاط المتكرر خمسة عشر ألفاً ومائة وستة وسبعين (١٥١٧٦) حديثاً، ومجموع أحاديثه ستة عشر ألفاً ومائة وتسعة

وتسعين (١٦١٩٩) حديثاً[١]، بينما يبلغ مجموع روايات الصحاح الستّة للعامّة (٩٤٨٣) حديثاً، وكذا أشار إلى ذلك أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري (المولود ٥٤٤ هجري والمتوفى ٦٠٦ هجري)، وأنّه جمع جميع ما في الصحاح في كتاب أسماه (جامع الأصول من أحاديث الرسول) فبلغ عدد أحاديثه (٩٤٨٣).

بينما أشار المحدث البحراني (رحمه الله) نقلاً عن بعض مشايخه المتأخرين:

أمّا الكافي فجميع أحاديثه حصرت في ستّة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين (١٦١٩٩) حديثاً، الصحيح منها باصطلاح من تأخر خمسة آلاف واثنان وسبعون (٥٠٧٢) حديثاً، والحسن مائة وأربعة وأربعون (١٤٤) حديثاً، والموثق مائة حديث وألف حديث وثمانية عشر (١١١٨) حديثاً، والقوي منها اثنان وثلاثمائة (٣٠٢)، والضعيف منها أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون (٩٤٨٥) حديثاً.[٢]

الكتاب الثاني: (كتاب من لا يحضره الفقيه).

من تأليف الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (عليه

١- انظر: أصول الكافي: مقدّمة التحقيق بقلم علي أكبر الغفاري: ٢٨: نشر دار الكتب الإسلامية: (المصحّح).

٢- لولوة البحرين للمحدّث البحراني: ٣٩٤- ٣٩٥.

الرحمة) المولود - كما ذُكر -[1] بدعاء الحجّة (عجّل الله تعالى فرجه) ٣٠٨هـ، والمتوفى ٣٨١هـ، وألفه بعد زمان تأليف الكافي، له حوالي (٢٠٠) من المؤلفات، منها كتاب مدينة العلم، الذي يقع في عشرة أجزاء وكان أكبر من كتاب من لا يحضره الفقيه -الذي يقع في أربعة أجزاء بالطبعة الحديثة -، إلّا أنّه مع الأسف لم يصل إلينا. والظاهر أنّه كان بيد الشيخ البهائي حيث صرح في درايته (أنّ أصولنا خمسة: الكافي، ومدينة العلم، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار)، بل إنّ ابن طاووس ينقل عنه في فلاح السائل وغيره، وذكر آغا بزرك الطهراني أنّ العلّامة المجلسي صرف أموالاً جزيلة في طلبه وما ظفر به.[2]

أمّا الشيخ الصدوق فقد قيل في حقّه مدح وثناء لم يذكر في غيره، وعظيم شأنه أوضح من أن نُبيّنه بكلمات.

وأمّا الكتاب فيشتمل على (٥٩٦٣) حديثاً، وطبع حديثاً في أربعة أجزاء، يضمّ الجزء الرابع منها مشيخة الصدوق، وطرقه إلى الأعلام الذين روى عنهم.

١- وصرّح بذلك النجاشي في ترجمة والد الشيخ الصدوق (علي بن الحسين بن بابويه) (انظر: رجال النجاشي: الرقم: ٦٨٤: الصفحة: ٢٦١). مضافاً إلى أنّ الشيخ الصدوق ينقل هذه القصة في إكمال الدين: الصفحة: ٢٧٦.

٢- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٠: ٢٥٢.

الكتاب الثالث والرابع: (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) للشيخ الطوسي.

أمّا الشيخ الطوسي المولود ٣٨٥هـ والمتوفى ٤٦٠هـ فهو شيخ الطائفة، ورئيسها، أشهر من أن نصفه بوصف أو كلمة فهو وجه الشيعة وفقيههم، وكتب في أغلب المعارف الإسلامية من الفقه والأصول والرجال والحديث والتفسير والعقائد وغيرها، وما بأيدينا من كتبه خير شاهد على ذلك، بل إنّ هيبته العلمية ومكانته قد اثنت الأعلام من بعده عن الخوض في نظرياته وآرائه، ولذلك سمّي القرن الذي تلاه بـ(قرن المقلدة) من هذه الجهة.

أمّا تهذيب الأحكام فهو شرح لكتاب أستاذه المفيد المسمّى ب(المقنعة)، فهو من نمط الكتب الفقهية الاستدلالية - المتون الفقهية كما أشرنا سابقاً - مع ذكر الأحاديث، شرع في تأليفه وهو في سنّ السادسة والعشرين، وهذا من خوارق العادة، وهذا معروف بضميمة دعائه إلى أستاذه (المفيد) بالتأييد من الله - الذي يدلّ على أنّه حيّ في ذلك الزمان - من أول الكتاب إلى آخر كتاب الصلاة، مع العلم أنّ شيخه المفيد (ت٤١٣هـ)، مع أنّ مستواه العلمي في هذا الكتاب كان ينمّ عن سعة اطلاع وعمق، عادة لا يتيسّر لأبناء العشرين ولا الثلاثين ولا الأكبر منهم. نعم، الظاهر أنه انتهى منه بعد وفاة أستاذه المفيد بقرينة قوله - في نهايات الكتاب - حينما يذكره (رحمه الله)، وكان تأليفه في بغداد من جهة أنّ الشيخ الطوسي ورد بغداد عام ٤٠٨هـ[1] وغادرها عام ٤٤٨هـ

---

١ - انظر مقدّمة تحقيق كتاب الاستبصار: الصفحة: ر: محمد علي الأردوبادي.

متوجهاً إلى النجف الأشرف - التي مات فيها ٤٦٠هـ -، ومجموع الروايات المذكورة فيه بلغت (١٣٥٩٠) حديثاً[١]، وطبع الكتاب في عشرة أجزاء.

وأمّا الاستبصار فقد كان سبب تأليفه هو تعيير جماعة من الشيعة باختلاف أحاديثهم وتعارضها، فكان تأليفه من أجل دفع هذا التعارض والاختلاف، ولذلك يسمّى (الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار)، ويمكن الاستفادة منه كثيراً في تنمية الذوق الفقهي من خلال النظر إلى كيفية الجمع بين النصوص المختلفة أو المتعارضة، فهو ينمّي أحد الأدوات المعرفية التي تمكّن الفقيه من فهم مناسبات الحكم وتحليل الموضوع وحمل النصّ على النظر إلى مورد الغالب أو مورد التمثيل أو الغاء الخصوصية وكيفية الجمع العرفي بين النصوص المختلفة والمتعارضة بدواً، وغير ذلك من الإفادات الفقهية.

وطبع في أربعة أجزاء، ومجموع ما فيه من الروايات يبلغ (٥٥١١) خمسة آلاف وخمسمائة واحد عشر حديثاً بإحصاء الشيخ الطوسي نفسه، وعُلل ذكر ذلك من جهة منع وقوع الزيادة والنقصان فيها، وبالتالي فما عن بعض العلماء من حصرها بستة آلاف وخمسمائة وإحدى وثلاثين (٦٥٣١) حديثاً بعيد عن الصواب.[٢] والظاهر تأخر تأليف الاستبصار عن تهذيب الأحكام زماناً، بل شاع بين الأعلام أنّ الاستبصار قطعة من التهذيب.

١- راجع مستدرك الوسائل: ٣: ٧٥٧. وكذا انظر مقدّمة تحقيق كتاب الاستبصار: الصفحة: ر: محمد علي الاردوبادي.

٢- وكذا انظر مقدّمة تحقيق كتاب الاستبصار: محمد علي الأردوبادي.

الفصل التاسع

الشيعة وفرقها على امتداد التاريخ

مقدّمة

الغاية من عقد هذا البحث هو ما أشرنا إليه - فيما سبق - من أنّ الراوي قد يضعّف مطلقاً وقد يضعّف من جهة خاصّة، والجهات الخاصّة متعدّدة في الراوي، منها اعتقاده ومذهبه، خصوصاً مع ما بنى عليه بعض الأعلام من أنّ المعتبر في الراوي العدالة لا الوثاقة، وعرّفوا العادل بكونه إمامياً أثنى عشرياً، فمثل هذه المباني يمكن أن تبعد غير الاثنى عشري عن حريم دائرة الاعتبار والقبول، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإنّه قد يستشكل في المقام بأنّ معظم هذه الفرق الشيعية قد اندثرت وانتهت، وانقرض معتنقوها ولم يبق إلّا الاثنا عشرية - الذين يشكلون الغالبية العظمى - والزيدية والإسماعيلية، فبالتالي لا فائدة من الخوض فيها والبحث عن معالم اعتقاداتها ومتبنياتها؟

ويمكن أن يجاب عن ذلك بالقول: إنّ واقع الحال وإن كان كما ذُكر، إلّا أنّ الفائدة من البحث فيها يبقى مترتباً وكبيراً؛ من جهة أنّنا نريد أن نستفيد من تبيان حال هذه الفرق في معرفة انتساب الرواة اليها، الذين عاشوا في زمن وجودها وازدهارها، ولعلّ كثيراً منهم كانوا من رؤسائها ومبتدعيها والمنظّرين لها والمدافعين عنها، فبالتالي تبقى الفائدة موجودة، وهي عين ما نصبوا إليه.

إذا علمت هذا، فاعلم أنّ الشيعة - أيدهم الله - هم من اتبع الإمام علي (عليه السلام) من بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) - وجاءت تسميتهم من قبله (صلى الله عليه وآله) - من جهة اعتقادهم بأنّ منصب الإمامة منصب إلهي يُعيّن من قبل الله (تعالى وتقدّس)، وقد حدث هذا التنصيب له (عليه السلام)، فبالتالي صارت الإمامة من أصول الدين، في قبال من يرى أنّ مسألة خلافة النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) مسألة سياسية أناطها الشارع المقدّس لاختيار الناس واتفاقهم بتنصيب حاكم معيّن منهم، وتفرّقوا في هذا إلى فرق متعدّدة ومشارب متنوعة.

ثمّ إنّه لا بدّ من ملاحظة أنّ الشيعة عاشوا في زمن الأئمّة (عليهم السلام) في ظروف سياسية قاسية جداً - كما هو حال أئمتهم (عليهم السلام) - فتعرّضوا لأبشع أنواع القتل والتشريد من قبل سلطات الوقت التي كانت تحكم، وظهرت فيهم فرق متعدّدة بدواعي ومناشئ وبواعث كثيرة، منها سياسية من قبل الحكومات التي كانت تتحكّم بالسلطة في تلك الفترة خدمة لمصالحها السياسية وابقاءً أو مدّاً لسلطانها، وترسيخاً لحكمها، وتشتيتاً لما يعتبرونه من تهديد يهدد أصل حكمهم، من خلال ما يطرحه أهل البيت (عليهم السلام) من نظريات حكم إسلامية مستندة إلى الكتاب والسنة، أو من خلال ما يقدّمونه من نماذج حيّة للقيادة الحكيمة الرشيدة العالمة الصالحة، وان لم يتكلّموا، خصوصاً مع ملاحظة أنّ هذه المذاهب الفاسدة كانت تنشط على مرأى ومسمع السلطات الحاكمة، وكان البعض منها يمسّ الإسلام بصورة عامّة، كما في مذهب الخطابية ودعوتهم أنّ الأئمّة (عليهم السلام) آلهة -والعياذ بالله - وأنّ جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام) نبيّ أولاً، ومن ثمّ إله.

إلّا أنّ المتبقي منها إلى زماننا ثلاث فرق، وهي:

أولاً: الإمامية الاثنا عشرية: وهم الذين يعتقدون أنّ الأئمّة أثنا عشر، أولهم أمير المؤمنين وقائد الغرّ المحجّلين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ومن بعده الحسن، فالحسين، فعلي بن الحسين، فمحمد بن علي، فجعفر بن محمد، فموسى بن جعفر، فعلي بن موسى، فمحمد بن علي، فعلي بن محمد، فالحسن بن علي، فمحمد بن الحسن القائم المنتظر (صلوات الله عليهم أجمعين).

وحيث إنّهم يشكّلون غالبية الشيعة في الوقت الحالي، فبالتالي تستعمل لفظ الشيعة حالياً ويراد منه الاثنا عشرية بالانصراف، ومن هنا تكون إرادة باقي فرق الشيعة منها بمعيّة القرينة والقيد.

ثانياً: الزيدية.

ثالثاً: الإسماعيلية.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمّة، وهي: طبيعة العلاقة بين هذه المذاهب وعلم الرجال؟

وبعبارة أخرى: أثر انتحال الراوي لأحد هذه المذاهب وقبول مروياته ووثاقته؟

والجواب عن ذلك: أنّ المتتبع لكلمات أعلام الطائفة يجد أنّ هناك اختلافاً كبيراً بينهم في مدى تأثير انتحال الراوي لمذهب من هذه المذاهب وبين قبول روايته، فتجد أنّ قسماً كبيراً منهم يصرّح بقبول رواية الثقات وإن انتحلوا مذهباً عقائدياً فاسداً لا ينسجم مع الإمامية الاثنى عشرية، ولعلّ الوجه في ذلك؛ أنّهم ينطلقون من أنّ المناط والملاك في قبول خبر الراوي هو الوثاقة

والأمانة في الإخبار، دون الأكثر من ذلك، ولذلك صرّح الشيخ الطوسي (رحمه الله) أنّ من اتصف بوثاقته في النقل ولم يطعن فيه فيقبل حديثه وإن كان فطحياً أو واقفياً.[١]

في قبال ذلك تشدّد بعض الأعلام في هذه القضية، وصرحوا في كثير من كتبهم أنّهم لم يقبلوا جملة كبيرة من الروايات من جهة أنّ رواتها فطحية أو واقفية أو ممّن انتحل مذهباً فاسداً، ومنشأ هذا هو الربط بين فساد العقيدة وفساد اللسان والحديث، كما يظهر من كلمات العلّامة (رحمه الله) في غير مورد، وكذا غيره، ولعلّه من جهة اعتبارهم للعدالة في الراوي وتفسيرها بكون الرجل إمامياً أثنى عشرياً.

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى مسألة مهمّة، وهي: أنّ المذاهب الفاسدة اختلفت في مستوى انحرافها عن جادّة الصواب اختلافاً كبيراً، فمنها من أضاف إماماً كما عند الفطحية - حيث أضافوا عبد الله الأفطح ابن الإمام الصادق (عليه السلام)، ومنها من أنكرت جملة من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) كالواقفية - الذين وقفوا على الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام)، وقالوا بأنّه هو المهدي المنتظر، ومنها من ذهب بعيداً في غيّه فذهب إلى أنّ الأئمّة (عليهم السلام) أنبياء ومن ثمّ آلهة، ونحو ذلك من العقائد الفاسدة - وسيأتي الكلام فيها -، والغاية من هذا الكلام التنبيه إلى أنّه يمكن أن يختلف نظر المحقّق في هذه المذاهب، فيمكن أن يصل إلى قناعة في قبول مرويات بعض هذه المذاهب دون البعض الآخر،

١- انظر: عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: الجزء الأول: الصفحة: ٣٨١.

ويمكن أن ينتهي إلى عدم قبول الجميع، بحسب ما يصل إليه من اطمئنان، وتفصيل ذلك موكول إلى دراسات أعمق.

فمن أجل هذه الجهة أردنا الدخول في بيان هذه المذاهب بصورة مختصرة بالنحو الذي يخدم الغرض من هذا الكتاب.

ثمّ إنّنا سنحاول بسط الكلام في هذه الفرق بالمقدار - بحسب ترتيبها الزماني الأقدم فالأقدم - الذي ينفع في التعرّف عليها إجمالاً، مضافاً إلى سرد جملة من أسماء الرواة ممّن نسبوا إلى كلّ من هذه المذاهب، فنقول:

أولاً: الكيسانية:

وهم أقدم وأول الفرق الشيعية التي شذّت عن طريق الحقّ، وذلك واضح من جهة كون معتقدهم نابعاً من القول بإمامة محمد بن الحنفية ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) المستشهد عام ٤٠ هجري، نعم، وقع الاختلاف في تعيين مؤسّس هذه الفرقة على أقوال:

الأول: أنّه كيسان مولى أمير المؤمنين علي (عليه السلام).

الثاني: أنّهم اتباع المختار بن أبي عبيدة الثقفي، وهذا من جهة أنّ اسمه كيسان[١]، بل إنّهم يروون رواية مفادها أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الذي سمّاه بهذا الاسم؛ لأنّ أباه حمله - وهو صغير - ووضعه بين يدي أمير المؤمنين (عليه السلام)، قالوا: فمسح يده على رأسه، وقال: كيس، كيس، فلزمه هذا الاسم[٢]،

١- مجمع البحرين: مادة: كيس.

٢- الفصول المختارة: الشيخ المفيد: الصفحة: ٢٩٦.

وذكروا أنّ كيسان اسم للغدر.[١]

ومن جملة الرواة الذين ذكروا في عداد الكيسانية:

١- حيان السراج.

٢- عامر بن وائلة.

٣- عبد الرحمن بن الحجاج البجلي، مولاهم كوفي بياع السابري.

٤- علي بن حزور.

٥- المختار بن أبي عبيدة على الأشهر.

٦- المرقع بن قمامة.[٢] وغيرهم.

ثانياً: الزيدية.

وهم القائلون بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، من جهة عدولهم عن القول بإمامة الإمام الباقر (عليه السلام) إلى إمامة أخيه (زيد)، وكان منشأ ذهابهم إلى ذلك أنّهم انطلقوا من مبدأ يقول بإمامة كلّ من خرج بالسيف من ولد فاطمة (عليها السلام)[٣]، سواء أكان من ولد الإمام الحسن (عليه السلام) أو من ولد الإمام الحسين (عليه السلام)، وكان زيد قد قام وخرج في زمن هشام بن عبد الملك، وقتل وصلب في كناسة - موقع قريب من الكوفة -، وقد

١- مرآة العقول: في شرح أخبار الرسول: العلّامة المجلسي: الجزء التاسع: الصفحة: ١٩٣.

٢- انظر: رجال ابن داود الحلّي: الجزء الثاني: الصفحة: ٣٢٩- ٣٣٠.

٣- المهذب: القاضي ابن البراج: الجزء الثاني: الصفحة: ٩٠.

أُختلف في سنة قتله، فقيل: ١٢٠هـ وقيل: ١٢١هـ وقيل: ١٢٢هـ[١] وكانت ولادته سنة ٧٦ من الهجرة وبلغ من العمر ٤٦ سنة وقتل لخمس بقين من المحرم.[٢]

وممّن ذكروا في عداد الزيدية من الرواة:

١- أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة. ٢- الحكم بن عتيبة.

٣- عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر البقال. ٤- عيسى بن عمر السنائي.

ثالثاً: الناووسية:

يمكن تعريف هذه الفرقة بالقول إنّهم الذين قالوا: إنّ جعفر بن محمد (عليه السلام) (المولود ٨٣هـ والمستشهد ١٤٨هـ في عهد المنصور) حيّ لم يمت، وبالتالي لا يموت حتى يظهر ويلي أمر الناس، فيكون هو المهدي (عليه السلام)، ومنشأ هذا القول زعم قوم منهم أنّ الذي بدا للناس لم يكن جعفراً، إنّما تصور للناس في تلك الصورة.[٣]

ومن جملة الرواة الذين نسبوا إلى الناووسية:

١- أبان بن عثمان الأحمر. ٢- سعيد بن طريف الحنظلي الاسكاف، وقيل: الدؤلي، وقيل: الخفاف.

١- الإرشاد للمفيد: ٢٦٨ - ٢٦٩، فرق الشيعة: ٥٨، الملل والنحل: ١٣٧، الفرق بين الفرق: ٣٤.

٢- مسند زيد بن علي: الصفحة: ٧.

٣- الفرق بين الفرق: عبد القاهر طاهر بن محمد البغدادي: الصفحة: ٦٧ .

٣- عبد الله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري (أبو طالب).

رابعاً: الإسماعيلية:

وهي الفرقة التي ذهبت إلى إمامة إسماعيل (المتوفى في حياة أبيه) ابن الإمام الصادق (عليه السلام) (المستشهد ١٤٨هـ) دون الإمام الكاظم (المولود ١٢٨هـ والمستشهد ١٨٣هـ في عهد هارون)، ومن الواضح أنّ زعمهم هذا إنّما نشأ ممّا ارتكز في أذهان الناس عادة من أنّ الأمر في أكبر الأبناء عادة، ما لم يكن به عاهة أو مانع يمنع من ذلك، وإلّا فلا نصّ من الإمام الصادق (عليه السلام) في ذلك.

وممّن نسب إلى الإسماعيلية من أصحاب الكتب الروائية القاضي النعمان المغربي مؤلف كتاب (دعائم الإسلام) (ت ٣٦٣هـ)، وقيل في انتسابه للإسماعيلية الكثير.[1]

خامساً: الفطحية أو الأفطحية.

وهذه الفرقة من الشيعة نحت منحى جديداً في عقيدتهم، وهو أنّهم زادوا إماماً بين الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، وهو عبد الله الأفطح ابن الإمام الصادق (عليه السلام) وأخو إسماعيل من أبيه وأمّه، وكان أسنّ أولاد الإمام الصادق (عليه السلام)، وكانوا يسمّون الفطحية من جهة أن عبد الله كان أفطح

١- وممّن كتب وحقّق في هذه الدعوى السيد محمد الحسيني الجلالي في مقدّمة كتاب (شرح الأخبار) للقاضي النعمان المغربي: الجزء الأول: الصفحة: ١ وما بعدها. فراجع.

الرأس أي عريضه[١]، وقيل: إنّه كان عريض القدمين، وكذا قيل إنّهم ينسبون إلى رئيس لهم من أهل الكوفة يقال له عبد الله الأفطح، لكن الأول أشهر وأسد[٢]، وكذا يسمّون (العمارية)، نسبة إلى زعيم منهم يسمّى (عمّارين).[٣]

ومن الرواة الذين ذُكروا في عداد الفطحية:

١- إسحاق بن عمّار. ٢- الحسن بن علي بن فضّال.

٣- عبد الله بن بكير الشيباني. ٤- أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن فضّال أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسين.

٥- علي بن أسباط أبو الحسن المقري. ٦- عمّار بن موسى الساباطي.

٧ مصدق بن صدقة[٤]. وغيرهم

سادساً: الواقفة.

الأساس في هذه الفرقة أنّهم يقولون بإمامه الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) إلى الإمام الكاظم (عليه السلام)، إلّا أنّهم يتوقفون عنده ويقولون بأنّه لم يمت، بل حيّ يرزق، وأنّه هو المهدي المنتظر، فهؤلاء وقفوا عنه ولم يأتمّوا بإمام بعده، مع أنّه (عليه السلام) استشهد بالسمّ بواسطة كمية من الرطب في سجن السندي بن شاهك في عهد هارون الرشيد، مضافاً إلى أنّ مشهده وقبره الشريف معروف في بغداد.

١- فرق الشيعة: ٨٨- ٨٩.

٢- كطرائف المقال: السيد علي البروجردي: الجزء الثاني: الصفحة: ١٨٩.

٣- الفرق بين الفرق: ٦٢.

٤- راجع كتاب الرجال: ابن داود الحلّي: الجزء الثاني: الصفحة: ٣٢٥.

وممّن ذُكر في عداد الواقفة من الرواة:

١ - الحسن بن محمد بن سماعة.٢ - حميد بن زياد.

٣- حنان بن سدير.٤ - دُرُست بن أبي منصور.

٥- علي بن أبي حمزة البطائني.٦- علي بن الحسين الطاطري الكوفي[١]، وغيرهم.

سابعاً: الخطّابية.

تمثّل فرقة الخطابية مرحلة مهمّة من تاريخ الفرق الشيعية؛ وذلك من جهة التحوّل الكبير في مستوى الانحراف العقائدي الذي حصل فيها، فبينما رأينا أنّ مدى الانحراف العقائدي يتراوح بين أن يُزاد إمام أو ينقص آخر أو يوُقف على واحد منهم ونحو ذلك، نشهد في الخطابية تحولاً كبيراً جداً؛ وذلك من جهة أنّ الأساس الذي قامت عليه فرقة الخطابية هو زعمهم - والعياذ بالله - أنّ الأئمّة أنبياء، ومن ثمّ آلهة، وقالوا بإلهية الإمام الصادق (عليه السلام)، بل وإلهية آبائه الطاهرين (سلام الله عليهم)، فقالوا:

إنّ الأئمّة أبناء الله وأحبائه، والإلهية نور في النبوة، والنبوة نور في الإمامة، ولا يخلوا العالم من هذه الآثار والأنوار.[٢]

---

١ - لمعرفة المزيد راجع: كتاب الرجال: ابن داود الحلّي: القسم الثاني: الصفحة: ٣٢٢-٣٢٣.

٢ - الملل والنحل: الشهرستاني: الجزء الأول: الصفحة: ١٧٩.

ثامناً: المغيرية.

هذه الفرقة من الشيعة طرحت طرحاً جديداً في الانحراف العقائدي، تمثّل بمحاولة سلب الإمامة من بني علي بن أبي طالب (عليه السلام) - بعد أبي جعفر (عليه السلام)[1]- وتغيير مسارها الإلهي ووضعها في المغيرة بن سعيد العجلي (ت ١١٩هـ) إلى خروج المهدي، الذي هو عندهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب[2]، وأنّه لم يمت، بل مقيم في جبل يقال له: (العلمية)[3]، فلمّا قتل صاروا لا إمام لهم ولا وصيّ، ولا يثبتون لأحد إمامة بعده[4]، والمتتبّع يرى اشتراكاً بينهم وبين الزيدية الذين يعتقدون بإمامة زيد بن علي بعد الحسين، ثمّ إمامة يحيى بن زيد بن علي، وبعده بإمامة عيسى بن زيد بن علي، ثمّ بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن الملقب (بالنفس الزكيّة) المقتول في المدينة ١٤٥هـ.

١- فرق الشيعة: النوبختي: ٦٣. مع أنّهم كانوا يتعمدون الكذب والدسّ والتزوير حتى على أبي جعفر الباقر (عليه السلام) ولعلّه تمهيداً لنزع الإمامة عنهم (صلوات الله عليهم) لكن أنّى لهم ذلك.

٢- فرق الشيعة: النوبختي: الصفحة: ٦٣.

٣- فرق الشيعة: ٦٣، وكذلك: قاموس الرجال: الشيخ محمد تقي التستري: الجزء العاشر: الصفحة: ١٦٤.

٤- فرق الشيعة: ٧١-٧٢.

وكان المغيرة قد خرج بظاهر الكوفة في إمارة خالد بن عبد الله القسري[١]، فأخذه خالد القسري فسأله عمّا يقول به، فأقرّ به، فاستتابه، فأبى أن يرجع عن قوله، فقتله وصلبه[٢]، وأحرقه وأحرق أصحابه سنة ١١٩هـ.[٣]

وكانوا قد أسّسوا جملة من العقائد الفاسدة، منها: أنّ الله تعالى جسم على صورة رجل من نور، على رأسه تاج من نور، وقلبه منبع الحكمة[٤]، وأنّ الله تعالى لمّا أراد أن يخلق الخلق تكلّم بالاسم الأعظم فطار فوقع تاجاً على رأسه، وذلك قوله (سبح اسم ربّك الأعلى)[٥]، بل زادوا في ذلك بزعمهم أنّ المغيرة بن سعيد رسول نبيّ، وأنّ جبرائيل يأتيه بالوحي من عند الله[٦]، وكان يدّعي أنّه يحيي الموتى، وقال بالتناسخ[٧].

الغلوّ والغلاة:

في هذا البحث سوف لن نتحدث عن فرقة أو مذهب معيّن بحدّ ذاته،

١- تاريخ الطبري: ٥: ٤٥٦: تحت عنوان: خروج المغيرة بن سعيد في نفر وذكر الخبر عن مقتلهم.

٢- فرق الشيعة: النوبختي: ٦٣.

٣- تاريخ الطبري: ٥: ٤٥٦: تحت عنوان: خروج المغيرة بن سعيد في نفر وذكر الخبر عن مقتلهم.

٤- منهج المقال في أحوال الرجال: محمد باقر البهبهاني: الصفحة: ٤٠٠.

٥- طرائف المقال: السيد علي البروجردي: الجزء الثاني: الصفحة: ٢٣١.

٦- فرق الشيعة: النوبختي: الصفحة: ٦٣.

٧- فرق الشيعة للنوبختي: ٦٣.

فلذلك لم نعط للبحث رقماً كما في سائر الفرق والمذاهب، والوجه في ذلك:

أنّنا في بحث الغلوّ سوف نبحث في نفس ظاهرة الغلوّ وما أنتجته من أفراد غلاة، وأمّا تشخيص مصاديقه، وعلى من ينطبق من الفرق وعلى من لا ينطبق، فهذا موكول إلى المحقّق لهذه الفرقة أو تلك، فهنا يمكن له أن يستعين بالخطوط العامّة للغلوّ التي يمكن أن يستفيدها من بحثنا هذا كأسس عامّة في معرفة ثبوت الغلوّ لتلك الطائفة أو الفرقة دون الأخرى، مع الالتفات إلى أنّ الغلوّ ظاهرة عابرة للمذهب الشيعي، فيلاحظ أنّه قد ابتليت فيه المذاهب الأخرى ولم تسلم منه الفرق الإسلامية، بل حتى الأديان الأخرى، ومن هنا صار لزاماً علينا تنقيح محلّ الكلام وبيان أهمّ السمات والصفات العامّة لظاهرة الغلوّ، وسرد جملة من الألفاظ التي وردت في كتب الرجال لوصف الرواة المتّهمين بالغلوّ والمغالاة، ومن ثمّ سرد جملة من الرواة ممّن اتهموا بالغلوّ، هذه هي الخطوط العامّة للبحث.

ومن جملة الرواة الذين ذُكروا في عداد الغلاة:

١- سهل بن زياد الآدمي. ٢- محمد بن سنان.

٣- محمد بن أبي زينب، وهو مقلاص. ٤- محمد بن نصير النُمَيري.

وغيرهم العشرات، فمن أراد المزيد فليراجع.[1]

١- انظر كتاب الرجال: ابن داود الحلّي: الصفحة ٣٣٠ وما بعدها، عدّة الرجال: الكاظمي: الجزء الأول. وغيرها من المصادر.

الفصل العاشر

في تقسيمات الخبر

وطرق تحمّل الرواية وكيفية نقلها

أمّا الكلام في تقسيمات الخبر

فقبل الدخول في البحث نود الإشارة إلى مسألة، وهي:

أنّ البحث في تقسيمات الخبر وكذا بعض الأبحاث التي سيأتي ذكرها[١]- إنّما تبحث عن مسائل كليّة مرتبطة بالخبر من جهات عدّة، ومن الواضح أنّها لا تدخل تحت عنوان علم الرجال، وإنّما تقع في ضمن دائرة أبحاث علم الدراية، إلّا أنّ الداعي حيث كان وضع كتاب درسي للطالب يعينه على فهم علم الرجال وما يقترب منه في البحث دفعنا ذلك إلى التعرّض لهذا البحث وأمثاله في ضمن هذا العنوان (الحلقات الرجالية)، مضافاً إلى إعانة الطالب على أن يجد ضالته في هذه الأبحاث في مكان واحد وكتاب فارد، ممّا يسهل عليه الاستفادة من وقته في دراسة كتب أخرى وعدم تشتيت ذهنه في دراسة جملة من الكتب التي قد لا يكون في مرحلته الدراسية الأولية بحاجة شديدة إليها، تاركين له حرية الاختيار في المستقبل في اختيار ما يراه مناسباً.

والأسس التي يقام عليها تقسيم الخبر متعدّدة، إلّا أنّنا نختار ما يناسب

١- كالبحث في كون إعراض المشهور عن العمل بالرواية الصحيحة مسقطاً لها عن الاعتبار أم لا؟ وككون عمل الأصحاب بالرواية الضعيفة رافعاً لضعفها وملحقاً لها بالروايات المعتبرة ونحو ذلك من الأبحاث التي ترد في هذه الحلقات.

مستوى الكلام فنقول:

التقسيم الأول: تقسم الخبر بلحاظ الناقل (الراوي) إلى المسند والمرسل.

والمسند هو ما اتصل سنده، بذكر جميع رجاله في كل مرتبة إلى أن ينتهي إلى الإمام (عليه السلام) من دون قطع.

المرسل: وهو على خلاف المسند، أي ما فيه إرسال وإطلاق بالنحو الذي لا تكون سلسلة السند تقيّد كلّ واحد بالآخر إلى أن تنتهي للإمام (عليه السلام)، بل هناك قطع فيها.

التقسيم الثاني: تقسيم الخبر بلحاظ المنقول عنه - وهو الإمام المعصوم (عليه السلام) -، ويقسّم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المصرح به أو المظهر: وهو ما ورد التصريح باسم الإمام (عليه السلام) في السند على لسان الراوي المباشر عنه (عليه السلام)، وهذا يشمل القسم الأكبر من الروايات.

وحكمه من ناحية العمل لا لبس فيه لوضوحه.

الثاني: المضمر. ومعنى الإضمار: الإخفاء، أي لم يصرّح باسم الإمام (عليه السلام)، والأحاديث المضمرة هي التي اشتملت - في الغالب - على السؤال ولم يذكر اسم المسؤول، وتأتي بالضمير البارز كصحيحة زرارة (قلت له: الرجل ينام وهو على وضوء...)[1]، أو بالضمير المستتر كحديث سماعة (قال: إذا سها

---

١ - الوسائل: ١: ٢٤٥: ب: ١: من أبواب نواقض الوضوء: ح: ١. نشر مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام)

الرجل في الركعتين....)[١]، ولهذا القسم مصاديق كثيرة في الروايات، وفي حكمه خلاف.

الثالث: الموقوف. وهو على نحوين: مطلق ومقيّد. أمّا المطلق: فهو الذي ينتهي السند فيه إلى صاحب المعصوم، ويقف عليه مع عدم وصله إلى المعصوم، ولذلك يسمّى الراوي موقوفاً عليه والحديث موقوفاً. والمقيّد هو ما كان الموقوف عليه غير مصاحب للمعصوم، بل كان من التابعين ويسمّى حديثه مقطوعاً أو منقطعاً.

والحديث الموقوف يمكن صدوره من المعصوم؛ لأنّه مصاحب الراوي، مثل حديث أبي بصير: (ولا تعاد الصلاة من دم لم تبصره غير دم الحيض)[٢]

والفرق بينه وبين المضمر هو: أنّ المضمر لا يحتمل فيه أن يكون صادراً من نفسه لمكان الضمير، نعم، يحتمل أن يكون صادراً من نفس المعصوم كما يحتمل صدوره من غيره، بخلاف الموقوف؛ لأنّه حيث وقف الحديث عليه ولم يتعدّاه إلى غيره؛ إذ لم يسنده إلى أحد لا بالتصريح ولا بالإضمار، احتمل أن يكون صادراً من نفسه، وهذا القسم هو الأقل من بين الأقسام الثلاثة، ولكنّه الأصعب حكماً فيها.

التقسيم الثالث: وهو تقسيم للخبر المسند باعتبار ملاحظة عدالة الراوي

١- فروع الكافي: ٣: ٣٥٢: ب: ٣٨: السهو في الركعتين الأولين: ح: ٢. الاستبصار: ١: ٥٤١: ب: ٢١٣: السهو في الركعتين الأوليين: ح: ٥.

٢- فروع الكافي: ٣: ٤٠٥: ب: ٦١: الرجل يصلّي في الثوب وهو غير طاهر عالماً أو جاهلاً: ح: ٣.

ووثاقته وحسنه وعدمها إلى أربعة أقسام.

الأول: الصحيح، وهو ما كان جميع رجال السند فيه من أهل العدالة والصدق من الإمامية مع التثبّت والحفظ.

الثاني: الموثق: وهو ما كان أحد رجال السند فيه أو أكثر غير إماميّ - أي من سائر الفرق - ولكنّه ثبت صدقه وتحرّزه عن الكذب.

الثالث: الحسن، وهو ما كان جميع رجاله أو أحدهم إمامياً، ولكن لم ينصّ على وثاقته، بل ورد فيه مدح بحيث يمكن الاعتماد عليه.

الرابع: الضعيف، وهو ما كان جميع رجال السند فيه أو أحدهم غير جامع لشرائط الحجيّة كإن ورد في حقّه تضعيف أو لم يرد فيه توثيق أو مدح أو كان مسكوتاً عنه.

طرق تحمّل الرواية

يعتبر العنصر التاريخي مهمّاً في هذا البحث؛ وذلك من جهة أنّ جملة منها انتهت مع انتهاء عصر من العصور كما تبين في الأبحاث السابقة، مضافاً إلى إمكانية وقوع جملة منها - وإن ندر - كطريق الوجادة، كما حصل في كتاب الضعفاء لابن الغضائري، فقد تقدّم القول بأن ابن طاووس (رحمه الله) كان قد وجد نسخة منه بالوجادة، وعليه فطرق تحمّل الرواية متعدّدة[١]، منها:

الطريق الأول: السماع في الرواية.

الطريق الثاني: القراءة على الشيخ.

الطريق الثالث: الإجازة

الطريق الرابع: المناولة.

الطريق الخامس: الإعلام.

الطريق السادس: الكتابة

الطريق السابع: الوصيّة.

الطريق الثامن: الوجادة.

وما دام الحديث قد انجر إلى طرق تحمّل الرواية كان لزاماً علينا الإشارة إلى الصيغة التي نقلت بها الروايات عن المعصومين (عليهم السلام) وصارت بين أيدينا فهل كانت بصيغة واحد كالكتاب أو ما شاكل ذلك أم تعدّدت الصيغ التي

١- كما ذكرها جملة كالشهيد (قدس سره) في الدراية: الصفحة: ٨ و٨٣، والمامقاني (قدس سره) في مقباس الهداية: الجزء الثالث: الصفحة: ٦٥- ١٨٧ وآخرون.

نقلت بها الروايات؟

والجواب عن ذلك: حيث إنّ طرق نقل الروايات متعدّد، مضافاً إلى تعدّد موضوعاتها ونحو ذلك من الظروف التي أثّرت في صيغ نقل الروايات، قسّمت هذه الكيفيات إلى عدّة أقسام:

الأول: الأصل أو الكتاب

بعد الاتفاق على تغاير الأصل مع الكتاب وأفضلية الأصل على الكتاب، وكون الكتاب أعمّ من الأصل، فكلّ أصل كتاب ولا عكس، ذكروا للأصل - في الجملة - سمات ثلاث:

الأولى: أن يكون جميع ما فيه مأخوذاً من الإمام (عليه السلام)، سواء أكان ابتداءً منه أو بعد السؤال، وسواء كان بالمشافهة أو بالواسطة.

الثانية: أن لا يكون مأخوذاً من كتاب آخر.

الثالثة: أن يكون له ترتيب خاص كترتيب أبواب الفقه أو كترتيب تسلسل الأئمّة (عليهم السلام) أو ترتيب الروايات من حيث الزمان.

الثاني: النسخة:

وهي الروايات المستنسخة عن خط الإمام أو المنقولة عن خطّه سواء كانت مبوبة أو غير مبوبة، وهي تختلف قلّة وكثرة، وهذا النمط قد أُثر عن جملة

من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) كالإمام الصادق والإمام الرضا (عليهما السلام).[١]

الثالث: الرسالة.

وهي ما يكتبه الإمام (عليه السلام) إلى شخص أو أشخاص، كرسالة الإمام زين العابدين (عليه السلام) المعروفة برسالة الحقوق وغيرها، ومثل هذه الرسائل تُعدّ من مصاديق الروايات.

الرابع: المسائل:

وهي عبارة عمّا يوجه إلى الإمام (عليه السلام) من الأسئلة ويجيب عليها مشافهة أو مكاتبة، كمسائل علي بن جعفر.[٢]

الخامس: النوادر.

وهي عبارة عن الروايات المتفرقة التي لا يجمعها موضوع واحد.

السادس: الرواية.

وهي ما أُسند إلى المعصوم (عليه السلام) مطلقاً، فتكون شاملة لجميع الأقسام السابقة.

١- كما ذكر النجاشي في ترجمة خالد بن طهمان أبو العلاء الخفّاف السلولي) (وله نسخة أحاديث رواها عن أبي جعفر (عليه السلام). (رجال النجاشي: ١: ٣٥٣)

٢- وهي مسائل سألها علي بن جعفر (أخو الإمام الكاظم (عليه السلام) للإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) وصارت محلّ اهتمام الفقهاء لاشتمالها على مسائل في الحلال والحرام وللأعلام طرق متعدّدة إليها مذكورة في محلّها، وعقدنا للكتاب بحثاً مستقلاً يأتي في محلّه.

نعم، لا بدّ من الإشارة في الختام إلى أنّ الصحيفة والعهد[1] الظاهر كونهما داخلين في الروايات.

١- هو ما يشتمل على واجبات الوالي تجاه الرعية والرعية تجاه الوالي كالعهد المعروف من الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الاشتر (رضوان الله تعالى عليه) الذي صار نموذجاً يحتذى به في توضيح طبيعة العلاقة بين السلطة والناس.

الفصل الحادي عشر

الحديث

أولاً: وقوع العلل في الحديث وأسبابها.

ثانياً: أسباب الاختلاف في الحديث.

ثالثاً: ظاهرة الوضع في الحديث وأسبابها.

وقبل الدخول في هذه الأبحاث لا بدّ من تقديم مقدّمة حاصلها:

أنّ الحديث تعرّض لجملة من العوامل أثّرت فيه بشكل كبير، ممّا استدعى من أهل المعرفة إيجاد منهج علمي للتعامل مع هذه العوامل؛ لتطويق آثارها السلبية ومحاولة رصدها وتنقيته منها، مثل اختراع علم الرجال وجملة القواعد التي تُعمل في البحث السندي والدلالي ونحو ذلك، من أجل ضمان عدم دخول الأحاديث المكذوبة والمنسوبة إلى المعصومين (عليهم السلام) في دائرة الشريعة الإسلامية خاصّة، والفكر الإسلامي بصورة عامّة.

أمّا الكلام في الأمر الأوّل وهو وقوع العلل في الحديث:

فقد تعرّضنا فيما سبق إلى تسليط الضوء على المسيرة التاريخية الطويلة للحديث - التي تمتد بعمق أكثر من ألف عام -، مضافاً إلى الإشارة إلى المحطّات التي تعرّض فيها الحديث لجملة من الظروف التي أثّرت فيه سنداً تارة ومتناً تارة أخرى.

فقد ولد الحديث بمعيّة أدوات بسيطة بدائية للكتابة والحفظ، واعتماده على الجهد الإنساني من السماع والاستماع والكتابة القراءة، وكلّها أدوات تشترك في اعتمادها على العنصر البشري الذي يمكن أنّ تعتريه جملة من المؤثرات التي تؤثر في دقّة النقل والتدوين، مضافاً إلى ظروف خارجية عديدة -

كالظروف السياسية خصوصاً مع الالتفات إلى أنّ الأئمّة (عليهم السلام) ومعهم التشيع كان يعيش حياة الاضطهاد والتقتيل والتشريد والمنع على المستوى الاجتماعي والفكري ونحو ذلك - أدّت إلى وضع جملة من العلل في عجلة الحديث - كما ستأتي الإشارة إليها -.

ومن هنا صبّ الأعلام اهتماماً غير مسبوق بضبط الحديث وتهذيبه وتنقيحه، فقد كانوا يقطعون المسافات الطويلة من أجل ضبط حديث واحد؛ وذلك لما استشعروه وشاهدوه من آثار خطيرة لهذه العلل على فهم الحديث، وبالتالي فهم الأحكام الشرعية - بصورة خاصّة - والمفاهيم الإسلامية بصورة عامّة، المبنية على الحديث في جملة كبيرة من أوجهها.

وما دام الحديث يتألّف من السند والمتن فمن الطبيعي أنّ تنقسم هذه العلل إلى قسمين:

القسم الأوّل: العلل التي تعتري سند الحديث.

القسم الثاني: العلل التي تعتري متن الحديث.

أمّا الكلام في القسم الأوّل وهي علل السند، فالغاية من الحديث في هذا القسم هي التعرّف على مجموع هذه العلل وطرق تشخيصها من قبل الناظر في الحديث، والمستند إليه في عملية البحث العلمي، كالاستدلال وغيره، فتنمو مهارة ضبط الحديث وتنقيحه وإتقانه، وهذه مقدّمة أساسية لإعمال قواعد السند والخروج بنتيجة مطمأن بها للحكم عليه بالسلامة والاعتبار من عدمها.

ومن أهمّ العلل السندية:

أولاً: التصحيف.

ولأهمية مبحث التصحيف الكبيرة نتحدث فيه في مقامات ثلاثة:

المقام الأوّل: في الحديث عن مناشئ التصحيف وأسبابه.

المقام الثاني: الحديث عمّا يمكن أنّ يكون كاشفاً وقرينة على وجود التصحيف في الرواية.

المقام الثالث: الخطوات العملية لحلّ لغز التصحيف واجتناب آثاره السلبية في فهم الحديث.

أمّا الكلام في المقام الأوّل:

فمناشئ التصحيف متعدّدة، والتعرّف عليها إنّما هو تعبير آخر عن محاولة التعرّف على ما يمكن أنّ يكون ظرفاً دخيلاً في الحديث، من جهة معينة، له القدرة والقابلية على إحداث الاختلاف فيه بنحو من الأنحاء، وبناءً على ذلك فلا بدّ من البحث في هذه المناشئ تحت عناوين وجهات محدّدة، تستبطن بين طيّاتها تلك الأسباب والدواعي، ومن هذه الجهات:

الجهة الأوّلى: ما يرجع إلى الكتابة المستعملة في تدوين الأحاديث.

الجهة الثانية: ما يرجع إلى الناسخ نفسه، ومنها:

أولاً: زيغ البصر.

ويمكن تصوره على أنحاء متعدّدة:

النحو الأوّل: تقديم حرف على حرف،

ومثاله (ملح) و(محل)، و(حلم) و(حمل)، و(لمح) و(لحم).

النحو الثاني: زيغ البصر من كلمة إلى شبهها.

ثانياً: عدم الدقّة في الإملاء قراءةً أو كتابةً.

ثالثاً: الانسباق الذهني والمرتكزات الذهنية.

رابعاً: إدراج ما في الهامش في المتن.

خامساً: قراءة الحرف الأوّل أو الأخير مرتين.

كما إذا قرئ الألف الأخير من الكلمة مع الحرف اللاحق له، ليكوّن كلمة مستقلة جديدة، كما لو كانت - مثلاً - كلمة مشتملة على ألف في آخرها والكلمة التالية لها (أو) فتحذف الألف فتصير (واواً).

الجهة الثالثة: ما يرجع إلى النطق، وله عدّة مناشئ:

المنشأ الأوّل: التشابه الصوتي بين الكلمات.

المنشأ الثاني: عجمة الراوي الأصلي أو الناقل.

المنشأ الثالث: لثغة الراوي أو الناسخ.

الجهة الرابعة: ما يرجع إلى ضعف ثقافة الراوي.

الجهة الخامسة: ما يرجع إلى الطباعة والنشر في العصر الحالي.

التحوّل إلى عالم الالكتروني أفرز جملة جديدة من **مناشئ التصحيف**، منها:

الأول: ما يرجع إلى الطباعة عن طريق الحاسوب الآلي.

الثاني: ما يرجع إلى الإخراج الفنّي.

الثالث: ما يرجع إلى علائم الترقيم.

وأمّا الكلام في المقام الثاني: فيما يمكن أنّ يكون كاشفاً عن طروّ التصحيف.

فما يمكن أنّ يكون كاشفاً عن التصحيف جملة أمور، ولتسهيل تبويبها نقسّمها إلى قسمين:

القسم الأوّل: ما يفهم من ملازمات خارجة عن دائرة منطوق الحديث ومتنه.

القسم الثاني: ما يفهم من الدلالات الداخلية للحديث الظاهر من نفس ألفاظه وكلماته.

أمّا الكلام في القسم الأوّل: فيمكن تصوّره على أنحاء متعدّدة، منها:

النحو الأوّل: مخالفة دلالة الحديث للقرآن الكريم،

النحو الثاني: مخالفة الحديث للاستعمالات اللغوية الثابتة والدارجة في فترة صدور الحديث.

النحو الثالث: مقارنة ما بين أيدينا من النسخة مع النسخ الأخرى.

النحو الرابع: عدم مناسبة دلالة الرواية مع الثابت والمعروف من سيرة وأخلاق المعصومين (عليهم السلام).

النحو الخامس: مخالفة دلالة الرواية للثوابت الفقهية والعقائدية.

النحو السادس: مخالفة الدلالة للوقائع التاريخية الثابتة.

النحو السابع: معارضة دلالة الرواية للواقع الخارجي المعاش.

النحو الثامن: مخالفة مدلول الروايات للاستعمالات اللغوية.

النحو التاسع: وجود الأخطاء النحوية في الروايات.

النحو العاشر: عدم اتفاق ظاهر الرواية مع عنوان الباب الواردة فيه.

وهذا كلّه في القسم الأوّل المرتبط بالملازمات والدلالات الخارجية.

وأمّا الكلام في القسم الثاني المرتبط بالدلالات الداخلية في ضمن نفس الحديث وعبائره، فهو أيضاً يتصور على أنحاء متعدّدة، منها:

النحو الأوّل: فقدان الانسجام والترابط في الحديث.

النحو الثاني: فقدان التناسب بين صدر الكلام وذيله.

النحو الثالث: عدم التناسب بين الحكم والموضوع.

النحو الرابع: عدم تناسب التعليل مع المعلّل.

النحو الخامس: عدم دلالة الرواية على المطلوب.

النحو السادس: التناسق بين الفقرات المتقابلة الواردة في الأحاديث.

النحو السابع: الاختلاف في دلالة فقرات الحديث المختلفة.

هذا تمام كلامنا فيما يمكن أنّ يكون كاشفاً عن طروّ التصحيف.

وأمّا الكلام في المقام الثالث:

فلا بدّ من ختمه في التعرّض لمراحل علاج التصحيف، فإنّ معرفة مناشئه وما يمكن أنّ يكون كاشفاً عن التصحيف لا يصل بنا إلى الغاية من كلّ ذلك،

وهو تجنب آثاره على معرفة معنى الحديث وظاهره، فتحقيق الغاية معلّق على معرفة طرق علاج التصحيف لتجنب آثاره السلبية على الحديث، ويمكن تقسيم **علاج التصحيف** إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأوّلى: جمع الاحتمالات المختلفة.

المرحلة الثانية: تهذيب الاحتمالات.

المرحلة الثالثة: استقصاء القرائن للدفع باتجاه تشخيص واحد منها أو الاقتراب منه.

أمّا الكلام في المرحلة الأوّلى، فهي تقضي بجمع الاحتمالات المختلفة من خلال أمور:

الأمر الأول: مراجعة نسخ الحديث الأخرى.

الأمر الثاني: قراءة الكلمة بأشكال وطرق مختلفة.

وأمّا المرحلة الثانية وهي **تهذيب الاحتمالات** فيمكن طيّها من خلال:

أولاً: ملاحظة المصدر الذي رويت عنه الرواية، ومدى الاختلاف والانسجام، فالأصل يمكن أنّ يكشف لنا وقوع التصحيف، فلعلّ الحديث صحيح في الأصل والتصحيف إنّما حدث بعد نقل المصادر عنه فننتهي من المشكلة أساساً.

ثانياً: ملاحظة التعبير الوارد في الرواية ومدى الانسجام مع الاحتمالات، فالنسخة المنسجمة هي النسخة الأقرب للصحّة.

ثالثاً: ملاحظة العبارة نحوياً، فالصحّة النحوية تصلح أنّ تكون قرينة على صحّة بعض الاحتمالات دون البعض الآخر.

رابعاً: مراجعة كتب اللغة للوقوف على معاني الكلمات عند أهل اللغة، والذي يمكن أنّ يدعم بعض الاحتمالات دون البعض الآخر.

خامساً: ملاحظة ما يقتضيه سياق الكلام، فإنّه قد يكون قرينة على صحّة بعض الاحتمالات دون البعض الآخر.

سادساً: ملاحظة الانسجام مع التعليل، وهذا يمكن أنّ يكون قرينة على الدفع باتجاه القول بصحّة بعض الاحتمالات دون البعض الآخر.

وأمّا الكلام في المرحلة الثالثة:

فيمكن تجسيد استقصاء القرائن لمعرفة المتن الأقرب للصحّة من خلال أمور:

الأمر الأول: ملاحظة الأسرة الحديثية - أنّ صحّ التعبير -، ونعني بها الأحاديث القريبة من حديثنا محلّ البحث والتحقيق والمشابهة له والواردة في نفس الموضوع، وهذا من شأنه رفع الإبهام وكثرة الاحتمالات المتوقعة وحصرها في أعداد أقل، وهذا يدفع عجلة الكشف عن التصحيف، بل يساعد في تشخيص واستيضاح الصورة أكثر للوصول إلى الاحتمال الأقرب.

الأمر الثاني: الاستعانة بفهم الفقهاء والمحدّثين للرواية محلّ البحث، وذلك يتحقّق من خلال الاطلاع على العناوين التي وردت تحتها هذه الروايات، وذلك لأنّنا ذكرنا أنّ أصحاب المجاميع الروائية كانوا يضعون الروايات المختلفة تحت العناوين الموحدة بعد استظهار ملائمة دلالتها مع العنوان، وهذا نحو من الفهم لظهور الرواية في معنى معين، مما يمكن أنّ يساعدنا في تعيين الأقرب من الاحتمالات، وهو نحو استشارة منّا لهؤلاء

الأعلام، وهذا ينطوي على فائدة عظيمة كما هو واضح.

الأمر الثالث: مطالعة الروايات الواردة في نفس السياق في كتب المذاهب الأخرى، فإنّه يساعد في تعيين بعض الاحتمالات وتقريبها أكثر من البعض الآخر من جهة روايتهم لبعض الروايات القريبة من رواياتنا بشكل أو بآخر.[1]

ويكفي لمعرفة أهميّة التصحيف في الحديث الإشارة إلى أنّ كتاب الكافي كان قد طبع طبعة محقّقة في ثمانية مجلدات قبل فترة، إلّا أنّه الآن قد طبع في ستة عشر مجلداً، كان المنشأ الأساسي لهذا التوسع إنّما هو المقابلة مع نسخ متعددة وصلت إلى حوالي (٧٣) نسخة، فبالتالي ما أضيف إلى السابق إنّما هو احتمالات تصحيف وزيادة ونقيصة وجدت في هذه النسخ الكثيرة، وهذا مؤشر واضح على أهمية العمل على التصحيف ومشاكل السند والمتن من قبل الفقيه بطريقة أهل التحقيق، فانتبه.

ويمكن لنا تصوّر **إشكال مختلفة من التصحيف:**

الشكل الأوّل: التصحيف في الاسم، واحتماله يزداد مع زيادة الشبه في الرسم بين الأسماء كما في: (بريد ويزيد) و(بشار ويسار) و(حسن وحسين)، وما شابه ذلك.

الشكل الثاني: التصحيف في الواسطة، ومن مواضعه المعروفة هو تصحيف (عن) ب(بن) الذي يسبّب جعل الواسطتين واسطة واحدة، أو تصحيف (بن) ب(عن) الذي يزيد من عدد الوسائط، فيعدّ الواسطة الواحدة

---

١ - انظر: التصحيف في متن الحديث: حيدر المسجدي: ص: ٢٠٥.

واسطتين.

الشكل الثالث: التصحيف في الطريق، وهذا الشكل أيضاً ممّا يقع في الطرق غالباً بتصحيف (و) ب(عن) فيسبّب زيادة في الواسطة.

ثانياً: الزيادة.

ثالثاً: النقص في الأسانيد؟

رابعاً: القلب، ويمكن تصوّر وقوع القلب في الاسم أو في الواسطة.

وأمّا الكلام في الثاني، وهي العلل التي تعتري متن الحديث:

فقد تقدّم الكلام فيما يمكن أنّ يكون منشأً لطروّ علل متنوعة في متن الحديث حال كتابته ونقله من راو إلى آخر، ومن كتاب إلى آخر، ومن نسخة كتاب إلى أخرى، فالسهو والنسيان والاشتباه والاستعجال والأخطاء التي تصيب العين والذاكرة كلها مناشئ لظهور هذه العلل في المتن، وصور علل المتن متعدّدة، نذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

الصورة الأوّلى: أنّ تسقط كلمة.

الصورة الثانية: أنّ يقع تصحيف في حروف المتن أو حركاته.

وأمّا الكلام في الثاني في أسباب الاختلاف في الحديث:

نظراً للدور العظيم الذي لعبه - ويلعبه - الحديث في الفكر الإسلامي فلذلك انعكس طروّ الاختلاف فيه - بغض النظر عن منشأه سواء أكان طبيعياً أم بالتسبيب المتعمّد - اختلافاً كبيراً في فهمه من قبل المسلمين، وتأويله كلّ بحسب وجهة نظره ومراده، خصوصاً مع دخول أسباب متعدّدة وجهات

كثيرة خلف هذا الاختلاف، وامتلاكها لجملة كبيرة من وسائل فرض الأمر الواقع، وتزييف الحقائق، ونشر الأكاذيب، كالجهات السلطوية الحاكمة في البلدان الإسلامية، والامصار وغيرها، وكلّ ذلك وغيره أدّى إلى حدوث الاختلافات والنزاعات بين الفئات والطوائف المختلفة نتيجة الاختلاف في تلك المتون الحديثية.

ولعظم دور الحديث نجد أنّ الأئمّة (عليهم السلام) أعطوا مسألة الحرص على ضبط الحديث وتقييده وعلاج الروايات المتعارضة أهمية كبيرة من خلال كلماتهم، فاستطاع الأصوليون صياغتها في ضمن قوالب وقواعد أعطوها أسماء متعدّدة، كقواعد الجمع الدلالي العرفي، وحمل العام على الخاصّ، والمطلق على المقيّد، وتقديم الأظهر على الظاهر، والظاهر على النصّ ونحو ذلك، وعرض الحديثين المختلفين على مرجّحات باب التعارض بعد استقرار التعارض بينهما، وعدم إمكان حلّه بقواعد الجمع الدلالي العرفي، من خلال العرض على الكتاب الكريم أو مخالفة العامّة ونحو ذلك، وكل هذا إنّما هو عبارة عن آليات تضمن - إلى حدّ ما - الخروج من مشكلة الاختلاف في الأحاديث الواصلة إلينا، من خلال منهج علميّ يمكن الركون إلى نتائجه ومخرجاته.

وسنحاول الإشارة - ولو إجمالاً - **لأسباب اختلاف الحديث** وهي كثيرة - لمن يطيل النظر والاستقراء -، منها:

السبب الأوّل: ظروف التقيّة التي كان يعيشها الأئمّة (عليهم السلام):

السبب الثاني: عدم حفظ الحديث بالهيئة والصورة التي خرج منها عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

السبب الثالث: نقل الحديث بالمعنى:

السبب الرابع: قصور الفهم والتسامح في أداء الحديث ونقله:

السبب الخامس: ضياع القرائن وخروج الكلام عن سياقه بتقطيع الحديث:

وأمّا الكلام في الأمر الثالث: ظاهرة الوضع في الحديث:

فتُعدّ ظاهرة الوضع في الحديث من أخطر الظواهر التي تعرّض لها الإسلام بصورة عامّة، وابتدأت مع عصر النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) وامتدت مع امتداد التاريخ وحياة الأئمّة (عليهم السلام)، ولم يسلم منها عصر ولا مصر.

ولعظم أثرها وخطره كان لا بدّ من التحرك السريع وبآليات واضحة ومنهج علميّ دقيق لدفع هذه المشكلة وتطويقها، والحدّ من آثارها السلبية، فظهرت عدّة طرق لدفع هذا المحذور، منها:

أولاً: تحذير المعصومين (عليهم السلام) من خطورة هذه الظاهرة، وأنّ الحفاظ على الكيان الإسلامي إنّما يمرّ من خلال التصدي لهذه الظاهرة التي يمكن أنّ تشكّل تهديداً وجودياً للإسلام، وعدم الإغماض عنها، بل التوجيه ولفت النظر إلى كلّ ما يمكن أنّ تسبّبه هذه المواجهة من مشاكل ومخاطر جسيمة.

ثانياً: شرح آليات الوضع ودواعيه للناس، ممّا ساهم في فهم هذه الظاهرة وتطويق آثارها السلبية.

ثالثاً: التصريح بأسماء جمع من الرواة الذين كذّبوا في الحديث وقاموا بوضعه، وهذا التصريح بأسمائهم من قبلهم (عليهم السلام) كان له عظيم الأثر في تطويق هذه الظاهرة ومنعها من الاستفحال والتوسّع.

رابعاً: تشخيص جملة من الكتب التي ابتليت بالوضع والدسّ والتزوير، حتى يسهل اجتنابها وعدم العمل بمؤدّاها، مثل التحذير ممّا كتبه المغيرة بن سعيد وغيره.

خامساً: إنكار جملة من الأحاديث المعروضة عليهم وتحذيرهم من الجري على طبقها والعمل بمؤدّاها، وهذا أيضاً كان له عظيم الأثر في تحييد هذه الروايات، وحصرها في دائرة الإهمال، والمنع من دخولها في حيّز العمل في الشريعة الإسلامية.

نعم، لا بدّ من الإشارة - ولو إجمالاً - إلى **عمدة الأسباب في وضع الحديث**، منها:

أولاً: بعد أنّ سارت الأمور في الإسلام على غير المنهج الصحيح المرسوم من قبل الله (سبحانه وتعالى) وهو منهج النبوة والإمامة، اضطرت السلطات الحاكمة الظالمة إلى تعمّد الوضع في الحديث بالنحو الذي يخدم أهدافهم ويثبت سلطانهم وتوجهاتهم؛ وذلك لعلمهم بأنّ الصحيح من الحديث سوف لن يشير إلّا إلى صفات المؤمنين الصالحين المعصومين، ويؤهلهم للولاية على الأمّة، وهم على يقين بعدم امتلاكهم لتلك الصفات، بل كانت سمتهم الغالبة صفات لا تليق بالمسلم فضلاً عن المؤمن، فلذلك فتحوا الباب على مصراعيه للوضع في الحديث، لخلق جوّ عامّ يقبل انحرافهم الفكري والسلوكي، ويشوّه صفات

القائد ووليّ الأمر، بحيث يمكن أنّ يكونوا مصداقاً له، مضافاً إلى وضع جملة من الكرامات والصفات في الرموز التي كانوا يتبنّون منهجهم في الحكم، ومن أمثلتها الواضحة موضوع خلافة النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله) وغير ذلك[1].

ثانياً: التقرّب إلى الملوك والأمراء وأصحاب السلطة.

ثالثاً: الأسباب الدنيوية من الاسترزاق بوضع الحديث وتحصيل الوجاهة الاجتماعية.

رابعاً: قصد الإفساد في الشريعة الغرّاء بإدخال البدع فيها.

خامساً: نصرة الفرق الضالّة والمنحرفة.

سادساً: الأسباب الثقافية والمتمثّلة بالأفكار الدخيلة على الثقافة الإسلامية.

سابعا: التعصّب القومي أو القبلي.

ثامناً: الانطلاق من حسن النيّة وترغيب الناس إلى الخير من خلال الأحاديث الموضوعة.

نعم، يبقى الحديث عن علائم الحديث الموضوع، وهي لا تختلف إجمالاً عمّا ذكرناه من علائم التصحيف في الروايات، كأن تكون مخالفة للقرآن الكريم أو السنّة الثابتة أو البديهيات العقلية أو الثوابت العقائدية والفقهية والتاريخية، ولما ذكرناه في علائم التصحيف فائدة يمكن الاستفادة منها في هذا البحث.

---

١ - من أراد المزيد فليراجع: الغدير: الأميني: ج: ٥: ص: ٢٠٩ - ٣٥٦.

الفصل الثاني عشر

الحديث عن جملة من الكتب الروائية الفقهية

مقدّمة:

عقدنا هذا الفصل للحديث عن جملة من الكتب الروائية الفقهية القديمة، وكان انتقاؤنا للكتب الروائية الفقهية دون العقائدية أو التاريخية أو التفسيرية من جهة مسيس الحاجة إليها في عملية الاستدلال الفقهي التي هي غاية الفقيه.

مضافاً إلى ذلك، فإنّ هذه الحلقات أعدّت مسبقاً لتعريف الطالب بأهمّ الأبحاث المرتبطة بما يُتعرّض له في البحث الخارج، ومن الواضح أنّ الكتب الروائية الفقهية - كالكتب الأربعة وأمثالها - تمثّل نسبة كبيرة من المادة العلمية التي سيتناولها، وتكون موضوعاً لدراسته سواء في مقام تنقيح القواعد والكبريات - كالقواعد الأصولية لدخالتها في إثبات جملة من مباحثها كالاستصحاب والبراءة الشرعية والتعارض والترجيح نحوها - أو في مقام التطبيق والصغريات في الفقه، فنتأمل - من خلال التعرّض لها - إلى هدم أو تضييق ما يمكن أنّ تحصل من فجوة علمية بين الأستاذ والطالب؛ نتيجة عدم التعرّض لها، مضافاً إلى استئناس الذهن بها ممّا يزيد من الشوق العلمي في نفس الطالب، والذي هو المحفّز الأساس في متابعة الأستاذ ومناقشته.

فمن أجل ذلك وغيره كان لا بدّ لنا من اختيار عناوين محدّدة تضمّ جملة من المعايير والسمات، منها:

أولاً: أنّ تكون مادتها فقهية، لما تقدّم ذكره.

ثانياً: أنّ تضمّ بين طيّاتها مشاكل وأبحاثاً يستفيد منها الطالب، كمشاكل في وثاقة المؤلّف حتى يتعرّف الطالب على طرق إثبات الوثاقة، فيكون تطبيقاً عملياً لما درسه من التوثيقات العامّة والخاصّة، أو أنّ يكون الكتاب مبتلى باختلاف النسخ، فيكون تطبيقاً عملياً لبحث التصحيف ونحوه، أو انتحال مؤلّفه لمذهب عقائدي فاسد، فيكون تطبيقاً عمليّاً لمبحث فرق الشيعة وطوائفها، وهكذا.

ثالثاً: أنّ يكون ممّا ابتلي بفقدان النسخ في فترة ما، كي يكون مثالاً تطبيقياً للتعرّف على أثر الدراسة التاريخية في إثبات نسخ الكتب وعدمه. وغير ذلك من السمات.

مضافاً إلى ذلك فما سنطرحه في هذه الأبحاث لا يعدو أنّ يكون بحثاً أوليّاً أساسيّاً، الغاية منه تسليط الضوء على هذه الكتب، تاركين التفصيلات لبحوث أعمق - أنّ شاء الله -.

الكتاب الأوّل: مسائل علي بن جعفر

أمّا علي بن جعفر، فهو أخو الإمام موسى بن جعفر (عليهما السلام) وابن الإمام الصادق (عليه السلام) وعمّ الإمام الرضا (عليه السلام)، كان الرجل عظيم المنزلة، جليل القدر، ثقة[١]، شديد الورع راوية للحديث، سديد الطريقة.[٢]

وأمّا الحديث عن عمره الشريف وسنة ولادته ومشايخه وتلامذته وطبقته ومدفنه ونحو ذلك، فحيث أنّ كتابنا مُعدّ لغير هذه الأغراض فنحيل القارئ الكريم إلى الكتب الأخرى التي تناولت هذه الجهات.[٣]

والكتاب روائيّ فقهيّ يتضمن أجوبة الإمام الكاظم (عليه السلام) عن جملة من المسائل التي سأله عنها أخوه علي.

ومجموع رواياته مختلف فيه بين أربعمائة وتسعة وعشرين حديثا[٤] وخمسمائة وثلاث وثلاثين حديثاً[٥]، وبنسبة اختلاف تصل إلى حوالي العشرين بالمائة، ومنشأ هذا الاختلاف أمور، منها:

١- الطوسي: الفهرست: ص: ١٥١: رقم: ٣٧٧.

٢- المفيد: الإرشاد: ص: ٢١٤، باب ذكر أولاًد أبي عبد الله (عليه السلام).

٣- راجع: مقدّمة كتاب مسائل علي بن جعفر، بقلم السيد محمد رضا الحسيني: طبعة مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عليه السلام).

٤- في النسخة غير المبوبة والتي أدرجت في البحار والوسائل برواية علي بن الحسن - كما سيأتي بيانه -.

٥- في النسخة المبوبة، وهي النسخة التي يرويها عبد الله بن الحسن، والمدرجة في قرب الإسناد - كما سيأتي بيانه -.

الأول: أنّ الكتاب موجود بنسختين، مبوّبة - أيّ مرتّبة على ترتيب الأبواب الفقهية -، وغير مبوّبة.

الثاني: وجود روايات أخرى كثيرة على نفس النمط والأسلوب، ونفس السائل والمسؤول، ولكنّها غير موجودة في النسختين المتقدّمتين.

الثالث: دعوى أنّ لعلي بن جعفر كتابين أحدهما صغير والأخر كبير، وهذا فتح الباب للاختلاف في الروايات كمّاً.

والمتحصل: أنّ عدد روايات النسختين مختلف جدّاً، وكذلك يوجد ما في غيرهما ما لم يكن موجوداً فيها، وهي روايات عديدة يمكن أنّ تضاف إلى ما تقدّم.

ملاحظة: النسبة بين النسختين هي العموم والخصوص من وجه، وكلّ ذلك ممّا زاد من عدد الروايات فيهنّ، فالقدر الجامع بينهما ما يقرب من مائتين وخمسين مسألة، ففي قرب الإسناد ما يقرب من مائتين وثلاثة وثمانين مسألة لا توجد في رواية علي بن الحسن، ويوجد في نسخة (علي بن الحسن) مائة وتسعة وسبعون مسألة لا توجد في قرب الإسناد.

الكتاب الثاني: قرب الإسناد للحميري

يقع الكلام في هذا الكتاب في ضمن مقامات عدّة:

المقام الأوّل: في التعريف بالكتاب ودواعينا في الحديث عنه؟

ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل بالقول:

إنّ أهمّ داعٍ للحديث عن هذا الكتاب هو اشتماله على ألف وثلاثمائة وسبعة وثمانين رواية في مختلف الأبواب الفقهية، ويكفي بذلك كداعٍ للحديث عنه والاهتمام به.

وأمّا الداعي وراء تأليفه فقد كان - كما ذكر جمع - تقريب سند رواياته إلى المعصوم (عليه السلام) قدر المستطاع، فبدل أنّ تكون وسائطه ثلاث أو أربع حاول إيجادها بواسطتين - مثلاً - أو واحدة - أنّ أمكن -.

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى أنّ عنوان (قرب الإسناد) ورد منسوباً إلى جمع من المصنّفين، إلّا أنّ محلّ كلامنا إنّما هو في خصوص قرب الإسناد للحميري.

ويمكن وصف الكتاب بأنّه كتاب روائيّ فقهيّ يشتمل على روايات فقهية من مختلف الأبواب، مرويّة عن ثلاثة من الأئمّة (عليهم السلام)، فالقسم الأوّل منه يضمّ (ستمائة وخمسة وأربعين رواية (١- ٦٤٥) مروية عن الإمام الصادق (عليه السلام)، بينما القسم الثاني منه يضمّ ستمائة وثلاثة روايات (من ٦٤٦ - ١٢٤٨)، فهي مروية عن الإمام الكاظم (عليه السلام)، بينما القسم الثالث منه يضمّ مائة وثمانية وثلاثين رواية (من ١٢٤٩ - ١٣٨٧)، فهي مروية عن الإمام الرضا (عليه السلام).

وأمّا الكلام في المقام الثاني: في المؤلف من هو؟

والجواب عن ذلك: فقد اختلف الأعلام في تشخيص مؤلّف الكتاب، فظهرت أقوال متعدّدة:

القول الأوّل: وهو المشهور بين أهل الرجال، والذي يذهب إلى أنّه عبد الله بن جعفر بن مالك بن جامع الحميري، وهذا هو المستفاد من كلمات جمع

من أهل الرجال كالنجاشي - مثلاً - حيث قال:

عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري، أبو العباس، القمّي شيخ القمّيّين ووجههم، وصنف كتباً كثيرة، منها: كتاب الإمامة، كتاب الدلائل، كتاب العظمة والتوحيد، كتاب الغيبة، إلى أنّ قال: كتاب قرب الإسناد إلى الرضا (عليه السلام)، وكتاب قرب الإسناد إلى أبي جعفر ابن الرضا (عليهما السلام)، وكتاب الإسناد، وكتاب قرب الإسناد إلى صاحب الأمر (عجل الله تعالى فرجه).[1]

الثاني: أنّ الكتاب من تصنيف ولده، محمد بن عبد الله بن جعفر، وهذا ظاهر كلام ابن إدريس الحلّي (رحمه الله) في مستطرفات السرائر[2]، وكذا صاحب المعالم في المنتقى وصاحب مطالع الأنوار.

الثالث: أنّ تصنيف الكتاب من الوالد (عبد الله) ويرويه ولده (محمد) بن عبد الله)، وإلى ذلك ذهب العلّامة المجلسي (طاب ثراه) في بحاره[3]، وكذا العاملي (رحمه الله) في الفائدة الرابعة من الوسائل.[4]

١- رجال النجاشي: ٢١٩: ص: ٥٧٣.

٢- مستطرفات السرائر: ١٢٣.

٣- بحار الأنوار: ج: ١: ص: ٧.

٤- وسائل الشيعة: ٢٠: ٤٠. (طبعة العشرين مجلداً).

وأمّا الكلام في المقام الثالث: فيقع في وثاقة عبد الله بن جعفر وولده محمد؟

أمّا الحديث في وثاقة عبد الله بن جعفر، فقد نصّ عليها الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في فهرسته[١]، ووصفه النجاشي بأنّه (شيخ القمّيين ووجههم)[٢]، وتبعهم في ذلك ابن شهر آشوب في معالم العلماء.

وأمّا الكلام في وثاقة محمد بن عبد الله بن جعفر:

فقد نصّ النجاشي على وثاقته بالقول: (كان ثقة وجهاً)[٣]، وتبعه في ذلك جمع، منهم: صاحب الوجيزة.[٤]

الكتاب الثالث: الجعفريات (الاشعثيات)

دواعي البحث في هذا الكتاب عديدة منها:

أولاً: كونه من الكتب الروائية الفقهية التي وصلت إلينا، حيث يضمّ أكثر من ألف وستمائة رواية في أغلب الأبواب الفقهية.

ثانياً: كونه من الكتب التي وجدت عند المتقدّمين، وتعرّضوا لذكره والنقل منه وعنه.

ثالثاً: أنّه مورد جيد للحديث عن اختلاف النسخة التي بين أيدينا مع

١- الطوسي: الفهرست: ص: ١٦٠.

٢- رجال النجاشي: ج: ٢: ص: ١٨.

٣- رجال النجاشي: ص: ٣٥٤: الرقم: ٩٤٩.

٤- الوجيزة: ص: ٤٨.

نسخة الأصل.

وغيرها من الدواعي السيّالة التي يمكن أنّ ترد في أغلب الكتب القديمة.

ثمّ إنّه يقع الحديث في مقامات:

المقام الأوّل: في التعريف بالكتاب.

وهو كتاب روائي فقهي متنوع، جاءت تسميته بالجعفريات من جهة ورود الرواية فيه عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) مع أنّه يضمّ بين طياته روايات عن باقي الأئمّة (عليهم السلام)، بل حتى عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وكذلك يسمّى بالأشعثيات من جهة رواية محمد بن الأشعث الكوفي للكتاب.

أصل تاريخ الكتاب يبدأ من إسماعيل ابن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) الساكن بمصر، فقد كانت لديه عدّة كتب فقهية يرويها عن أبيه (عليه السلام) جُمعت في كتاب الجعفريات - ما سيأتي بيانه -.

ثمّ إنّ الراوي للكتاب عن إسماعيل ابنه موسى - وكلّ طرق الكتاب تنتهي إليه - وهو يرويها عن أبيه، والراوي عن موسى - في كلّ الطرق - محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي الذي كان بمصر أيضاً، في سقيفة جواد كما ذكر الطوسي[1]، فقد حدّث بالكتاب متضمّناً لعدّة كتب من الطهارة والزكاة والصوم والحج والجنائز والنكاح والطلاق والحدود والديات والدعاء والسنن والآداب والرؤيا، ولذلك يطلق عليها الأشعثيات من باب رواية الأشعث لها،

---

١ - انظر: رجال الطوسي: ص: ٤٤٢: الرقم: ٦٣١٣.

وصرح باسم الأشعث الشيخ الطوسي في ترجمة محمد بن داود بن سليمان[١]، وكذا ابن الغضائري[٢]، كان تحديثه في سنة أربع عشر وثلاثمائة من الهجرة، فيكون الرجل من الطبقة التاسعة.

وللنجاشي[٣] والشيخ الطوسي[٤] - وهما من الطبقة الثانية عشرة - طريق واحد إلى الكتاب - بنفس الأقسام التي ذكرناها.

الكتاب الرابع: المحاسن

تعريف بالكتاب:

هو كتاب روائي لأحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت٢٧٤ أو٢٨٠هجري)، وصل إلينا متضمّناً كتباً كثيرة ومختلفة في الفقه والحكم والآداب والعلل الشرعية والتوحيد وسائر مراتب الأصول والفروع، ولكلّ منها سنده الخاصّ إلى المعصوم (عليه السلام) بوسائط متعدّدة، وكان - على ما قيل - ماهراً في العربية وعلوم الأدباء.

١- انظر: رجال الطوسي: ص: ٤٤٤: رقم: ٦٣٢٥.

٢- انظر: ابن الغضائري: الضعفاء: ص: ٦٧: ترجمة سهل بن سهل الديباجي وهذا مورد تطبيقي لإمكانية الاستفادة من محتوى كتاب الضعفاء في غير التضعيفات لأنّنا ذكرنا أنّ البعض قد أقر بثبوت أصل الكتاب وما وصلنا من نسخة إلّا أنّه فرّق بين المحتوى فرفض التضعيفات وقبل غيرها من أحوال الرجال وحالاتهم.

٣- انظر: رجال النجاشي: ص: ٢٦: رقم: ٤٨.

٤- انظر: الفهرست: الطوسي: ص: ٤٥: رقم: ٣١.

واختلف الأعلام في تعداد كتبه، فقد ذكر النجاشي منها ثلاثة وتسعين كتاباً، وأنّ هذا هو الفهرس الذي ذكره محمد بن جعفر بن بُطّة من كتب المحاسن، وذكر - على سبيل النقل عن الأصحاب - أنّ له كتباً أخرى ككتاب التهاني، كتاب التعازي، كتاب أخبار الأمم[١]. بينما ذكر الشيخ الطوسي[٢] مائة وثلاثة وعشرين كتاباً - مع اتحاد بعضها مع البعض الآخر -.

وكان للنجاشي طريق واحد إلى جميع كتبه وهو: الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد (أبو غالب الزراري) عن علي بن الحسين السعد آبادي (أبو الحسن القمّي) عن أحمد بن أبي عبد الله.[٣]

بينما كان للشيخ الطوسي (طاب ثراه) في فهرسته أربعة أسانيد لجميع كتبه ورواياته.

سؤال: من الواضح أنّ كتاب المحاسن كتاب كبير ضخم يضمّ العشرات من الأبواب والأجزاء، فماذا وصلنا منه؟

والجواب عن ذلك: ما وصل إلينا من المحاسن والمطبوع حالياً محقّقاً في مجلدين إنّما هو (أحد عشر) كتاباً فقط.

وهذه الكتب الإحدى عشرة هي التي وصلت إلى صاحب الوسائل (طاب ثراه)، وذكرها في خاتمة وسائله، ولم تصله - ولا نحن - سائر كتب المحاسن المذكورة من قبل أصحاب الفهارس للتصانيف.

١- رجال النجاشي: ص: ٧٦ - ٧٧: رقم: ١٨٢

٢- الطوسي: الفهرست: ص: ٦٢ - ٦٤: رقم: ٦٥.

٣- رجال النجاشي: ص: ٧٧: الرقم: ١٨٢.

من هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي؟

والجواب: هو أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي، أبو جعفر أصله كوفي، وكان جدّه محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر والي العراق بعد مقتل زيد بن علي بن الحسين (عليهما السلام) ثمّ قتله، وكان خالد صغيراً فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برقة قم، فأقاموا فيها.[1]

لم أعثر على سنة ولادته، ولكن ذكره الشيخ الطوسي تارة في أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام) (المستشهد ٢٢٠هجري)[2]، وأخرى في عداد أصحاب الإمام الهادي (أبي الحسن الثالث) (عليه السلام) (المستشهد ٢٥٤ هجري).

وتوفي - على ما نقله النجاشي عن أحمد بن الحسين في تاريخه - في سنة أربعة وسبعين ومائتين، وقال علي بن ماجيلويه مات سنة ثمانين ومائتين.[3]

الكتاب الخامس: الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا (عليه السلام)

قبل الدخول في البحث لا بدّ من الإشارة - ولو إجمالاً - إلى جملة الدواعي لإدراج الحديث عن هذا الكتاب في هذه الحلقات، وهي عديدة، تمتاز بكونها عامّة سيّالة يمكن أنّ ترد في جملة أخرى من الكتب والمصنّفات، منها:

١- انظر: الطوسي: الفهرست: ص: ٦٢، رقم:٦٥، وكذلك رجال النجاشي: ص: ٧٦: رقم: ١٨٢.

٢- انظر: رجال الطوسي: ص: ٣٧١: رقم: ٥٥٢١.

٣- انظر: رجال النجاشي: ص: ٧٧: رقم: ١٨٢.

أولاً: أنّه مثال جيد للعثور على الكتاب بالوجادة، وملابسات الوجود والاعتماد عليه.

ثانياً: أنّه اشتمل على جملة كبيرة من الأحكام الشرعية التي هي الأساس في عمل الفقيه، فلذلك يكثر سماع اسم الكتاب في الأبحاث الفقهية، وفي الآونة الأخيرة طرق أسماعنا جملة من الفتاوى الغريبة - الخارجة عن المألوف - كان مستندهم فيها الفقه الرضوي.

ثالثاً: أنّه قد دار الأمر فيه بين جملة كتب ككتاب التكليف للشلمغاني وكتاب الشرائع لوالد الصدوق وغير ذلك، وهذه مناسبة جيدة للبحث في مورد يقع فيه الاشتباه في جمل من هذا القبيل من العناوين.

رابعاً: أنّه - بمتنه - يمثّل مثالاً واضحاً للتحوّل الفقهي عند الشيعة الإمامية من فقه الحديث إلى فقه المتون، من خلال طرح المسائل الفقهية وبناء عبارات فقهية متضمّنة لبعض المعالجات الفقهية لحالات تعارض الأدلّة وظواهر الآيات والروايات، وطرق الجمع بينها.

أنماط العبائر المشتمل عليها الكتاب:

يشتمل الكتاب على ثلاثة أنماط من العبائر، هي:

النمط الأوّل: ما يظهر من سياقه أنّ من نطق به يرى نفسه أنّه الإمام (عليه السلام)، مثل قوله في ديباجة الكتاب: (يقول عبد الله، علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، و(هذا ما نداوم عليه نحن معاشر أهل البيت (عليهم السلام))[1]، وغيرها.

---

١ - الفقه الرضوي: ص: ٤٠ و٦٥.

النمط الثاني: روايات غير متناسبة مع نسق الكتاب ولا مع الموضع الذي ذكرت فيه هو الموضع المناسب لها، وقد أُحتمل في نسبتها عدّة احتمالات:

الأول: كونها نوادر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري.

الثاني: كونها من كتب الحسين بن سعيد. وغيرها من الاحتمالات.

فيحتمل قويّاً كونها ليست من أصل الكتاب، بل اقحمت فيه وجمعت مع عباراته وصفحاته فأفرزت خللاً في ترتيب نفس الكتاب كما يظهر بوضوح من خلال توسط أبواب الحيض والاستحاضة والنفاس ودم القرحة والعذرة والصفراء بين بابي الاعتكاف والزكاة[١]، وتوسط باب اللباس وما يكره فيه الصلاة والدم والنجاسات وما يجوز فيه الصلاة بين بابي الصناعات والعتق والتدبير والمكاتبة.[٢]

النمط الثالث: ما يقرب من اجتهادات واستنباطات فقهية لمؤلف الكتاب ونظره في الجمع بين الروايات المتعارضة والأقوال المختلفة ونحو ذلك، والكاشف بأنّه فقيه متمكنٌ.

الأقوال في نسبة الكتاب:

ذكرت في المقام عدّة احتمالات، أوصلها البعض إلى ثمانية، منها:

١- انظر: الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا (عليه السلام): ص: ١٩١: طبعة مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام).

٢- انظر: الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا (عليه السلام): ص: ٣٠٢: طبعة مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام).

أولاً: أنّه للإمام الرضا (عليه السلام).

فقد قال بذلك جمع، منهم: المجلسيان[١]، وصاحب الرياض، وصاحب مفاتيح الأصول، والشيخ البحراني، والفاضل الكاشاني.[٢]

ثانياً: أنّه رسالة (الشرائع) لوالد الصدوق (رحمه الله) المتوفى سنة ٣٢٩ هجري، كتبها لابنه الصدوق (طاب ثراه) (ت ٣٨١هجري)، والتي لم يصل إلينا سوى قطعة صغيرة منها ومقاطع مبثوثة في كتب الشيخ الصدوق وكتاب مختلف الشيعة للعلّامة الحلّي (طاب رمسه).

فقد ذكر ذلك صاحب رياض العلماء منسوباً إلى الميرزا محمد بن الحسن الشيرواني الشهير بالميرزا.[٣]

ثالثاً: أنّه (كتاب التكليف) للشلمغاني، والذي لم يصل إلينا، كما ذهب إلى ذلك السيد حسن الصدر (رحمه الله).[٤]

رابعاً: أنّه كتاب لأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، فقد استظهر هذا القول المحقّق النائيني (قدس سره)[٥].

خامساً: أنّه كتاب لأحد من أولاد الأئمّة (عليهم السلام) كتبه بأمر الإمام الرضا

---

١ - بحار الأنوار: ١: ص: ١١.

٢ - انظر: مقدّمة تحقيق فقه الإمام الرضا (عليه السلام): ص: ١١. طبعة مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام).

٣ - انظر: رياض العلماء: ج: ٢: ص: ٣١.

٤ - انظر: فصل القضاء: ص: ٤٣٨، ٤٠٩، ٤٢٣.

٥ - انظر: رسالة في الصلاة في المشكوك: ص: ١٠٥.

(عليه السلام)، فقد نقل ذلك عن الوحيد البهبهاني تلميذه السيد حسين القزويني في معارج الأحكام.[١]

سادساً: أنّ الكتاب لبعض أصحاب الإمام (عليه السلام) يحكي مقال الإمام (عليه السام) في الغالب، فقد احتمل ذلك السيد محسن الأعرجي في شرح مقدّمات الحدائق[٢]، وكذا نسب إلى حجّة الإسلام الشفتي.[٣]

سابعا: كونه كتاب (المنقبة) المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام).

وغيرها من الأقوال، وسنتعرّض في البحث للمهمّ منها دون الجميع.

الكتاب السادس: دعائم الإسلام

أمّا الكتاب فهو مقسم إلى جزئين، الجزء الأوّل يبحث في العبادات، وهي تشتمل على كتب فقهية متعارفة:

١ - الإيمان من وجهة نظر الفاطميين، ويعدّ مصدراً قيّماً في علم الكلام لمعرفة عقائد الفاطميين.

٢ - الطهارة.

٣ - الصلاة، ويشتمل على الجنائز.

٤ - الزكاة.

٥ - الصوم.

---

١ - انظر: فقه الرضا (عليه السلام): ص: ٩: تحقيق بيرامون كتاب.

٢ - انظر: مستدرك الوسائل: ج: ٣: ص: ٣٣٩.

٣ - انظر: كتاب فقه الإمام الرضا (عليه السلام): ص: ٩: تحقيق بيرامون كتاب.

٦ - الحج.

٧ - الجهاد.

فهذه هي دعائم الإسلام، والتي منها أخذ الكتاب اسمه.

الجزء الثاني: ويبحث في المعاملات، ويشتمل على خمسة وعشرين كتاباً:

وبذلك يظهر أنّ مؤلفه كان عالماً متضلعاً بصيراً بالكتاب والسنّة مطلعاً على أخبار الأئمّة المعصومين من أهل البيت (عليهم السلام) ومحبّاً لهم.

المؤلّف وحياته؟

هو القاضي أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي، عاش في النصف الأوّل من القرن الرابع الهجري ولا تُعرف سنة ولادته، وإن كان هناك ما يرجّح أنّه ولد في أواخر سني القرن الثالث للهجرة، وتوفي في القاهرة في التاسع والعشرين من جمادى الثانية من سنة ٣٦٣ هجري (٢٧ - اذار - ٩٧٤ ميلادي).[١]

وكان قاضي القضاة وداعي الدعاة عند الإسماعيلية والفاطميين، خدم المهدي بالله مؤسّس الدولة الفاطمية التسع سنوات الأخيرة من حكمه، وينظر إليه على أنّه المشرّع الأكبر للفاطميين وواضع أسس القانون الفاطمي، وكان كتاب دعائم الإسلام هو القانون الرسمي من عهد المعزّ حتى نهاية الدولة الفاطمية، ولا يزال الكتاب الواحد الذي يسيطر على حياة طائفة البهرة في

١- انظر: مقدّمة تحقيق كتاب دعائم الاسلام: بقلم أصف بن علي أصغر فيضي: دار المعارف: ١٩٦٣ ميلادي.

الهند، وعليه المعول في أحوالهم الشخصية، وله عدّة مختصرات وكثير من الحواشي.

وانتهج ابناء القاضي النعمان بما اختصّ به أبوهم، فقد تولّى كلّ من ولديه علي والحسين مرتبة قاضي القضاة، ووضعا كتباً في الشريعة، ينسب للنعمان أربعة وأربعون كتاباً، منها ثمانية عشر يحتفظ بها إلى الآن، وأربعة يرجّح وجودها، واثنان وعشرون فقدت ولم يعثر لها على أثر.(١)

١- انظر: مقدّمة تحقيق كتاب دعائم الاسلام: بقلم أصف بن علي أصغر فيضي: دار المعارف: ١٩٦٣ ميلادي.

الفصل الثالث عشر

خاتمة

في جملة من الفوائد الرجالية

الفائدة الأولى: بين وسائل الشيعة وجامع أحاديث الشيعة.

هناك عدّة مناهج للنظر في الكتب الروائية بصورة عامة والكتب المهمّة منها بصورة خاصّة ككتاب وسائل الشيعة وغيره، ويمكن عدّ منها:

المنهج **الأول**: ولنسمّه المنهج السردي: وهو منهج متعارف من القدم، نجده حاضراً في ثنايا الكتب قديماً وحديثاً، وهو قائم على تجميع المعلومات المكتوبة عن الكتاب المراد تسليط الضوء عليه، ومن ثمّ القيام بسرد تلك المعلومات بطريق لعله يشابه السابق، أو يتفوق عليه من حيث الترتيب والأبواب، فيرتّب تفصيلاته ويتعرّض إلى المحطّات المهمّة في حياة المؤلف، من ولادته إلى مماته ومدفنه، ومشايخه، وتلامذته، وآثاره، ونسبه، وعقبه، وسرد المكونات الأساسية في الكتاب من فصول وكتب وعناوين فرعية وأساسية، وكيف قام بتجميعها ونحو ذلك من الأبحاث.

إلّا أنّ الإنصاف يقتضي منّا التصريح بالقول إنّ هذا المنهج في التعاطي مع الكتب الروائية وغيرها لا ينفع الطالب؛ لأنّه لا يعطي له ملكة التحليل العقلي، ولا ينمّي قابليته على النقد والاستشكال، ومحاولة بناء شخصيته العملية الجديدة الفريدة المعبرة عن وجهة نظره، فيبقى حبيساً لآراء الآخرين، وما جمعوه من المعلومات، من دون أن يصل إلى نتائج جديدة، وحلول للمشاكل التي ترافق هذه الكتب من جهة أنّه لا يبحث عن مفاتيح هذا الكتاب وفوائده

الأساسية، فلا يستطيع استثمار الجهود المبذولة فيه بالشكل الصحيح المثمر، فلا ينتج هذا المنهج إبداعاً جديداً، ولا يصل بالطالب إلى إمكانية الوصول إلى نتائج جديدة لم يصل إليها السابقون، وهذا لا يتناسب مع الغاية التي من أجلها عقدت أبحاث هذه الحلقات ولا الغاية من المنهج الحوزوي أصلاً، فبالتالي عزفنا عن تبنّي هذا المنهج وإن كان سهلاً سريعاً لا يكلّف الكاتب الكثير من الجهد والعناء؛ لأنّه لا ثمرة علمية مهمّة فيه.

المنهج **الثاني**: ولنسمّه منهج التحليل العقلي، والتأكيد على معرفة منهج المؤلف الذي اتّبعه في كتابه، ومن ثمّ امتلاك المفاتيح العلمية التي تعيننا على حلّ مشكلات الكتاب والتنبّه إليها، وعدم الوقوع في أخطائه، ومحاولة فهم مراده وأسلوبه، وهذا المنهج وإن كان يكلف جهداً ووقتاً من المؤلف إلّا أنّ الثمرة المترتبة عليه كبيرة جداً، والوجه في ذلك:

أنّ هذا المنهج يمكّن الطالب من فهم أسرار الكتاب وغاياته، والتوجّه إلى النكات العلمية التي أراد المؤلف الخروج بها من خلال بحثه، والفوز بقطف النتائج التي توصّل إليها المؤلف والاستفادة من جهوده التي أودعها في الكتاب، وبحثه طوال سنين متعدّدة، وتوظيفها في بناء أفكار جديدة خاصّة به، وهذا يعزّز قدرة الطالب على الفهم والتحليل العقلي، وينمّي مهارة الإشكال والسؤال عنده، وهذا المنهج هو الأنجع لضمان مخرجات علمية رصينة، وهذا هو المنهج الذي اتّبعناه في هذا الكتاب وغيره من الكتب التي ستأتي في هذه الحلقة أو في غيرها من الحلقات.

بل أكثر من ذلك: فإنّ هذا المنهج يجب أن يكون هو المنهج المعتمد في

البحث في الكتب الروائية وغيرها؛ لأنّنا نجد أنّ العالم اليوم يقوم على أساس التحليل العقلي والاستعانة بالقرائن والمؤيدات لدعم هذه النظرية أو تلك، فتجد المنهج التحليلي واضحاً في السياسة والاقتصاد والرياضة وغيرها من الفضاءات الحياتية والمعرفية.

نعم، هذه ليست دعوى لعدم الاهتمام بالمنهج الأول بقدر ما هي دعوة لجعل المحور الأساسي هو المنهج الثاني، ومن أجل ذلك ذكرنا مقدّمة ليست بالقصيرة تضمّ بين طياتها النقاط الأساسية المراد تحيلها من المنهج الأول.

ومن هنا يقع الكلام في مقامين:

المقام الأول: في التعريف بالكتاب ومؤلّفه ومحتوياته.

المقام الثاني: في محاولة التعرف على منهج المؤلف المتّبع في كتابه، والنكات العلمية المودعة فيه.

أمّا الكلام في المقام **الأول**: فوسائل الشيعة كتاب روائي ألّفه الشيخ الجليل محمد بن الحسن الحرّ العاملي (طاب رمسه) (ت١١٠٤هـ)، وكان معاصراً للعلّامة المجلسي (ﷺ) (ت١١١١هـ) (صاحب بحار الأنوار)، وقيمته العلمية أوضح من أن يوضّح بكلمة أو عبارة، فقد صار مدار البحث الفقهي، والإنصاف أنّه من نوادر الدهر أن يقوم فرد بجهد فردي - استمرّ لمدّة عشرين عاماً - بتأليف كتاب ضخم وقيّم مثل الوسائل ما لم يكن محاطاً بالعناية والتسديد الإلهي.

والكتاب يقع حالياً في ثلاثين مجلداً محقّقاً، قامت بتحقيقه مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) على يد السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، والكتاب مرتّب على

حسب الأبواب الفقهية المعروفة ابتداءً بكتاب الطهارة وانتهاءً بكتاب القصاص والديات، مع ذكر خاتمة تشتمل على فوائد عديدة وصلت إلى (١٢) فائدة.

ومن ثمّ قسّم كلّ كتاب إلى أبواب ضمنية متعدّدة، وقد رتّب الأحاديث في كلّ باب بما يناسبه بحسب ما يفهمه من الحديث.

ومادته الأساسية هي الكتب الأربعة (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار)، مضافاً إلى مصادر روائية أخرى، وكانت طريقته في التأليف أنّه يذكر الرواية وبعدها يذكر إن كانت موجودة بنفسها أو مثلها في الكتب الأخرى، وهذا جهد جبّار لا يمكن أن يقوم به شخص واحد بمفرده إلّا بعناية ربّانية خاصّة، مضافاً إلى جمع الروايات المتشابهة في الدلالة تحت عنوان واحد، وهذا أيضاً يحتاج إلى ذوق فقهي عالٍ، ومع ذلك تجد الأغلاط في السند والمتن قليلة مقارنة بهذا العمل الكبير المتوقع كثرة الأخطاء فيه.

ومصادر كتاب الوسائل على قسمين:

القسم الأول: التي وصلت إلى العاملي (ﭭ) ونقل منها، وهي ثمانون كتاباً وصرّح بأسمائها.

القسم الثاني: وهي الكتب التي نقل عنها بالواسطة، وصرّح بأسمائها، وذكر أنّها تبلغ ستّة وتسعين كتاباً.

فالنتيجة: أنّ مجموع مصادر كتاب الوسائل يبلغ (١٧٦) كتاباً.

وأمّا الكلام في المقام **الثاني**: فعمدة ما يظهر من ملاحظة الكتاب أنّه

يشتمل على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العناوين الواردة في الكتاب وتقسيمات أبوابه وأبحاثه.

القسم الثاني: الأسانيد.

القسم الثالث: المتون.

فهذه عمدة المكونات للكتاب، مع عدم الإغفال عن الخاتمة وما فيها من فوائد.

وأمّا الحديث عن منهج صاحب الوسائل (طاب رمسه) في التعامل مع متون الروايات يقتضي الإشارة إلى جملة من السمات يجب على المستفيد من الكتاب الالتفات إليها لعظم أثرها في عملية الاستفادة من الوسائل في عملية الاستدلال، ومنها:

السمة الأولى: سمة تقطيع الروايات.

السمة الثانية: سمة تكرار الأحاديث في أكثر من موضع.

السمة الثالثة: ظاهرة المقارنة بين المتون الفقهية المختلفة.

السمة الرابعة: الإشارة إلى موافقة الروايات أو مخالفتها لمشهور الرواة أو الفقهاء أو أهل اللغة.

السمة الخامسة: التعقيب على بعض الروايات.

السمة السادسة: وقوع الاختلاف بين عنوان الباب والمستظهر من الروايات تحت ذلك الباب.

وأمّا الحديث في خاتمة الوسائل فلا بدّ فيها من الإشارة إلى ما تحويه من فوائد ذكرت في ضمن اثني عشر فائدة.

هذا تمام كلامنا في كتاب وسائل الشيعة.

وأمّا الكلام في كتاب جامع أحاديث الشيعة:

فمن الطبيعي أن يكون استشعار جملة من الملاحظات والنواقص على كتاب داع لمؤلف آخر لتأليف كتاب يتحاشى فيه تلك الملاحظات، مضافاً إلى إضافة ما يراه مناسباً ومفيداً في الموضوع، وهذا كان هو الداعي لتأليف جامع أحاديث الشيعة، الذي قام بأعباء تأليفه المحقّق السيد البروجردي (ﰗ) (المتوفى عام ١٣٨٠ هجري)، من خلال لجنة من تلامذته، وقد رأى النور هذا العمل الجبّار في حياة السيد البروجردي (ﰗ) وطبع الجزء الأول منه في حياته، واستمر بطبع الأجزاء الأخرى بعد وفاته (ﰗ) إلى أن تمّ بتمام أجزائه بحمد الله.

وممّا يمكن أن يقال في منهج الكتاب اتصافه بجملة من السمات الأساسية التي صُرح بها في ثنايا الكتاب، منها:

الأولى: ذكر الآيات الكريمة المرتبطة بالباب قبل الشروع في سرد أحاديث ذلك الباب مرتّبة بترتيب السور والآيات.

الثانية: ضبط جميع ما أخرجه صاحب الوسائل (ﭬ) وما استدركه صاحب المستدرك (ﭫ).

الثالثة: نقل أحاديث الكتاب من أصولها إذا كانت متوفرة، وإلّا فمن الوسائل والمستدرك.

الرابعة: تعيين مواضع الروايات في مصادرها الأولية بذكر أرقام

الصفحات من الكتب المطبوعة.

الخامسة: ضبط الحديث بعين الألفاظ التي تكون في الأصل من دون تلخيص وتبديل في السند.

السادسة: ذكر الكتب المنقول عنها الحديث في ابتداء السطر من دون الاكتفاء بالعلامة والرمز إلّا في الكتب الأربعة والوسائل والمستدرك.

السابعة: عدم تكرار سند الرواية اللاحقة إذا كان متحداً مع السابقة كلاً أو صدراً، بل يشار إليه (بهذا الإسناد).

الثامنة: عدم تكرار الحديث الواحد إن كان في كتب متعدّدة أو في كتابين أو في كتاب واحد في موضعين، بل إن كان متحداً في الجميع متناً وسنداً يذكر مرة واحدة بعد ذكر الكتب المنقول عنها أو علاماتها، مع تعيين مواضعه.

التاسعة: عدم تكرار أسانيد الأحاديث المقطّعة في أبواب متعدّدة.

العاشرة: عدم تقطيع الأحاديث في الأبواب المختلفة؛ لئلا يوجب الإخلال بما هو المقصود من الرواية، خصوصاً من الكتب الأربعة.

ونترك التعرض للجميع الى دراسات أعمق

الفائدة الثانية :(مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل) و(بحار الأنوار)

أمّا الكلام في مستدرك الوسائل فقد ألّفه المحدث الميرزا حسين النوري الطبرسي (ﰕ) (ت ١٣٢٠هـ)، وقد اتبع طريقة الشيخ العاملي (ﰕ) في وسائله، من خلال تبويب الكتاب بحسب الكتب الفقهية، ومن ثمّ يورد في كلّ باب ما لم يدرجه صاحب الوسائل من الروايات الفقهية، وهو من الكتب الروائية المشهورة بين الأعلام في العصور المتأخرة.

والعلّة وراء تأليف الكتاب هو إدراج ما لم يدرجه العاملي في وسائله من روايات فقهية فسمّاه (مستدرك الوسائل).

إلّا أنّ الإنصاف أنّ دور المستدرك في عملية الاستدلال الفقهي لا يقاس بدور الوسائل، ولعلّه من جهة ضعف أغلب مصادره الروائية التي نقل منها، مع أنّها بطبيعة الحال كانت متوفرة لصاحب الوسائل، ولم ينقل منها لعدم اعتبارها في الأعمّ الأغلب، وعدم ركون الأصحاب إليها، فنرى علوّ كعب الوسائل واضحاً جداً مقارنة بالمستدرك.

نعم، ختم المستدرك بخاتمة رجالية مهمّة جداً تحوي فوائد رجالية متعدّدة ومهمّة وموسّعة، وتعتبر من المحطّات المهمّة في علم الرجال، وصارت محلّ اهتمام الأعلام. وقد طبعت محقّقة في عدّة مجلدات.

ومجموع مصادر المستدرك من الكتب التي استند إليها المحدث النوري

(رحمه الله) بلغ اثنين وسبعين كتاباً، وقد صرح بأسمائها[١]، وهي على قسمين:

القسم الأول: الكتب التي وصلت إليه وعددها خمسة وستون كتاباً.

القسم الثاني: الكتب التي لم تصل إليه وروى عنها بواسطة كتاب (البحار)، وهي سبعة كتب.

وذكر المحدث النوري أيضاً أنّ عنده كتباً أخرى قلّما ينقل عنها، وأشار إليها في مواضعها.[٢]

وأمّا الكلام في بحار الأنوار:

فالكتاب من تأليف العلّامة محمد باقر المجلسي (رحمه الله) المتوفى عام ١١١١ هجري ابن العلّامة المجلسي الأول (رحمه الله)، وكان معاصراً للشيخ الحرّ العاملي (رحمه الله) صاحب وسائل الشيعة (ت ١١٠٤هـ)، وكان قد عاش في عهد الدولة الصفوية، التي كان حكّامها ينتسبون إلى التشيّع.

ومن الملاحظ بما للكتاب من حجم كبير عدم إمكانية تأليفه من قبل شخص واحد بمفرده من دون أن تتوفر له الإمكانيات المادية والمعنوية بمعونة الآخرين، وهذا فعلاً الذي كان، فقد صرّح المصنّف (رحمه الله) في مقدّمة كتابه أنّه استعان بالكثير من الأصدقاء والمعارف والأخوان، وجال الجميع في البلدان شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً، من أجل تهيئة مصادر هذا الكتاب، التي كانت كثيرة جداً لا يتيسر بالعادة جمعها عند شخص واحد.

١- مستدرك الوسائل: النوري: ٩: ١٢١.

٢- خاتمة مستدرك الوسائل: النوري: ١: ١٢.

وقد تسأل: لماذا توفّرت لدى صاحب البحار كلّ هذه المصادر ولم تتوفر عند غيره؟

ويمكن الإجابة عن ذلك بالقول:

إنّ هذه المصادر كانت موجودة عند الآخرين قبله، إلّا أنّها كانت متناثرة في البلاد، ولم يشتهر الأخذ منها والعمل على طبق مؤدّاها، وعلّل المصنّف (ﷺ) هذا الأمر بعدّة أسباب:

الأول: استيلاء سلاطين المخالفين وأئمّة الضلال، ممّا يقتضي بطبيعة الحال عدم نشر الكتب المتعلّقة بأحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، وهذا واضح، ففي بغداد تعرّضت كتب الشيعة عام ٤٤٨هـ إلى الحرق والإتلاف، حتى قيل: إنّ ماء نهر دجلة صار لونه كلون حبر الكتب، وكذا غيرها من الأعصار والدهور التي تلتها أو سبقتها.

الثاني: رواج العلوم الباطلة بين الجهال والمدّعين الفضل والكمال.

الثالث: قلّة اعتناء جمع من المتأخرين بها اكتفاء بما اشتهر منها؛ لكونها أجمع واكفأ وأكمل وأشفى من كلّ واحد منها، وهذا أيضاً من السمات والأسباب العامّة لاختفاء جملة من الكتب عن ساحة الاهتمام؛ لتوهّم البعض أنّه يمكن الاستعاضة عنها بغيرها، ممّا اشتهر حاله وبان بين الأعلام، مع أنّك خبير أنّ لكل كتاب خصوصية ومزية تميّزه عن الكتب الأخرى في الجملة - وإلّا لماذا أتعب العالم نفسه في تأليف كتاب جديد إذا أمكن الاستعاضة عنه بما سبق منه من الكتب، وهذه الميزات والخصوصيات ممّا يلتفت إليه أهل الخبرة والاختصاص لا عموم الناس.

وكذلك نبّه العلّامة المجلسي (﵀) إلى مسألة أخرى كانت من دواعي تأليفه للبحار، وهي:

أنّ جملة كبيرة من الأصول الروائية لم تكن مبوّبة بالنحو الذي يسهل على الناس والأعلام الرجوع إليها والاستفادة منها بسهولة ويسر، ممّا ساعد على إعراض الناس عنها وعدم الاعتناء بها، فمن هنا كانت هذه وغيرها دواع لتأليف بحار الأنوار:

واتّبع المصنّف (﵀) منهجاً - كما ذكر في مقدّمة كتابه - قائماً على:

تصدّر الآيات الكريمة المتعلّقة بالعناوين والكتب التي رتّب على أساسها الكتاب، ثمّ أعقبها بكلمات المفسّرين - إن احتاجت إلى تفسير وبيان -، ثمّ إدراج الروايات المتعلّقة والمرتبطة بكلّ باب، وكان الإدراج على نحوين:

النحو الأول: إدراج تمام الرواية إذا كانت كلّها مناسبة لعنوان الباب.

النحو الثاني: إدراج بعضها إذا كان ذلك البعض هو المناسب للباب وعنوانه، رعاية لتحصيل الفائدة.

نعم، يصرّح (﵀) أنّ للكتاب أبواباً وأبحاثاً انفرد في تبويبها، منها:

أولاً: كتاب العدل والمعاد.

ثانياً: ضبط تواريخ الأنبياء والأئمّة (﵈).

ثالثاً: كتاب السماء والعالم المشتمل على أحوال العناصر.

وغيرها من الأبواب.

ثمّ بعد ذلك أعقبها بذكر مصادر كتابه التي أخذ منها، ولكثرتها لم نستطع الإشارة إليها، حتى وإن كان من دون بيان. ثمّ أعقبها بالإشارة إلى الأمارات التي أورثت عنده الاطمئنان لهذه الكتب التي اعتمدها، وغير ذلك.[1]

وامتاز البحار بكونه دائرة معارف إسلامية، فهو يجمع بين الفقه وأصوله، والتفسير والتاريخ والفلك والفلسفة و.... الشيء الكثير، ويتخيّل البعض أنّ ما قام به المجلسي من إنجاز لا يعدو التجميع من مصادر متعدّدة؛ وذلك مخالف للإنصاف، فإنّه ألّف في (٢٥ مجلداً) من المجلّدات الضخمة القديمة[2]، ثمانية مجلّدات خصصها لتاريخ أهل البيت (عليهم السلام)، ومنها خمسة مجلّدات في مختلف الأحكام الشرعية، وبقيّة المجلدات في مختلف العلوم الأخرى.

ولم يكن الغرض من تأليف الكتاب إلّا جمع تراث أهل البيت (عليهم السلام)، وحفظه من الضياع، ويبقى على المراجع تحقيق حال ذلك التراث، وأخذ ما هو الصحيح منه، وهجر الضعيف، فهو يصرّح في مقدّمة كتابه عند استعراض المصادر التي اعتمدها بضعف جملة، ولكن بالرغم من ذلك احتفظ بها في كتابه كما يحتفظ البحر بالجوهر وغيره، وعلى الغائص التمييز وأخذ الأول وهجر الثاني.

١- استفدنا كلّ هذه الاشارات من نفس مقدّمة المصنّف (طاب رمسه) في أول كتاب (بحار الأنوار) طبعة بيروت: ١١٠ مجلد: المجلد الأول: الصفحة: ٦- ٢٥.

٢- وطبع مؤخراً طبعة جديدة محققة بما يتجاوز عن مائة مجلد.

الفائدة الثالثة: الصفات العامّة للقرائن المعتبرة الدالّة على ثبوت الخبر.

تعرّضنا فيما سبق من الكلام إلى أهمية القرينة في إثبات الخبر، وأنّ جملة من المسالك - كمسلك الوثوق - يعتمد على مبدأ تجميع القرائن، وهذا واضح، إلّا أنّه يبقى التساؤل القائم ما هي الصفات العامّة التي تتصف بها القرينة حتى يمكن لنا البحث عنها، وإلّا فمع عدم التعرّف على صفاتها وسماتها الأساسية العامّة يبقى البحث عنها كالبحث عن إبرة في كومة قشّ - كما يقولون -، ومن هنا صار لزاماً علينا التعرّض للصفات العامّة للقرينة؛ لكي نطلبها في مضانها:

ثمّ إنّ صاحب الوسائل (رحمه الله) أفرد الفائدة الثامنة من فوائده في خاتمة وسائله لبيان هذه الصفات العامّة، ونحن نستعين بكلامه (قدس سره) لبيان المطلب:

في البدء لا بدّ من التعرّض لتعريف القرينة أولاً، فقد ذكروا في تعريفها ما نصّه: هي ما ينفكّ عنه الخبر، وله دخل في ثبوته، وأمّا ما لا ينفك عنه فليس بقرينة، ككون المخبر إنساناً أو ناطقاً أو نحوهما.[1]

سؤال: هل القرائن المعتبرة قسم واحد أو أقسام متعدّدة؟

والجواب عن ذلك: أنّ القرائن المعتبرة أقسام:

١- وسائل الشيعة: الحرّ العاملي: الجزء الثلاثون: الخاتمة: الصفحة: ٢٤٣.

القسم الأول: ما يدلّ على ثبوت الخبر عنهم (عليهم السلام).

القسم الثاني: ما يدلّ على صحّة مضمون الخبر، وإن احتمل كونه موضوعاً.

القسم الثالث: ما يدلّ على ترجيح الخبر على معارضه.[١]

ولك أن تسأل: ماهي هذه القرائن؟

والجواب عن ذلك:

الأولى: كون الراوي ثقة، يُؤمَن منه الكذب عادة.

الثانية: كون الخبر موجوداً في كتاب من الكتب والأصول المجمع عليها أو في كتاب أحد الثقات، للنصوص المتواترة، وقد عرفت بعضها في القضاء[٢].

الثالثة: كون الحديث موجوداً في الكتب الأربعة ونحوها من الكتب المتواترة اتفاقاً المشهود لها بالصحّة.

الرابعة: كونه منقولاً من كتاب أحد من أصحاب الإجماع.

الخامسة: كون بعض رواته من أصحاب الإجماع، وقد صحّ عنه مطلقاً، بمعنى أنّه ثبت نقله له أعمّ من أن يكون مرسلاً أو مسنداً، عن ثقة أو ضعيف، أو مجهول.

السادسة: كونه من روايات بعض الجماعة الذين وثّقهم الأئمّة (عليهم السلام)، وأمروا بالرجوع إليهم، والعمل برواياتهم.

١- وسائل الشيعة: الحرّ العاملي: الجزء الثلاثون: الخاتمة: الصفحة: ٢٤٣.

٢- كتاب القضاء أبواب صفات القاضي: الباب (٨) باب وجوب العمل بأحاديث النبيّ والأئمّة (عليهم السلام) المنقولة في الكتب المعتمدة.

السابعة: كون الخبر موافقاً للقران الكريم.

الثامنة: كون الخبر موافقاً للسنّة المعلومة الثابتة.

ونترك سرد الجميع الى دراسات أعمق.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١ - الإرشاد: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (٣٣٦ - ٤١٣هجري) قم: ١٤١٢هجري.

٢ - الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٣ - أعيان الشيعة: محسن الأمين: المتوفى (١٣٧١هجري) دار التعارف بيروت.

٤ - الأمالي الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٥ - أمل الآمل محمد بن الحسن الحر العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤هجري) مكتبة الأندلس: بغداد.

٦ - أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: دروس الشيخ مسلم الداوري: تقرير الشيخ محمد علي المعلم. الطبعة الأولى: محبين: ١٤٢٥هجري.

٧ - أصول الكافي: تأليف الكليني (المتوفى عام ٣٢٩هجري) مقدّمة التحقيق بقلم علي أكبر الغفاري: نشر دار الكتب الإسلامية (المصحّح).

٨ - الأعلام: خير الدين الزركلي: الوفاة ١٤١٠هجري: الطبعة الخامسة: ١٩٨٠م: دار العلم للملايين: بيروت: لبنان.

٩ - أجود التقريرات: تقرير بحث المحقّق النائيني بقلم السيد أبو القاسم الخوئي: طبعة مؤسّسة صاحب الأمر.

١٠ - بحار الأنوار: العلامة محمد باقر المجلسي: (المتوفى١١١١هجري)
مؤسّسة الوفاء: بيروت- لبنان.
١١ - بحوث في الملل والنحل: جعفر السبحاني (تولد ١٣٤٧هجري)
منشورات لجنة إدارة الحوزة العلمية: قم المقدّسة.
١٢ - بصائر الدرجات: محمد بن الحسن الصفّار القمّي (المتوفى ٢٩٠هجري)
منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي: قم: ١٤٠٤ هجري).
١٣ - بحوث في فقه الرجال: العلّامة الفاني الأصفهاني: (ﯡ) (من المعاصرين)
تقرير: مكي العاملي.
١٤ - تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري)
المكتبة السلفية: المدينة المنورة.
١٥ - تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.
١٦ - ترتيب الأسانيد (الموسوعة الرجالية) السيد حسين الطباطبائي البروجردي (١٢٩٢-١٣٨٠هجري)، مجمع البحوث الإسلامية في الأستانة الرضوية: المقدسة: ١٤١٤هجري.
١٧ - تصحيح الاعتقاد: المفيد محمد بن محمد بن النعمان (٣٣٦ - ٤١٣هجري) مكتبة الحقيقة: تبريز: ١٣٧١ هجري.
١٨ - تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال (المتوفى ١٢٠٦هجري) الطبعة الحجرية.
١٩ - تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري)

مؤسّسة دار التاب للطباعة والنشر: قم: ١٤٠٤ هجري.

٢٠ - تنقيح المقال: عبد الله المامقاني (١٢٩٠-١٣٥١هجري) النجف الأشرف: ١٣٥٠هجري.

٢١ - تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢٢ - التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

٢٣ - التحرير الطاووسي: الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني: تحقيق السيد محمد حسن الترحيني: طبعة مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٢٤ - جامع أحاديث الشيعة: إسماعيل المعزى الملايري: إشراف السيد حسين الطباطبائي البروجردي: قم المقدسة: ٢٦ جزءً طبع الجزء الأخير ١٤٢١ هجري.

٢٥ - جامع الرواة: محمد بن علي الأردبيلي (المتوفى ١١٠١هجري) منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي: قم: ١٤٠٣ هجري.

٢٦ - جامع المقاصد: المحقّق الثاني علي بن الحسين الكركي (المتوفى ٩٤٠هجري) مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١١ هجري.

٢٧ - كتاب جواهر العقود: تأليف المنهاجي السيوطي. (القرن التاسع الهجري) تحقيق: مسعد عبد الحميد مسعد السعدني: طبعة ١٩٩٦: دار الكتب العلمية.

٢٨ - الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف

البحراني: مؤسّسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٢٩ - كتاب حياة الحيوان الكبرى: تأليف: كمال الدين الدميري. (الوفاة: ٨٠٨ هجري) الطبعة الثانية: ١٤٢٤: دار الكتب العلمية.
٣٠ - خاتمة مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم: ١٤٢٠هجري.
٣١ - الخلاصة (رجال العلامة) العلّامة الحلّي (٦٤٨ - ٧٢٦هجري) المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٨١ هجري.
٣٢ - دروس في أصول فقه الإمامية: الشيخ عبد الهادي الفضلي (من المعاصرين).
٣٣ - درو س تمهيدية في القواعد الرجالية: تأليف الشيخ باقر الإيرواني: طباعة ونشر دار البذرة: النجف الأشرف.
٣٤ - دفاع عن التشيع: السيد نذير يحيى الحسني: الطبعة الأوّلى: ١٤٢١هجري: المؤسّسة الإسلامية العامّة للتبليغ والإرشاد.
٣٥ - الذريعة: آغا بزرك الطهراني: (المتوفى ١٣٩٨هجري) دار الأضواء: بيروت.
٣٦ - ذكرى الشيعة: الشهيد الأوّل محمد بن مكي العاملي (٧٣٤ - ٧٨٦هجري) مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم المقدسة: ١٤١٩ هجري.
٣٧ - الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.
٣٨ - الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر

الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٩ - الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٤٠ - الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٤١ - الرسالة العددية: الشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣ هجري) ضمن مصنّفات الشيخ المفيد: المجلد:٩: قم: ١٤١٣ هجري.

٤٢ - رسالة في آل أعين: أبو غالب الزراري: (المتوفى ٣٦٨ هجري) مطبعة ربّاني: أصفهان: ١٣٩٩ هجري.

٤٣ - الرعاية في علم الدراية: الشهيد الثاني زين الدين العاملي (٩١١ - ٩٦٥هجري) منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي: قم: ١٤٠٨هجري.

٤٤ - رياض العلماء: الميرزا عبد الله الافندي: (من اعلام القرن الثاني عشر) قم المقدسة: ١٤٠١ هجري.

٤٥ - روضة المتقين: محمد تقي المجلسي: (١٠٠٣- ١٠٧٠هجري): تحقيق حسين الموسوي الكرماني، على بناه الاشتهاري: طبعة: ١٣٩٨: المطبعة العلمية: قم.

٤٦ - شرح أصول الكافي: المولى محمد صالح المازندراني (المتوفى ١٠٨١ هجري) دار إحياء التراث العربي: بيروت:١٤٢١ هجري.

٤٧ - الشرح الصغير في شرح المختصر النافع: السيد علي الطباطبائي (المتوفى

عام ١٢٣١هجري): تحقيق السيد مهدي الرجائي: إشراف السيد محمود المرعشي: الطبعة الأولى: ١٤١٩هجري.

٤٨ - كتاب الصراط المستقيم: تأليف على بن يونس العاملي النباضي البياضي.

٤٩ - الضعفاء: لابن الغضائري أحمد بن الحسين بن عبد الله ابن إبراهيم أبي الحسين الواسطي البغدادي: تحقيق السيد محمد رضا الجلالي.

٥٠ - طرائف المقال: السيد علي البروجردي (المتوفى عام ١٣١٣هجري) تحقيق السيد مهدي الرجائي: الطبعة الأوّلى:١٤١٠ هجري: الناشر مكتبة آية الله المرعشي العامّة: قم: إشراف السيد محمود المرعشي.

٥٢ - عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٥٣ - الغيبة: الطوسي: محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠هجري) مؤسّسة المعارف الإسلامية: قم المقدسة: ١٤١١هجري.

٥٤ - الغيبة: النعماني: محمد بن إبراهيم (المتوفى ٣٦٠هجري) منشورات أنوار الهدى: قم: ١٤٢٢ هجري.

٥٥ - الفرق بين الفرق: عبد القاهر البغدادي (المتوفى ٤٢٩هجري) تحقيق شيخ إبراهيم رمضان: دار الإفتاء: بيروت-١٩٩٤م.

٥٦ - فرق الشيعة: الحسن بن محمد النوبختي (من أعلام القرن الثالث الهجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٤هجري.

٥٧ - الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٥٨ - الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٥٩ - الفوائد الرجالية (المطبوعة في آخر رجال الخاقاني): الوحيد البهبهاني (المتوفى ١٢٠٦هجري): مكتب الإعلام الإسلامي: قم: ١٤٠٤هجري.

٦٠ - كتاب الفردوس الأعلى: تأليف الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

٦١ - كتاب فهرست التراث: تأليف السيد محمد حسين الحسيني الجلالي. تحقيق محمد جواد الحسيني الجلالي: الطبعة الأوّلى: ١٤٢٢: نشر دليل ما.

٦٢ - كتاب فساد أقوال الإسماعيلية: تأليف علي بن أحمد الكوفي.

٦٣ - كتاب فائق المقال في الحديث والرجال: تأليف أحمد بن عبد الرضا البصري. (المتوفى عام ١٠٨٥هجري) تحقيق: غلام حسين قيصريها: الطبعة الأوّلى: ١٤٢٢ هجري: نشر دار الحديث.

٦٤ - كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم: الطبعة الأوّلى: المطبعة الأدبية: مصر: دار الصادر بيروت.

٦٥ - الفصول المختارة: الشيخ المفيد: المتوفى ٤١٣ هجري: تحقيق السيد نور الدين جعفريان الأصبهاني والشيخ يعقوب الجعفري الشيخ محسن الأحمدي: الطبعة الثانية: دار المفيد: لبنان.

٦٦ - قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٦٧ - قوانين الأصول: أبو القاسم القمّي: (المتوفى١٣٣١هجري) الطبعة الحجرية.

٦٨ - قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٦٩ - كليّات في علم الرجال: تأليف الفقيه الشيخ جعفر السبحاني: نشر مؤسّسة الإمام الصادق (عليه السلام): الطبعة السادسة: ١٤٣٦ هجري.

٧٠ - الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: (المتوفى ٣٢٩ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران: ١٣٩٧هجري.

٧١ - كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٧٢ - كشف الرموز في شرح المختصر النافع: أبو علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي المعروف بالفاضل والمحقق الآبي (من أعلام القرن السابع) مؤسّسبة النشر الإسلامي: قم: ١٤١٧هجري.

٧٣ - كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ الصدوق (المتوفى٣٨١هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين: قم المقدسة: ١٤٠٥ هجري. تحقيق وتعليق علي أكبر الغفاري.

٧٤ - كشف الأسرار في شرح الاستبصار: السيد نعمة الله الجزائري: تحقيق مؤسّسة علوم آل محمد: إشراف السيد طيب الموسوي: الطبعة الأوّلى: ١٤١٣ هجري: مؤسّسة دار الكتاب.

٧٥ - مقياس الرواة في علم الرجال: علي أكبر السيفي المازندراني: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: ١٤٣٦هجري.

٧٦ - مجمع الرجال: عناية الله القهبائي (من أعلام القرن العاشر والحادي عشر

الهجري) انتشارات اسماعليان: قم: ١٣٨٧هجري.

٧٧ - مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٧٨ - مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٧٩ - معالم العلماء: ابن شهرآشوب: محمد بن علي السروي المازندراني: (٤٨٨ - ٥٨٨ هجري) النجف الأشرف: ١٣٨٠هجري.

٨٠ - المعتبر: المحقّق الحلّي: جعفر بن الحسن الحلّي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسّسة الشهداء: قم المقدسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٨١ - معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٨٢ - مقباس الهداية: عبد الله المامقاني: (المتوفى ١٣٥١هجري) مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١١هجري.

٨٣ - الملل والنحل: الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم (٤٧٩ - ٥٤٨ هجري): تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة: بيروت.

٨٤ - منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني: (المتوفى ١٠١١هجري)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٣٦٢هجري شمسي.

٨٥ - كتاب من لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق (المتوفى٣٨١هجري): مؤسّسة النشر الإسلام التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٨٦ - مدرسة بغداد العلمية: وأثرها على تطور الفكر الامامي: حسن عيسى الحكيم.
٨٧ - مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.
٨٨ - نقد الرجال: التفرشي (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٨هجري.
٨٩ - مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.
٩٠ - المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق القياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري.
٩١ - المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ٤١٣ هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.
٩٢ - مستدركات علم رجال الحديث: الشيخ النمازي: الطبعة الأوّلى: مطبعة حيدري.
٩٣ - منتهى الدراية في توضيح الكفاية: السيد محمد جعفر المروج: تحقيق محمد علي المروج. مع إضافات وتنقيح وتصحيح.
٩٤ - مصباح الأصول: تقرير بحث السيد الخوئي (المتوفى عام ١٤١٣ هجري): المجلد ٤٧: ضمن موسوعة الإمام الخوئي.

٩٥ - مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: محمد باقر المجلسي (المتوفى ١١١٠هجري): طبع طهران.

٩٦ - كتاب مقياس الرواية في علم الدراية: تأليف الشيخ علي أكبر السيفي المازندراني: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: ١٤٣١ هجري.

٩٧ - معلى بن خنيس: تأليف حسين الساعدي: طبعة ١٤٢٥ هجري: الناشر دار الحديث: قم المشرفة.

٩٨ - كتاب المهذب: القاضي ابن البراج (المتوفى ٤٨١ هجري) طبعة ١٤٠٦ هجري: المطبعة العلمية في قم: نشر مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

٩٩ - مسند زيد بن علي: مجموعة فقه المذهب الزيدي: نشر دار مكتبة الحياة: بيروت- لبنان.

١٠٠ - مناقب آل أبي طالب: ابن شهر آشوب: المتوفى ٥٨٨هجري: سنة الطبع: ١٩٥٦: تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف: نشر المطبعة الحيدرية.

١٠١ - مروج الذهب: المسعودي: طبعة دار الأندلس.

١٠٢ - نفحات الأزهار: تأليف السيد علي الحسيني الميلاني.

١٠٣ - نهاية الأفكار: المحقّق الشيخ ضياء الدين العراقي: المتوفى عام ١٣٦١ هجري.

١٠٤ - كتاب هشام بن الحكم: يبحث في سيرته: تأليف الشيخ عبد الله نعمة.

١٠٥ - الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧ - ١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الاصفهاني.

١٠٦ - وسائل الشيعة: الحرّ العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣ - ١١٠٤ هجري): مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي: ١٤١٦ هجري.

الفهرس